
موسوعة الدرر الزاهرة
في الأصالة المعاصرة
لصاحبها الأستاذ الدكتور
بسيوني محمد الخولي
المجلد الأول
السياسة والحكم في الإسلام
الجزء الأول
الأصول والقواعد
٢

موسوعة الدرر الزاهرة
فى الأصالة المعاصرة

لصاحبها الأستاذ الدكتور
بسيونى محمد الخولى

المجلد الأول
السياسة والحكم فى الإسلام

الجزء الأول
الأصول والقواعد

٢

إشراف
أ / محمد عمر الفاروق

موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة

المجلد الأول : السياسة والحكم فى الإسلام

الجزء الأول : الأصول والقواعد

المؤلف: أ.د. بسيونى محمد الخولى

رقم الإيداع: ٩٣٨٦ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولى: I.S.B.N. 977 – 5197 – 14 – 7

الطبعة: الأولى ٢٠٠٨

تصميم الغلاف: فنان تشكيلى / حسام حنيطر

الناشر: أصيلة للتصميم والنشر

٣٢ شارع د. محمد عوض – مكرم عبيد – مدينة نصر – القاهرة

ت : ٢٢٧٤٢٥٠٩ email: henetar@link.net

www.tashkila.net



البريد الإليكتروني

ALDORAR_ALZAHERA@YAHOO.COM

إهداء

إلي الناس كافة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليعلموا أنما هو إله واحد وليذكر أولو الألباب ﴾

صدق الله العظيم

بســم الله الـرحمــن الـرحيــم

﴿ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمنـاً عليـه * فاحكم بينهم بما أنزل الله * ولا تتبع أهـواءهم عمـا جـاءك مـن الحـق * لكـلٍ جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً * ولو شاء الله لجعلكم أمةً واحدةً * ولكن ليبلـوكم في مـا آتـاكم * فاسـتبقوا الخـيرات إلى الله مـرجعكم فينبـئكم بمـا كنـتم فيـه تختلفون * وأن أحكم بينهم بمـا أنـزل الله ولا تتبـع أهـواءهم * واحـذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك * فإن تولوا فاعلم إنما يريـد الله أن يـصيبهم ببعض ذنوبهم * وأن كثيراً من الناس لفاسـقون * أفحكـم الجاهليـة يبغـون * ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ﴾

صدق الله العظيم

المحتـــــويات

فهرس الموضوعات

مدخـــــــــــــل

لا تزال مسائل السياسة والحكم علي رأس القضايا الجوهرية التي تعنى بـالمجتمع البـشري ومن ثم ينظر إلي الظاهرة السياسية علي أنها إحدى أهم الظواهر في المجتمع وعلـي الـرغم من عدم وضوح الظاهرة الـسياسية في الفكـر البـشري بـشكل كـافي ، وعـدم تبلورهـا بـصورة محددة ، إلا أن لها في ذلك الفكر منزلة رفيعة ومكانة عالية جعلت منها شغله الشاغل منذ أقدم العـصور ، والظـاهرة الـسياسية هـي الأسـاس والمنطلـق لظـواهر أخـرى عديـدة بـرزت وتبلورت في أشكال تنظيمية مثل الدولة والنظام السياسي والحكومـة والمجـالس الاسـتـشارية ... الخ ، ويأتي علي رأس ما تقدم النظـام الـسياسي بوصـفه الميكـانيزم المهـم المنبثـق مـن الدولة ، والذي يتولى صناعة واتخـاذ القـرارات الخاصـة بتـسيير شـؤون المجتمـع وتحقيـق أهداف الدولة ، وتوزيع كل ذي قيمة داخل المجتمع .

وانطلاقا من أهمية الظاهرة السياسية ومن شؤون السياسة والحكم إجمالاً ، ومما ينبثـق عـن ذلك من تنظيمات تؤثر في حياة المجتمع ، بل وربما تتوقف علـي كفاءتهـا وفاعليتهـا تلـك الحياة ، فقد رأينا أن نتناول في هذا المجلد السياسة والحكـم في الإسـلام ، حيـث تتجلـى خصوصية الطرح الإسلامي وتفرد التناول وتميز نماذج الممارسـة والحركـة ، وتم تقـسيم هـذا المجلد إلي جزأين :

يتنـاول **الجـزء الأول : القواعـد والأصـول** ، الـتي هـي الأسـس والأطـر المرجعيـة للطـرح الإسلامي فيما يتعلق بأمور السياسة والحكم في الإسلام ، ونـستفتح هـذا الجـزء باسـتعراض مفهوم ومدلول الظاهر السياسية في كل من الفكر البشري الموضوع وفي الطرح الإسلامي المتمثل في أصلي القرآن والسنة المطهرة ، ويفضي هذا الاستعراض إلي استنتاج مفـاده : أن المعـاني

والمقاصد الواردة في كتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بخصوص الظاهرة السياسية غاية في الكمال ونهاية في المثالية تهدف إلي قيادة المجتمع وتصريف شؤون الناس بشكل نموذجي ووفقاً لقيم ومثل ومبادئ رفيعة المستوى ، تهدأ إليها النفس ، وتسكن الجوارح ، وتطمئن القلوب ، في حين أخفق الفكر البشري في التوصل إلي تعريف نهائي للظاهرة السياسية ، وبالتالي موضوعاتها وقضاياها ، فالأفكار والآراء البشرية لا تلبث أن تدحض ويؤتى بغيرها ولربما بعكسها ، ولا تبرح الأيديولوجيات والفلسفات أن تتلاشى وتتبخر وتصبح كأن لم تكن ، ولا تنفك النظم السياسية أن تتهاوى وتخلفها نقيضاتها ! .

ثم ننتقل إلي عملية التمهيد للبحث والتنقيب عن مسائل السياسة والحكم في الإسلام وهذه العملية لا غنى عنها لكل باحث جاد ومنقب حريص ، فعليه أن يعمد إلي القيام بعملية التمهيد تلك عبر سلوكين فكريين متلازمين :

الأول : أن يرتقي بمستوى تفكيره ، وينتشله مما انجرف إليه وتورط فيه من فكر دخيل أنساه ماضيه وأفسد علاقته به ، وجعله غريباً عليه وهو عليه دخيل ، ويعد تفكيره ويؤهله للخوض مرة أخرى في الطرح الإسلامي أصله الثابت .

الثاني : أن يعمد إلي تطوير فكره الإسلامي وينقيه مما يحول بينه وبين التعامل مع الحياة العصرية بتفاعلاتها وتداخلاتها ومستجداتها والقفز إلي حلبة الصراع الدائر بين الأفكار ودحض غثها ورخيصها .

والسلوكان لا بد أن يلتقيا في نقطة بينهما ، وهذه النقطة هي منطلق الطرح الإسلامي المعاصر إلي السيادة والإيناع ، وهذان السلوكان هما سلوكا الارتقاء والمواءمة .

عندئذ يكون الطريق قد أصبح مهيئاً للانطلاق إلي أصول السياسة والحكم في الإسلام للبحث والتنقيب والدرس والتحليل ، ويتمثل الأصلان والمنبعان اللذان تستمد منهما الظاهرة السياسية في الإسلام وجودها ومعناها في : التوحيد والشريعة .

وعقيدة التوحيد هي المصدر الأول والأصل الأساس للظاهرة السياسية ، فالله الواحد الأحد هو المشرع الذي وضع نواميس الكون وسنن الوجود ، بما يتواءم مع النفس البشرية ويصلح من شؤونها ، والتوحيد يعني التوحد حول هدف وجود الجماعة المتمثل في عبادة الله وإعمار الأرض وإقامة شرع الله والدعوة إلي دينه .

كذلك الشريعة الإسلامية تعد المصدر الثاني للظاهرة السياسية ، فهي الأكثر مثالية والأقدر علي معالجة تلك الظاهرة ، وأظهر دليل علي ذلك هو أنها لم تضع شكلاً محدداً للنظام السياسي ، ولم ترسم قالباً معيناً للحكومات ، ومن ثم فقد ضمنت لنفسها التطور والتجدد لمواكبة تجدد وتطور الظاهرة السياسية ، حيث أتاحت الفرصة لأعضاء الجماعة الإسلامية لاستنباط النظريات السياسية وإنشاء النظام السياسي وإقامة الحكومة بالشكل والنمط الذي يتواءم مع متطلبات وأحوال تلك الجماعة ، علي أن يلتزم المسلمون بالأطر العامة التي وضعتها الشريعة .

وبعد ذلك نتحول إلى عملية لعلها الأخطر والأكثر حساسية وأهمية في الطرح الإسلامي على الإطلاق تجاه مسائل السياسة والحكم إلا وهي عملية " تعصير الأصول والقواعد " والتي فحواها ومقصدها كيفية مواءمة تلك الأصول والقواعد مع متغيرات العصر ومستجدات الزمن التي تلّم بالإنسان فتغير من تفكيره وسلوكه معاً .

وتعصير الأصول والقواعد إنما نعنى بها تلك الجهود الفكرية المبدعة التي تعمد إلى جعل تلك الأصول والقواعد متناسقة ومتوائمة مع الإنسان المسلم أينما وحينما وجد ، وما ينبغي أن يفهم بداءة من ذلك أن تلك الجهود لا تنال قوام الأصول والقواعد ولا تمس صلبها ، ولكنها تبتكر أدوات وآليات للتعامل والتفاعل والتعاطي مع الواقع في الزمان والمكان مما يجعلها تبدو دوماً متناغمة ومتناسقة مع ذلك الواقع .

أما الجزء الثاني من هذا المجلد ، فيقدم محاولة لصياغة نظرية سياسية إسلامية معاصرة من خلال تقديم الطرح الإسلامي تجاه قضايا الفكر السياسي المعاصر ، وتتجسد أهم هذه القضايا في : نظرية السيادة التي نشأت في أحضان الفكر الأوربي كإفراز لظروف وأحداث معينة ، وهذه النظرية لم يعرفها الإسلام بل عرف بدلاً منها مبدأ " توزيع الأدوار " الذي يجعل من الجماعة كلاً واحداً يقوم كل فرد فيه بدوره ومن مجموع تلك الأدوار ينتصب ذلك الكل ويحفظ وجوده وبقاءه ، ثم في نظرية الدولة التي احتفظ الإسلام إزاءها بخصوصية في تبيان كيفية تكوينها وبروزها إلي حيز الوجود ، وقدم نهجاً متميزاً فيما يتعلق بعناصرها ، وساق توجهاً متفرداً فيما يختص بمفهومها والمدركات الأخرى المتشابكة معها ، ثم في نظرية المنهاج الإسلامي ، علاقته الوظيفية والإجرائية بالنظام السياسي ، كيفية عمله ووظائفه وعناصره .

إضافة إلي ما تقدم يتناول هذا الجزء أهداف الدولة في الإسلام ، وهي أهداف ذات طبيعة خاصة لا تقوم إلا للدولة الإسلامية ، وهذه الأهداف تتمحور في ثلاثة محاور أولها : إقامة شرع الله بحفظ الشعائر وتطبيق الشرائع ، وثانيها : تحقيق مصالح المجتمع بإنماء الموارد وعدالة توزيعها ثالثها : الدعوة إلي الله بالتبليغ والإحاطة وإيصال الرسالة الإيمانية إلي كافة بقاع الأرض .

كذلك يتناول هذا الجزء المنهاج الإسلامي من خلال عناصر ثلاث : أولها : الحاكم أو ولي الأمر الذي هو رأس المنهاج ومدبر أمره ومنسق جزئياته ومحرك دينامياته ، ويتم تناول ولي الأمر من حيث اللقب الذي اعتاد الطرح الإسلامي استعماله لولي الأمر ، وصفاته الخُلقية والخِلقية ، وطريقة اختياره وتعيينه ، وعلاقة ولي الأمر بظاهرة السلطة ، وطاعة ولي الأمر ، وعلاقة ولي الأمر بشعبه ، ومسألة الاستخلاف أو تعيين ولي العهد أو النائب ، وكيف يؤدي ولي الأمر مهامه ، وثاني عناصر المنهاج الإسلامي يتمثل في قيمة الشورى من حيث مصدرها في شريعة الإسلام ، ومهام الشورى ، ومناظرتها بالديمقراطية الغربية ، وشكلها التنظيمي ، أما ثالث عناصر المنهاج الإسلامي فيتحدد في الحكومة الإسلامية ، وخصوصيتها ، ومكوناتها وعناصرها .

ثم ينتقل الفصل الرابع من الجزء الثاني إلي دراسة وسائل تحقيق أهداف الدولة في الإسلام أو ما يعرف بنسق القيم السياسية الإسلامية التي تمثلت في : قيمة العدالة بجانبها الشرعي وبعدها الاجتماعي وشكلها الإجرائي ومراتبها ، وقيمة الإخاء ومنابعها في الشريعة الإسلامية وعلاقة الإخاء بالتكافل الاجتماعي ، والآثار السياسية لقيمة الإخاء ، وقيمة المساواة وعلاقتها بقيمة العدالة وآثارها الاجتماعية والسياسية ، وقيمة الحرية وخصوصيتها في الإسلام ، وموقف الشريعة الإسلامية من أهم الحريات المتعارف عليها في الفكر البشري ، وأخيراً الوظيفة الاتصالية للدولة في الإسلام ، منطلقاتها ، مضمونها ، وأهدافها .

كذلك من مفردات هذا الجزء مسئولية النصح والتوجيه للقائمين علي المنهاج الإسلامي ، ونظراً لخطورة هذه المسئولية ، فقد استوجب ذلك ضرورة تحليل عناصرها من خلال تبيان الحالات التي تستوجب قيام هذه المسئولية ، وكيفية تقديم النصيحة لولي الأمر في الإسلام

، وتحديد من له أهلية القيام بهذه المسئولية ، وتعيين وسائل وأدوات القيام بهذه المسئولية ، وأخيراً السلوك الإسلامي في حالة عدم امتثال ولي الأمر للنصح والتوجيه .

أما آخر مفردات هذا الجزء فتنصرف إلى عملية لا تقل حساسية وخطورة عن عملية تعصير الأصول والقواعد ، وهي تناظرها موضوعاً وهدفاً وتتعلق هذه العملية بضرورة التطوير المستمر والتجديد الدائم لأدوات الحركة أو الوسائل النظامية والتنظيمية للطرح الإسلامي فيما يخص مسائل السياسة والحكم ، إن تطوير أدوات الحركة النظامية والتنظيمية من أهم الإشكاليات التي تحتاج إلى معالجة متأنية وتناول دقيق وواع في هذه الأيام بالذات التي تداخلت فيها الأفكار وتشابكت الآراء ، فكان من الضروري إبراز وجهة الإسلام من خلال تطوير أدوات الحركة النظامية والتنظيمية .

تمهيـــد

لم يكن الإسلام منذ انبعاثه وظهوره على الدين كله ، يترك أمراً من الأمور إلاّ وتولاّه بالتفصيل والتفسير ، إن لم يكن تفصيلاً فإجمالاً ، وإن لم يكن بنص قرآني صريح فبسنة نبوية فعلية أو قولية أو تقريرية ، ولم يأت الإسلام أبداً دين عبادة وشعيرة فقط ، بل كان دائماً دين شعيرة وشريعة ، ولم يكن الإسلام دين آخرة فقط بل كان دين الأولى أو الدنيا ولربما اهتم بالدنيا لأنها مزرعة الآخرة والمدخل الطبيعي إليها ، فإن كانت الدنيا خيراً فالآخرة خير ، وإن كانت الدنيا غير ذلك فالآخرة هي كذلك وكذا لم يأت الإسلام دين فكر وتدبر فقط أو عمل وفعل فقط بل كان دائماً دين الفكر والعمل .

لقد أفلح الآخرون عندما أدخلوا في روعنا ورسّخوا في ذهننا أننا نحن المسلمين نملك ديناً قيّماً ولكنه أحادى النظرة ، ينصرف كله إلى العبادة وإقامة الشعائر ، فإذا برح المسلم دار العبادة فهو شخص آخر ، وهكذا كانت المحصلة أن أصبح المسلم إنساناً ذا شخصيتين بينهما انفصام بيّن يعبد الله بشخصية ويعيش بأخرى ، وظل هذا حالنا منذ أن وهنت الدولة الإسلامية وتضعضعت في أواخر العصر العباسي الأول .

ولم نفق بعد من سُباتنا الذي طال ، إلا أنه بين الفينة والفينة يصحو البعض فيحاول أن يتدارك الأمر ويصحح ما أفسده الآخرون ، ولكن تلك الصحوات لم تكن تجدي في نفض كل الغبار المتراكم على الجوهر المكنون وظلت تمثل بارقات أمل على أن الأمة لم تستنفد كل طاقاتها ، ولم تيئس من الإعراب عن ذاتها والإعلان عن جوهرها ومكنونها .

ومنذ سنوات ليست بالطويلة انبرى بعض المخلصين من أبناء أمة الإسلام ، يُعملون الفكر ويقدحون زناد العقل ليسددوا للعالمين رسالة مفادها أننا أصحاب فكر وأرباب منهاج ، لكل مجال هو رائد ولكل مكان هو صالح ولكل زمان هو فالح ، وكان سعي هذا البعض مشكوراً ، ولكننا نعيش في عالم سيطر عليه الفكر الموضوع ، واختلط فيه الحابل بالنابل ، وكثر الخبيث ، والله تعالى يقول " قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث فاتقوا الله يا أولي الألباب لعلكم تفلحون "[1] ، وانهالت علينا نظريات وأفكار الغرب والشرق ، وكلاهما يتفنن في تزيين بضاعته ، وتحسين مخلّفات فكره وعقله ، ولكن الله يقول " قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً "[2] ، وعشنا حائرين مذبذبين إلى هؤلاء تارة والى أولئك أخرى ، وظل هذا حالنا .

ولكي نفيق وننهض لابد أن نضع الأمور في نصابها الصحيح ، فنحق الحق ونأخذ على أنفسنا كل مأخذ ، ونصوب كل خطأ وقعنا فيه ، فعندما اجتهدنا مسسنا أمهات المسائل مساً ، ولم نقدم ما يسمن ويغني من جوع ، لنرد علي المرجفين ونشفي صدور قوم مؤمنين .

وعندما أبدعنا تناولنا كبريات القضايا تناولاً جزئياً ، حيث أفرطنا في تناول الجزئيات ، وفرّطنا في تناول الكليات ، فعجزنا عن تقديم نظرية متكاملة فيما يعرف " بالظاهرة السياسية في الإسلام "، وكان واقع الحال كما يلي :

أولاً : كان عالم التوحيد أو عالم أصول الدين أو عالم الفقه يدخل إلى الظاهرة السياسية من مدخل توحيدي أو أصولي أو فقهي ، ويتناول جزئياتها ومفرداتها من منطلقات توحيدية أو

---

[1]. سورة المائدة : ١٠٠ .
[2]. سورة الكهف : ١٠٣-١٠٤ .

أصولية أو فقهية ، فعزّ ذلك على أفهام الكثيرين وحيل بينه وبين الوصول إلى الألباب والنهى ، فتم تأويل ذلك بأن الإسلام لا يملك أدوات التعامل مع مثل هذه الظواهر العصرية .

ثانياً : وعندما شرع الباحث في الظاهرة السياسية في الخوض في جنبات الدين الإسلامي ليستنبط مفردات هذه الظاهرة ، ويلتقط جزئياتها من بين فرائض ذلك الدين ، لم يقدر له التوغل كثيراً ، لأنه غير مزود بملكات البحث ومقدرات الفهم ، فقفل معلناً أنه لم يجد مبتغاه ، فتم تخريج ذلك بأن الدين الإسلامي يخلو من مثل هذه الظواهر العصرية .

والحاصل أن علماء التوحيد وأصول الدين والفقه لم يعوا ويستوعبوا حقيقة وكنه الظاهرة السياسية ، وكيفية تناولها وأدوات التعامل معها ، وتقديم الطرح الإسلامي بخصوصها في شكل نظرية متكاملة الأركان مستوية القواعد ، ومن الناحية الأخرى فالباحث المتخصص في الظاهرة السياسية لم يخبر طرق ومسالك التوصل إلى تلك الظاهرة في الإسلام ، ولم يفقه حقيقة المدلولات والمفاهيم .

وبتنا في حاجة إلى عالم يجمع بين فهم عميق للظاهرة السياسية دون ما انتماء مسبق وانحياز جاهز إلى نظريات موضوعة ومعتقدات مصنوعة ، وعلم راسخ بأصوليات العقيدة الإسلامية .

إننا الآن أمام تحد خطير ، لقد أعلنا مراراً أننا نملك تحليلاً وافياً شافياً للظاهرة السياسية ينطلق من تراث فكري شامل عميق ، وأعلن الغرب أنه كذلك ، وأعلن الشرق نفس الإعلان ، وقدم كل من الغرب والشرق ما في جعبته من تحليل وتفسير للظاهرة السياسية ، وبقينا

نحن لم نقدم إلا اجتهادات جزئية ينقصها التماسك ، وتفتقر إلى الاتساق بين أصالة الطرح ورصانة الفكر ، وبين معاصرة التناول ومواكبة أدوات التحليل للواقع المعاش .

في الجزء الأول من هذا المؤلف نعكف على دراسة وتحليل الظاهرة السياسية في الإسلام ، نتناول الظاهرة في شكل بناء فكري متكامل يمهد بالقواعد والأصول ، ثم ينطلق إلى النظرية فيحكم صياغتها ، كما جاء في أصولها ومصادرها ، إن التعامل مع الظاهرة السياسية من خلال بناء فكري متكامل يجمع بين النظرية والتطبيق كما يحلو للبعض أن يردد ليتيح الفرصة أمام العالم لكي يطّلع على ما لدينا ويفاضل بين الثمين والغث .

من أين تستمد الظاهرة السياسية وجودها في الإسلام ؟ وما هي المصادر الأساسية والأصول الأولية للفكر السياسي الإسلامي ؟ هذه تساؤلات تطرح نفسها على كل من يحاول أن يخوض في غمار البحث عن الظاهرة السياسية والفكر السياسي في الإسلام .

وقبل الإجابة عن التساؤلين السابقين ، نجد المنطق يفرض علينا تساؤلاً آخر تبدو أهميته في كونه يحدد طبيعة المفاهيم ومدلولات المدركات المطروحة على بساط البحث في هذا الباب ، ومؤدى هذا التساؤل : هل يتطابق مفهوم السياسة والحكم في الإسلام مع مفهوميهما في الفكر الموضوع ، وما من شك في أن التجانس بين المفاهيم يضمن سلامة التحليل والعكس صحيح .

ولكن كيف يتسنى لنا الولوج إلى الإسلام للبحث عن الظاهرة السياسية ، وفرز ما هو سياسي من ذلك الدين ، إن ذلك يتطلب عمليتين لا تخلوان من صعوبة وهما :

العملية الأولى : الارتقاء بالفكر المعاصر ، والخروج به من أزمته الراهنة وتحريره من ربقة الارتباط والاقتران بالأفكار الأخرى التي سيطرت عليه وكبلته حتى صار أسيراً لها ، ثم السمو به إلى مستوى التشريع الإسلامي للتمكن من فهمه واستيعابه والتعامل مع قضاياه وموضوعاته بتمكين واقتدار .

العملية الثانية : تجديد الفهم الكلي للعقائد والقيم والمفاهيم الإسلامية ، ومواءمة الفكر الإسلامي القديم مع الواقع المعاصر ، من خلال التوصل إلى حلقة وصل وتواصل بين ذلك الفكر والواقع .

وسوف نتناول الإسلام بوصفه مصدراً للظاهرة السياسية في أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : السياسة والحكم في الفكر الموضوع وفي الإسلام .

الفصل الثاني : الارتقاء والمواءمة .

الفصل الثالث : أصول السياسة والحكم في الإسلام .

الفصل الرابع : تعصير الأصول والقواعد .

الفصل الأول

السياسة والحكم

في الفكر الموضوع وفي الإسلام

الظاهرة السياسية بكافة مشتملاتها ومفرداتها قديمة قدم الوجود الإنساني ، وإن لم يتنبه إليها العقل البشري ، إلاّ أنها وُجدت تلقائياً وازدهرت بوجود الجماعة الإنسانية ، وتطورت مقترنة بتطور المجتمع الآدمي ، وعندما ارتقى العقل البشري وبدأ يفكر في الظاهرة السياسية ، كنهها ، وماهيتها ، برز ما يعرف بالفكر السياسي .

وظل الفكر السياسي يبحث في الظاهرة السياسية حتى وقتنا الراهن ، وهو في خلال رحلته الطويلة هذه يقترب من حقيقة تلك الظاهرة ، وعقب كل فترة من فترات تلك الرحلة الشاقة ، يعترف بأخطائه وقصوره عن بلوغ مرامه في الإمساك بتلك الظاهرة والكشف عن طبيعتها .

ولعله من المجدي أن نتصدى لدراسة الظاهرة السياسية — كنهها ، ماهيتها ، وأشكالها ، واهم قضاياها وإشكالاتها — على مدى مراحل تطور العقل البشري ، وكيف انتهى به الحال إزاء هذه الظاهرة ، وكذا موقف الإسلام منها ، وما من شك في أن هذه المقارنة المبكرة بين تصورات ومرئيات العقل البشري للظاهرة السياسية ، سوف توفر علينا الكثير من الوقت والجهد ونحن بصدد بحث وتحليل المنظور السياسي الإسلامي .

وسوف نتناول الظاهرة السياسية أو بالأحرى مسألتي السياسة والحكم في الإسلام والفكر الموضوع ، من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : الظاهرة السياسية في الفكر الموضوع .

المبحث الثاني : الظاهرة السياسية في الفكر المسلم المحصن بالمرجعيات الشرعية والمسيّج بالتوجيه الإلهي

المبحث الثالث : الظاهرة السياسية في الإسلام .

المبحث الرابع : القول الفصل .

المبحث الأول

الظاهرة السياسية في الفكر الموضوع

بداءة ينبغي أن نوضح أن المقصود من الفكر الموضوع ، هـو فكـر العقـل البـشري النـاتج عـن قدراته ، والمعّبر عن حدود ومديات مقدّراته ، ولا يزال تعريف الظاهرة السياسية حائراً بين المفكرين والفلاسفة عبر العصور التاريخية المختلفة ، وعلى اخـتلاف الحـضارات والمـدنيات المتباينة ، وسوف نقوم بدراسة هذه الظاهرة من خلال الآتي :

أولاً : تعريف الظاهرة السياسية :

على مدى تاريخ الفكر البشري وردت تعاريف ومصطلحات شتى تدور جميعها حـول مـدرك الظاهرة السياسية ، ويمكن تناول تلك التعاريف والمصطلحات في الآتي :

* الفلسفة السياسة :

أول المفاهيم التي تتداخل وتتقاطع مع مدرك الظاهرة السياسية كان مفهوم الفلسفة الـسياسة ، والمفهوم الأخير يعني " الفكر الإنساني الذي يتناول الظاهرة السياسية بالتحليـل والتقيـيم "[1] ، وعليه فالظاهرة السياسية هي موضوع الفلسفة السياسية بشكل عام وشامل ، أي كل ما يرد تحت وحول هذه الظاهرة .

---

[1]. د. صدقة يحي فاضل ، الفكر السياسي الغربي العالمي (دراسة في الأصول والمبادئ) الكتاب الأول (جدة ، مكتبة مصباح ، ١٩٩٠) ص ٨٨ .

* النظرية السياسية :

كذلك يتداخل مفهوم النظرية السياسية مع مفهوم الظاهرة السياسية ، حيث أن مفهوم النظرية السياسية يرد في الكتابات السياسية بوصفه مرادفاً للفلسفة السياسية ومن ثم فالنظرية السياسية تغدو مهتمة بالظاهرة السياسية التي هي موضوعها الأساسي ، ولكن فيما يتعلق بالقيم العليا لهذه الظاهرة مثل الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة .

* الفكر السياسي :

المفهوم الثالث الذي يتداخل مع مدرك الظاهرة السياسية هو مفهوم الفكر السياسي ، والمفهوم الأخير يعني الآراء والأفكار الصادرة عن الفلاسفة والمؤرخين والمفكرين فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، وهنا أيضاً تكون الظاهرة السياسية هي موضوع الفكر السياسي ، ويميل البعض[1] إلى التعامل مع مفاهيم الفلسفة السياسية ، والنظرية السياسية ، والفكر السياسي بوصفها مترادفات .

* السياسة :

لعل مفهوم السياسة هو أقرب المفاهيم إلى مدرك الظاهرة السياسية ، حيث أن السياسة هي التي تضفي صفتها وخصائصها ، وحتى مسماها على أي فرع من فروع العلم والمعرفة ، فتدمغه بصفتها ، وتنقل إليه مسماها ، والخلاف حاد بين رواد الفكر البشري حول معنى السياسة ، ونتج عن هذا الخلاف تعدد تعاريف السياسة :

[1]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

– فظهر تعريف للسياسة على أنها تعني الدولة وكل ما يتعلق بها من أمور ومسائل وظهر ضعف هذا التعريف حينما تبين أن الدولة ليست هي الشكل الوحيد الذي يعكس وجود الظاهرة السياسية .[1]

– ثم ظهر تعريف آخر لأحد علماء السياسة الغربيين يعرف السياسة بأنها " عملية التوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع "[2]، وقد أستنتج البعض من[3] هذا التعريف أن السلطة وتوابعها ، وملحقاتها هي موضوع السياسة ومادته الأساسية ، وقد غاب عن ذهن أصحاب هذا الرأي أن السلطة قد لا يتسع معناها ليشمل كافة الموضوعات والمسائل التي تتعامل معها الظاهرة السياسية .

– أما التعريف الأكثر انتشاراً وقبولاً لدى جمهور واسع من الباحثين في مجال الظاهرة السياسية ، فهو الذي يتعامل مع السياسة على أنها العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وهذه العلاقة من الشمول والعمومية بما يشتمل ويعم كافة المسائل والقضايا التي تتعامل معها الظاهرة السياسية .

* الظاهرة السياسية :

ننتهي إلى ما مفاده أن السياسة هي الظاهرة السياسية ، وقد سبق إيضاح معنى السياسة في أكثر من شكل ، ولكن يبدو أن الأقرب إلى الشمول والعمومية ، هو أن الظاهرة السياسية هي كل ما يتعلق أو يرتبط بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم .

---

[1]. د. أحمد عباس عبدالبديع ، أصول علم السياسة ، الطبعة الثانية (القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٢) ص ص ١٧-١٩ .

[2]. David Easton : A framework For Political Analysis (N.J. , Englewood Cliffs , Prentice-Hall , 1964) P . 51 .

[3]. د. محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢) ص ص ٧-٢٩ .

ثانياً : تعدد مدلولات ومعاني الظاهرة السياسية في الفكر الموضوع :

باستقراء معاني ومدلولات الظاهرة السياسية عبر مراحل الفكر البشري المختلفة ، يُلاحظ أن تلك المعاني والمدلولات قد تعددت وتباينت وفقاً لأكثر من معيار :

فبالنسبة إلى معيار المرحلة التاريخية ، يُلاحظ أن كل مرحلة تاريخية من مراحل الفكر البشري قد طبعت الظاهرة السياسية بطابعها ، فالعصور التاريخية المبكرة من عمر البشرية أضفت على الظاهرة السياسية مدلولاً بُدائياً بسيطاً ، يتلاءم مع طبيعة معارف ومهارات تلك العصور ، ثم أخذت تلك الظاهرة في التعقيد والشمول مع تطور تاريخ البشرية ، ويُطلق على ما تقدم المعيار الزمني .

أما بالنسبة إلى المعيار المكاني ، فقد اختلف كذلك مفهوم الظاهرة السياسية ومدلولها من مكان إلى آخر ، والمكان يعنى الحضارة والمدنية ، ولكل حضارة أفكارها وأنساقها القيمية ، وقد أنعكس ذلك على الظاهرة السياسية ففي الوقت الذي أفرزت الحضارة الإغريقية القديمة قيماً وأفكاراً ذات شأن أخرجت معاني متميزة للظاهرة السياسية ، كان ثمة حضارات ومدنيات أخرى أقل تقدماً من الناحية الفكرية ، فلم يقدر لها أن تتعامل مع الظاهرة السياسية إلا بمستويات عقلية وفكرية تتواءم مع مستوى تقدمها وتطورها .

وبالنسبة إلى الأفكار والقيم السائدة ، فهي تؤثر على طبيعة مفهوم الظاهرة السياسية فازدهار القيم وإيناع الأفكار وتطورها في اتجاه معين ، يؤثر على تلك الظاهرة ويسيّرها في نفس الاتجاه ، ففي خلال حقبة تاريخية معينة سادت الأفكار ذات الطابع القانوني الشكلي ، عندئذ تأثرت الظاهرة السياسية وأصبحت مرادفاً لمفهوم الدولة ، وعندما يممت القيم والأفكار السائدة خلال حقبة تاريخية تالية شطر ما عُرف بمدرسة التحليل والتجريب

، اقترنت الظاهرة السياسية بظاهرة السلطة ، وبات البحث في الظاهرة السياسية يعني البحث في عملية التوزيع السلطوي للقيم النادرة داخل المجتمع .

أما بالنسبة إلى أشخاص المفكرين والفلاسفة ، فكل مفكر أو فيلسوف يرى الظاهرة السياسية ، ويصف مدلولها وطبيعتها انطلاقاً من تجربته الذاتية وتكوينه الفكري ومقدراته العقلية ، ويتضح ذلك جلياً عند استعراض تاريخ الفكر السياسي .

صفوة القول في ما تقدم أن الظاهرة السياسية في الفكر الموضوع ، هي نتاج أربعة محددات ، يساهم كل منها بقدر معلوم في بلورة ماهية الظاهرة وكنهها وقضاياها ، وهذه المحددات هي:

- الحقبة التاريخية ، وما يسودها من تطورات وأحداث تؤثر على القيم والأفكار السائدة .

- الحضارات والمدنيات وما يسودها من قيم وأفكار .

- القيم والأفكار ذاتها التي تسود وتزدهر .

- التجربة الذاتية والتكوين الفكري والمقدرات العقلية للمفكرين والفلاسفة .

ثالثاً : تغير وتبدل مدلول الظاهرة السياسية :

أوضحنا سلفاً أن الإمساك بجرم الظاهرة السياسية ، ووصف تكوينها وتركيبها وموضوعاتها لا يزال أمراً صعباً حتى الآن ، وهذه هي إحدى معضلات الفكر الموضوع ويقف وراء هذه المعضلة حقيقتان :

الحقيقة الأولى : أن عدم الاستقرار بشكل نهائي ، أو حتى شبه نهائي على تعريف واضح ومحدد للظاهرة السياسية ، يعني أحد أمرين :

– إما أن هذه الظاهرة صعبة ومعقدة ومن العسير الإمساك بها ووصفها وصفاً دقيقاً يقر بها من الأذهان ، ويوصلها إلى الإفهام .

– وإما أن هناك قصوراً في العقل البشري الذي يتعامل مع هذه الظاهرة ، أقعده عن التوصل إلى حقيقتها .

ولمّا كانت الظاهرة السياسية حقيقة واقعة وقائمة ، بما لا يدع مجالاً للشك ، فإن عدم التوصل إليها والإمساك بها والاتفاق على كنهها ، يعد دليلاً قاطعاً على قصور الفكر البشري ، وحاجته الدائمة إلى التوجيه .

الحقيقة الثانية : أن تطور عملية البحث في الظاهرة السياسية ، أو ما أصطلح على تسميته بالفكر السياسي " يعكس أحد أهم خصائص هذا النوع من الفكر الإنساني ، ألا وهي التطور المستمر "[1] و " التطور المستمر " يعني عدم النضج المستمر ، والقصور الدائم عن إدراك الحقيقة التي تحقق صالح الإنسان وصلاحه .

رابعاً : اتصاف الفكر الموضوع بعدم الاتساق :

إن نظرة فاحصة إلى تطور مفهوم الظاهرة السياسية عبر العصور التاريخية المختلفة ، لتقود إلى بلورة اعتقاد راسخ مفاده أن الفكر البشري الموضوع فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، قد

[1]. د. صدقة يحي فاضل ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

جاء في شكل جِزَم من الأفكار والمعتقدات المتناثرة ، وقد انعكس ذلك في أكثر من شكل واحد :

تعدد الطروحات والنظريات المقدمة لتعريف الظاهرة السياسية وتحليلها والتعامل مع موضوعاتها وقضاياها ، وقد سبق لنا أن أوضحنا أسباب ذلك من خلال أربعة محددات تساهم في التعامل مع الظاهرة .

إن الأفكار السياسية للفلاسفة والمفكرين والحكماء ، قد جاءت في ثنايا أعمال فلسفية في مجالات أخرى ، وما يقوم به الباحثون المحدثون في الظاهرة السياسية ، هو محاولة التقاط تلك الأفكار من المنظومات الفلسفية والفكرية التي احتضنتها .

لم تتبلور لدى الفلاسفة والمفكرين والحكماء نظرة شاملة جامعة للظاهرة السياسية فكراً وعملاً ، أو نظريةً وتطبيقاً ، بل جاءت تلك الاجتهادات في شكل تناولات وصفية أو تحليلية لجانب معين أو أكثر من جوانب الظاهرة السياسية .

خامساً : التطور التاريخي لأهم قضايا البحث في الظاهرة السياسية في الفكر الموضوع :

قد يكون من المفيد في هذا الموضع الوقوف على أهم القضايا التي تعرّض لها الفكر البشري وهو يتعامل مع الظاهرة السياسية ، وتتوالى هذه القضايا حسب التسلسل الزمني لورودها وتطورها ، والتقسيم الزمني (التاريخي) للفكر السياسي البشري ، يتم على النحو التالي:

* العصور القديمة (الغابرة) :

تحديد بدايات العصور القديمة فيما يتعلق بالفكر البشري ، يدور حولها جدل ولكن استقرت آراء المؤرخين والباحثين في تطور الفكر البشري على أن تلك العصور تبدأ من عام ٤٠٠٠ قبل ميلاد السيد المسيح عليه الصلاة والسلام ، حيث ترتبط هذه البداية بظهور الكتابة كوسيلة من وسائل تدوين التاريخ ونقل السِيَر والأخبار ، وتنتهي هذه العصور القديمة في عام ٤٧٦ من الميلاد ، وهو تاريخ سقوط روما عاصمة الإمبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية المنبعثة من وسط أوربا .[1]

ورغبة في تسهيل عمليات التحليل والدرس لأهم القضايا والأفكار ، التي ظهرت وشاعت في تلك العصور الغابرة ، نميل وكما اتفق الكثيرون من المؤرخين والباحثين إلى تقسيم هذه العصور إلى ثلاثة فترات على النحو التالي :

– الفترة الأولى : الحضارات الشرقية القديمة :

خلال هذه الفترة لم يتواجد على ظهر البسيطة إلاّ حضارات ظهرت جميعها في بلاد الشرق ، واشتركت في خصية واحدة وهي أنها قد ارتبطت في وجودها وتطورها بالأنهار التي قامت عليها مدنيات تلك الحضارات ، ولذلك عُرفت في كثير من الكتابات والتحليلات بالحضارات النهرية أو الهيدروليكية ، وتمثلت تلك الحضارات في بلاد الصين والهند ووادي الرافدين ومصر .

[1]. د. ثروت بدوي ، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦) ص ١٠١ .

وخلال هذه الفترة المبكرة من تاريخ الفكر البشري ، ظهرت قضايا فكرية بسيطة تتواءم مع الإدراك الساذج للظاهرة السياسية ، ومن أهم القضايا التي أثارت انتباه الفكر البشري الغض حين ذاك ما يلي[1] :

○ الإله هو مصدر السلطة والقانون والنظام ، والملوك أو الحكام يستمدون سلطتهم من الآلهة ، ويلاحظ أن هذه المجتمعات الشرقية قد غلبت عليها مسحة التدين .

○ الملوك أو الحكام ينبغي أن يكونوا من خيرة أفراد المجتمع ، ويتحلون بصفات وشمائل متميزة ، وهذا يلائم مكانتهم ومسئولياتهم .

○ ظهرت آراء مبكرة تنادي بوجوب قيام الحكام أو الملوك بالعمل على تحقيق مصالح أفراد الشعب ، وتكريس كل جهودهم لذلك ، وفي حالة إخفاقهم في تحقيق هذه المهمة ، يحق للشعب استبعادهم .

○ كذلك ظهرت دعوة مبكرة تنادي بضرورة توزيع الثروة على أفراد المجتمع بعدالة ومساواة .

ويمثل كونفوشيوس ، ومانشيوس ، وموتزو من الصين ، وحمورابي من وادي الرافدين أهم مفكري هذه الفترة .

[1]. المرجع السابق ، ص ص ٢٩-٣٨ .

- الفترة الثانية : الإغريق الأقدمون :

تبدأ هذه الفترة من عام ٣٥٠ قبل الميلاد ، وتنتهي بميلاد السيد المسيح عليه الصلاة والسلام ، وقد أفرزت الحضارة الإغريقية في هذه الفترة تراثاً ذائعاً في العلوم والفنون وفيما يتعلق بالأفكار والمعتقدات السياسية التي ظهرت خلال هذه الفترة ، فقد تمثلت في الآتي :

○ كانت القضية الأولى التي شغلت أذهان مفكري الإغريق الأوائل هي البحث عن الديمقراطية ، بوصفها الأسلوب الأمثل للحكم ، وتحقيق مصالح الشعب ، وقد صاحب ذلك وارتبط به لدى هؤلاء المفكرين ، البحث عن النظام السياسي الملائم ، ومن ثم أجريت مفاضلات ومناظرات بين نظم سياسية ثلاثة : النظام الملكي ، النظام القائم على حكم الأقلية ، والنظام الديمقراطي القائم على حكم الأغلبية .

○ تلا ذلك التفكير في ما عرف بالنظام السياسي المختلط ، بوصفه نظاماً سياسياً ملائماً للحكم ، حيث يأخذ من كل نظام من النظم الثلاثة : الملكي ، الديمقراطي ، والأرستقراطي مزاياه ويتجاوز عن عيوبه .

○ ثم حدثت نقلة نوعية وموضوعية في الفكر الإغريقي القديم ، حيث بدأ البحث عن القيم العليا المطلقة والمجردة ، فكان الحديث عن الفضيلة بوصفها المطلق إذ تجسدت في المعرفة ، وأصبح الفلاسفة هم أهل المعرفة .

○ ارتبط بالتوصل إلى فضيلة المعرفة ، تقرير أن النظام السياسي الأمثل هو ذلك " الذي يضع (أهل) المعرفة أو الفلاسفة في سدة الحكم " حيث أن " العلماء وأهل المعرفة هم أقدر

الناس على معرفة الخير والصلاح ، ويعرفون (القوانين الإلهية) التي يكفل تطبيقها خير المجتمع " .[1]

O أثار فلاسفة الإغريق في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الفكر البشري " أطروحة المشاعية المحددة " ومفادها أنه يجب على أفراد طبقتي الحراس والحكام ، أن يعيشوا في حالة من المشاعية ، والأخيرة تعني أنه يحظر على أفراد هاتين الطبقتين أن تكون لهم ممتلكات خاصة ، أو تكون لهم اسر خاصة ، حتى ينصرف كل اهتمامهم إلى شئون الدولة ومصالح الشعب ، في الوقت الذي تتمتع طبقة المنتجين بحقوق الملكية الخاصة والأسر الخاصة .

O استمرت فكرة الدولة المثالية أو نظام الحكم الأمثل تراود فلاسفة الإغريق الأقدمين فتردد الحديث عن أمثل النظم السياسية ، والتي تم حصرها في ثلاثة أشكال من النظم السياسية المثالية :

□ نظام الملك المستنير (الذي يحكم بالقانون) .

□ نظام الأقلية الأرستقراطية (التي تعمل لمصلحة المجتمع) .

□ نظام الديمقراطية المعتدلة (التي تأخذ من كل نظام أحسنه) .

O عند مرحلة معينة بدأ الفكر الإغريقي القديم يدع التشبث بالمثالية المفرطة ، ويتجه إلى الواقعية ، فقد صدمه عدم قابلية مثاليته الجامحة للتطبيق العملي ، وكان الاتجاه نحو الواقعية متمثلاً في ابتكار " دولة القوانين " وهذه الدولة تطبق نظام حكم مختلط من النظامين " الملكي " و " الديمقراطي " .

---

[1] د. صدقة يحي فاضل ، الفكر السياسي الغربي ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠٥-٢٠٦ .

○ في أواخر فترة الفكر الإغريقي القديم ، غلبت عليه سمة النضج ، فبدأ في إفراز أشكال من الأفكار والمعتقدات ذات سمات محددة ، ومن ذلك بروز خاصية التمييز بين الظاهرة السياسية بمعناها الدقيق والمحدد ، والظواهر الأخرى غير السياسية ، وانعكس ذلك بشكل جلي في معظم أفكار أرسطو السياسية الذي حصر الظاهرة السياسية في الدولة .[1]

○ استأنف الفكر الإغريقي القديم في أخريات فترته رحلته التي بدأها في سبيل البحث عن الدولة المثالية ، حيث عرفها في هذه المرحلة المتطورة ، بأنها النظام السياسي الدستوري الذي يرتكز على محورين[2] :

☐ المحور الأول : خصائص النظام السياسي ، وتتمثل في :

- صياغة قانون عُرف بـ" القيد الذهبي " وهو " العقل مجرد عن الهوى " .
- تحقيق الصالح العام للمجتمع .
- الرضا العام .

☐ المحور الثاني : صفات الحاكمين ، ويتمثل أهمها في :

- صفات ذاتية : مثل الذكورة — النضج — المواطنة ... الخ .
- صفات نوعية : مثل اشتراط حيازة نصاب مالي محدد .

---

[1]. د. علي عبدالمعطي محمد ، السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣) ص ص ٧٣-٧٧ .
[2]. المرجع السابق ، ص ص ٩٤-١١٥ .

o كذلك لوحظ تركيز الفكر الإغريقي القديم في أخريات أيامه على ترسيخ فكرة " الاستقرار السياسي " وحماية المجتمع من حالة الاضطراب والفوضى ، وأتضح أن أهم أهداف فكرة النظام السياسي الدستوري أو الدولة المثالية – السابق الإشارة إليها – كان متمثلاً في تحقيق غاية الاستقرار السياسي داخل المجتمع ، وضمان عدم استبداد الحكام ، ومن بيدهم السلطة .[1]

o أيضاً لوحظ على الفكر الإغريقي القديم عودته المتكررة إلى البحث عن النظم السياسية الجديرة بالتطبيق والهادفة إلى تحقيق صالح أفراد الشعب ، ويستقر هذه المرة على ثلاثة أشكال من النظم السياسية هي : الملكية المستنيرة ، الأرستقراطية ، والنظام الدستوري .

وكان من أهم المؤرخين والمفكرين والفلاسفة الذين اشتهروا في هذه الفترة الثرية من فترات الفكر البشري القديم : هيرودوتس ، هيبودام ، سقراط ، أفلاطون ، وأرسطو .

– الفترة الثالثة : الفكر السياسي الروماني :

تعرف هذه الفترة وهي الفترة الأخيرة من فترات العصور القديمة من الفكر البشري بالفكر السياسي الروماني ، ويبدأ هذا الفكر بقيام الإمبراطورية الرومانية في عام ٤٠٠ قبل الميلاد ، وينتهي بزوال الإمبراطورية الرومانية الشرقية في عام ١٤٥٣ من الميلاد وخلال هذه الفترة تعامل الفكر الروماني مع الظاهرة السياسية من خلال جملة من الأفكار والآراء تعد ترديداً هزيلاً لبعض الأفكار التي وردت في عصر الإغريق الأقدمين ومن ذلك :

[1]. د. صدقة يحي فاضل ، الفكر السياسي ...، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٤ .

○ تناول مفكرو الرومان فكرة النظام السياسي الأمثل ، بنفس شكلها التي وردت عليه في أفكار الإغريق الأقدمين ، وهو ذلك النظام الذي يحمل خصائص الملكية والأرستقراطية والديمقراطية .

○ ترددت في أفكار الرومان فكرة القانون الطبيعي ، بوصفه القانون الأساسي والأزلي والذي ينبغي أن تقوم عليه الدولة المثالية ، ويحقق العدالة والمساواة .

ويتمثل أهم مفكري العصر الروماني في : بولبيوس ، شيشرون ، سينيكا ، أبيكنيوس وماركوس أوريليوس .[1]

* العصور الوسيطة :

انتقل الفكر البشري من العصور القديمة إلى العصور الوسيطة ، وقد حملت الأخيرة هذه التسمية بحكم المعيار الزمني ، لتوسطها العصور القديمة والعصور الحديثة ، ويبدأ تاريخ العصور الوسيطة من عام ٤٧٦ ميلادية وتستمر متواصلة حتى عام ١٤٥٣ فتبلغ مدتها حوالي عشرة قرون .

وقد تتابعت جملة من الأحداث ، منها ما هو أوربي الموقع والسمة ، ومنها ما هو غربي الموقع عالمي السمة ، وتجسدت الأحداث في الآتي :

– الحدث الأول : ظهور المسيحية كدين أساساً وكنظام سياسي فرعاً ، لقد جاءت المسيحية بالأساس كدين ، وتلا ذلك محاولات مستميتة من أهلها ومعتنقيها من الفلاسفة

[1]. جان توشار وآخرون ، تاريخ الفكر السياسي : ترجمة الدكتور علي مقلد (بيروت ، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨١) ص ص ٥٧-٨٣ .

والمفكرين لاستنباط نظام سياسي أساسه المسيحية ، إلا أن تلك المحاولات لم تفلح إلا في خلق صدام وصراع حاد مع السلطة الزمنية المتمكنة .

– الحدث الثاني : قيام النظام البابوي في القرن الخامس الميلادي ، وقد أُعتُبر ذلك النظام بمثابة الاعتراف الصريح والمرضي بأحقية الكنيسة المثل للسلطة الدينية في المشاركة ولو شكلياً في الحكم ، فقد تم تعيين الباب مستشاراً للإمبراطور ، ومُنح صلاحيات وسلطات واسعة على رجال الدين في كل أنحاء الدولة ، وكان ذلك منطلقاً مشجعاً لأن تُجمع المؤسسة الدينية أمرها ، وتنظم نفسها لمهمة عالمية ، تتمثل في نشر الدين المسيحي .

– الحدث الثالث : لم ينته الأمر بالمؤسسة الدينية عند حد الترتيب والتنظيم ، بل ظهرت لها طموحات جامحة وأطماع سافرة في السيطرة على السلطتين الدينية والسياسية ، وعند هذه اللحظة التاريخية بدأ الصراع بين السلطتين علنياً .

– الحدث الرابع : ظهور الإسلام في عام ٦٢٢ ميلادية ، ديناً ودنيا في آن واحد ، وتمكن ذلك الدين العالمي من أن يرسخ نظامه السياسي ، ويمكّن لنفسه في الأرض ، فاتسعت دولته لتشمل أجزاءً كبيرة من جنوب أوربا المطل على البحر المتوسط .

– الحدث الخامس : قيام نظام الإقطاع في معظم أوربا ، وقد تعددت مثالب ومآسي هذا النظام بشكل جعله يمد ظلاله القاتمة على جميع نواحي الحياة في أوربا ، حتى وُصفت العصور الوسطي كلها بصفة هذا النظام ، فكانت " العصور المظلمة " .

– الحدث السادس : انهيار نظام الإقطاع ، كنتيجة منطقية لمثالبه وشروره ، وتبلور صراع وتنافس شرس بين الثالوث المرعب المتمثل في : السلطة الزمنية (الملوك) ، السلطة الدينية

(النظام البابوي) ، والسلطة الفعلية (أمراء الإقطاع) ، وقد قوّى من شراسة هذا الصراع اقترانه بظهور آراء وأفكار سياسية تدعو إلى التحرر والثورة على الأوضاع المزرية في عموم أوربا .

وإذا انتقلنا إلى ثلة من الأفكار والآراء التي ظهرت خلال هذه العصور الوسيطة ، لتتعامل مع الظاهرة السياسية في كافة أشكالها وأنماطها ، نلاحظ أن الأحداث سابقة التبيان قد قادت مجتمعه إلى حزمة من الآراء والأفكار ظهر معظمها في شكل مؤلفات لمفكرين وفلاسفة من رجال الدين والمتديّنين المسيحيين ، ونحاول في عجالة سريعة تناول أهم تلك الأفكار والآراء فيما يلي :

○ احتدام الصراع الحاد علنياً سافراً بين السلطة الدينية التي تمثلها الكنيسة والسلطة الزمنية التي يمثلها الملوك ، وسلطة ثالثة كانت سلطة أمراء الإقطاع ، الذين ظهروا في العصور الوسيطة ، وطبعوا الحياة بطابع خاص سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وظهر ذلك الصراع جلياً في كتابات المفكرين والفلاسفة ، حيث تصور بعض المفكرين مثل القديس أوجستين أن الخلاص من ذلك الصراع لا يتم إلا من خلال نظام سياسي مثالي مقتبس من المسيحية سمّاه " مدينة الله " ، إلاّ أن تلك الفكرة المتحمسة لم تجد رواجاً في عصرها أو حتى بعد ذلك .[1]

○ ظهر في العصور الوسيطة المتأخرة ردة فكرية فلسفية إلى كتابات فلاسفة الإغريق الأقدمين ، وبصفة خاصة أرسطو موفّقة مع تعاليم الدين المسيحي ، انعكس ذلك في الدعوة إلى النظام السياسي الأمثل المتجسد في " الملكية المحدودة المنتخبة " ، وكذلك في تعدد القوانين

[1] د. صدقة يحي فاضل ، الفكر السياسي الغربي ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧٩-٢٨٤ .

والخلط بينها ، حيث أورد القديس توماس الأكويني مجموعة من القوانين هي : القانون الأزلي ، القانون الطبيعي ، القانون الإلهي ، والقانون الموضوع الإيجابي .

○ وفي نهاية العصور الوسيطة ظهرت آراء وأفكار مناهضة لسلطة الكنيسة ونفوذ رجال الدين ، وكانت هذه الآراء والأفكار بمثابة مقدمة لما عُرف بالديمقراطية العلمانية التي كانت جسر العبور إلى الفكر الغربي الحديث .

وكان أهم مفكري العصور الوسيطة : القديس أمبروز ، القديس أوجستين ، القديس جريجوري ، جلاسيوس ، هنري الرابع ، ألبرت الأكبر ، توماس الأكويني .

* العصور الحديثة :

كما ذكرنا انتهت العصور الوسيطة ممهدة الطريق للعصور الحديثة من خلال معبر فكري فلسفي استلهم مرتكزاته من كتابات وآراء فلاسفة الإغريق ، وكان القرن الخامس عشر هو الفاتحة الزمنية لهذه العصور ، ويمكننا متابعة تطور الظاهرة السياسية وقضايا البحث فيها من خلال التوزيع الزمني التالي :

– الفترة الأولي : القرن الخامس عشر :

كان القرن الخامس عشر بداية العصور الحديثة ، فيما يتعلق بمعالجة الفكر البشري للظاهرة السياسية ، وقد اتسمت الأفكار السياسية خلال هذا القرن بالواقعية الشديدة حيث تم الفصل النهائي بين الدين والدولة ، وأصبحت الدولة هي المهيمنة على كل شيء ، وانزوى

الدين ، وأصبح هم الفلاسفة والمفكرين مركّزاً في توفير القوة والمنعة للدولة ، مهما كانت الوسيلة .[1]

– الفترة الثانية : القرن السادس عشر :

واصل الفكر الغربي خلال القرن السادس عشر تكريسه لفكرة السلطة الزمنية المتجسدة في الدولة القومية ذات السيادة المطلقة ، وكانت كتابات جان بودان أشهر ما جاء في هذا الصدد .[2]

– الفترة الثالثة : القرن السابع عشر :

ينقسم الفكر السياسي خلال القرن السابع عشر إلى شقين :

○ النصف الأول من هذا القرن حيث سيطرت الدعوة إلى الحكم المطلق ، وكان التبرير الفلسفي لتلك الدعوة متجسداً في فكرة " العقد الاجتماعي " التي تبناها توماس هوبز ، وضمّنها كتابه الشهير " الأفعوان " .[3]

○ النصف الثاني من القرن السابع عشر ، حيث شهد حركة فكرية مناقضة لفكرة الحكم المطلق التي راجت خلال النصف الأول من هذا القرن ، إذ حدث ما يشبه الثورة على الحكم المطلق ، وصاحب تلك الثورة دعوة صريحة وقوية لما عُرف بالديمقراطية الشعبية ، والحد من سلطة الحكام ، وروّج لتلك الأفكار جون لوك ، أشهر فلاسفة ذلك الوقت .[4]

---

[1]. نيقولاي مكيافيللي ، الأمير : ترجمة خيري حماد (بيروت ، المكتب التجاري للطباعة والنشر ، ١٩٧٠) .
[2]. د. ثروت بدوي ، أصول الفكر السياسي ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ .
[3]. د. محمد عبدالمعز نصر ، في النظريات والنظم السياسية (القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٦٩) ص ص ٦٩-٧٦ .
[4]. د. ثروت بدوي ، أصول الفكر السياسي ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٢ .

- الفترة الرابعة : القرن الثامن عشر :

في القرن الثامن عشر تحول البحث في الظاهرة السياسية صراحة إلى محاولة صياغة النظام السياسي الأمثل أو الحكومة المثلى ، حيث تم الخلط على طول الخط بين مفهومي النظام السياسي والحكومة ، اللذين أصبحا مترادفين ، وسيطر على الفكر السياسي في هذا القرن النزعة القانونية ، التي تجلت في الكتابات السياسية لمفكري وفلاسفة القرن الثامن عشر ، ونوضح ذلك من خلال الآتي :

- ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر ظهر التركيز على النظام الملكي بوصفه نظاماً مثالياً ، وهذا النظام كما أُريد له يضع السلطة في يد الشعب ، وفي حراسة قيم الحرية والمساواة ، ومراعاة مبدأ الفصل النسبي بين السلطات ، وكان ذلك هو الهدف النهائي من كتاب " روح القوانين " الذي وضعه تشارلز دي مونتسكيو .

- وفي النصف الثاني من هذا القرن ، استمرت الرغبة في الوصول إلى النظام السياسي الأمثل أو الحكومة المثلى ، ولكن من خلال سيادة الشعب ، وتطبيق مبدأ الديمقراطية المباشرة ، هذه الأفكار وغيرها عالجها جان جاك روسو في كتابه الشهير الذي ذاع صيته كأهم مؤلف سياسي في أوربا في القرن الثامن عشر وهو " العقد الاجتماعي " .[1]

ولقد جاءت الثورتان - الأمريكية والفرنسية — صداً مباشراً لأفكار كلٍ من جون لوك ومونتسكيو وروسو[2] ، وتحولت أفكار وآراء هؤلاء إلى دساتير ونظم سياسية وحكومات تعايش الواقع ، وتنال إعجاب الكثير من البشر الذين يفتقرون إلى الفكر والمنهاج .

1. جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة : ذوقان قرقوط (بيروت ، دار القلم ، ١٩٧٣) .
2. د. صدقة يحي فاضل ، الفكر السياسي الغربي العالمي ، الكتاب الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٥-٨٢ .

- الفترة الخامسة : القرن التاسع عشر :

يتميز القرن التاسع عشر ، بنفس الميزة التي اتسم بها عصر الإغريق الأقدمين ، وهـي كثـرة إفرازات الفكر البشري من أفكار ومعتقدات ، واحتدام الخلاف في ما بينها حول ما يـصلح لسياسة حياة البشر داخل المجتمعات الإنسانية ، وقد ظهرت مجموعة أفكار خـلال القـرن التاسع عشر ، هي بالفعل جديرة بالذكر ، ومن أهم تلك الأفكار ما يلي :

○ بدأ هذا القرن بخيبة أمل عميقـة في الأفكـار الـتي سـادت خـلال القـرن الثـامن عـشر ، والخاصة بالديمقراطية والسيادة الشعبية ، نظـراً لـما ترتـب علـى تلـك الأفكـار مـن فوضـى وقلاقل ، صاحبت الثورتين الأمريكية والفرنسية ، مما اضطر آدموند بورك إلى الحديث عن " تدعيم النظام الملكي — الأرسـتقراطي كخـير وسـيلة لـضمان الاسـتقرار الـسياسي وتجنـب الفوضى " .[1]

○ في إطار هذا التمزق والصراع الفكري بين مؤيدي ومعارضي الثورتين الأمريكيـة والفرنـسية ، خرج ما عرف بالفكر النفعـي في الـسياسة ، ويتحـدد هـذا الفكـر في أن النظـام الـسياسي الأمثل هو الذي يحقق أكبر قدر ممكن من السعادة والنفـع لأكثـر عـدد ممكـن مـن النـاس ، ويرتبط هذا الفكر عضوياً بالتحليل الاقتصادي والصياغات القانونية التي ظهر مغلفاً بها .[2]

---

[1]. المرجع السابق ، ص ١٠١ .
[2]. المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

○ في هذا القرن أيضاً ظهرت الأسس الفلسفية للأيديولوجية الفاشية والنازية ، حيث انبعثت الأفكار التي مجّدت الدولة ، وجعلت منها كل شيء ولها أن تفعل كل شيء في سبيل تحقيق أهدافها .[1]

○ شهد القرن التاسع عشر تبلور المذهب الفردي (الليبرالي) سياسياً (الرأسمالي) اقتصادياً ، كما شهد ميلاد الفلسفة الاشتراكية وتوءمها الشيوعية ، وقد وجدت الفلسفة الاشتراكية تطبيقات عديدة لها في شتى أنحاء العالم القديم والجديد في حين لم يقدّر للفلسفة الشيوعية أن توضع على أرض الواقع ، بل ظلت مجرد وهم وأماني .

ومن أهم فلاسفة ومفكري القرن التاسع عشر : آدموند بورك ، توماس بين جيرمي بنثام ، جورج هيجل ، الكسندر دي توكفيل ، جون استيوارت ميل ، كارل ماركس فردريك انجلز ، لينين ، ماوتسي تونج ، وجوزيف بروز تيتو .

* الظاهرة السياسية في الفكر المعاصر :

الفكر المعاصر تعامل مع الظاهرة السياسية بشكل مختلف عن ذي قبل ، فلم يعد ثمة مجال للفلسفات والأفكار المجردة ، فالجميع يتعامل مع الظاهرة السياسية على أنها قد أصبحت من النضج والتحديد بما لا يدع مجالاً للبحث في كنهها وماهيتها وقضاياها من خلال فلسفات وأفكار مجردة ، وقد انعكس ذلك على المنظور المعاصر للظاهرة السياسية ، ويتضح ذلك من خلال الآتي :

---

[1]. جان توشار وآخرون ، تاريخ الفكر السياسي ... ، موجع سبق ذكره ، ص ص ٣٨٩-٣٩٥ .

– لقد ظهرت الأيديولوجيات السياسية كخاتمة مطاف لتطور الفكر السياسي والفلسفة السياسية ، وكذا النظرية السياسية – إن شئنا القول – والأيديولوجية السياسية تعني " منظومة متناسقة من الأفكار ، تحمل في طاياتها ، صياغة نظام معين ، يحقق أهدافها " ، ومن هذا التعريف للأيديولوجية ، يُلاحظ أنه يحوي العناصر التالية :

○ منظومة متناسقة من الأفكار : فهي أفكار مترابطة ، وتشمل جميع مناحي الحياة .

○ تحمل في طياتها نظاماً معيناً : سياسياً ، اقتصادياً ، اجتماعياً ، ثقافياً .. الخ .

○ يهدف النظام إلى تحقيق أهداف الأيديولوجية : التي وُجدت من أجلها .

– لقد ظهرت في الفكر المعاصر أيديولوجيتان أساسيتان هما :

○ المذهب الفردي : الذي يقوم على أساس الاهتمام بالفرد ، وتحقيق مصالحه .

○ المذهب الاشتراكي : الذي يقوم على أساس الاهتمام بالجماعة السياسية ، وتحقيق مصالحها إجمالاً .

بعد هذا الاستعراض شديد الاقتضاب لتطور الظاهرة السياسية ، يمكن استخلاص ما يلي :

أولاً : في العصور القديمة جاء التعامل مع الظاهرة السياسية في شكل أفكار وفلسفات مجردة ، لم يقدّر لها أن توضع موضع التطبيق ، فظلت هكذا أفكاراً فلسفية مجردة .

ثانياً : في العصور الوسيطة ظلت الظاهرة السياسية حبيسة الأفكار والمعتقدات الفلسفية ، مع اقترانها ببعض المحاولات المبتسرة ، لوضعها موضع التطبيق .

ثالثاً : في العصور الحديثة ، اقترنت الأفكار والفلسفات السياسية بمحاولات التطبيق ، إن لم يكن في شكل تغير طبيعي تلقائي ، ففي شكل تغيير ثوري عنيف .

رابعاً : في العصور المعاصرة ، تبلورت الفلسفات والأفكار السياسية في شكل مذاهب سياسية محددة ، تحمل في طياتها تجارب لنظم سياسية واقعية .

المبحث الثاني

الظاهرة السياسية في الفكر المسلم المحصّن بالمرجعيات الشرعية والمسيّج بالتوجيه الإلهي

قبل أن نعانق الظاهرة السياسية في مصدري التشريع الإسلامي ومرجعياته الشرعية ونتوغل في أعماقها ونغوص في معينها ، ثم نذوب في ذراتها ، ننصرف قليلاً إلى تناول الظاهرة السياسية كما تنشأ في النفس فكراً ثم تتطور عبر إفرازاتها ومخرجاتها سلوكاً ، شريطة أن يتم ذلك التناول من خلال فكر محصن بالمرجعيات الشرعية وعقل مسيّج بالتوجيه الإلهي ، وقد أردنا أن نخوض هذه الرحلة لكي نثبت أن تلك المرجعيات الكاملة والتوجيه التام يلتقي دوماً مع العقل الحصيف والفكر الرشيد ، وإلى تبيان ما خفي عن الأذهان .

أولاً : ماهية الظاهرة السياسية :

لعلها من قلائل الظواهر التي تصعب في ذاتها ، وتشق على مكتشفها والمنقب عنها وتعسر على محللها تلك هي الظاهرة السياسية ، التي لا نجد مفراً من تجشم كافة الصعاب والمشاق لإبراز ماهيتها وتبيان كنهها بشكل تحليلي ، وذلك على النحو التالي :

أ ـ التعريف التحليلي للظاهرة :

تتعلق الظاهرة السياسية بما يتبلور داخل الإنسان الذي يعيش في أي تجمع أو تكوين بشري من رغبة تقترن بإرادة تدعمهما مقدرات ومكنات من أجل القيام بدور فعّال داخل ذلك

التجمع أو التكوين ، وهو دور المسئول عن الآخرين والقائم على شؤونهم وقضاء حوائجهم والحكم بينهم ، وإذا تعدد وجود ذلك الإنسان فقد يدور التنافس أو يثور الصراع بين المؤهلين ، ولا يفضه إلا غلبة أحدهم وظهوره على الآخرين ، وقد يلجأ إلى الاختيار من بين المؤهلين بشكل سلمي ، ويتولى التجمع أو التكوين ذلك الاختيار ، وعندئذ ينقسم إلى مسئول ومسئول عنه ، والمسئول قد يفرض نفسه على التجمع أو التكوين بالقوة لاغتصاب تلك المسؤولية (الحكم) التي ينبغي أن تدعمها صلاحيات (السلطة) ، من أجل التمكن من تحقيق أهداف تلك المسؤولية ، وكما دار التنافس والصراع بين الشخص الذي فرض نفسه بالقوة لدور المسؤولية بينه وبين أقرانه من المؤهلين يدور مرة أخرى الصراع بينه وبين العموم ، بعد ذلك يتولى المسئول وأنصاره صياغة المنظومة الفكرية الخاصة بتوضيح كيفية أداء المسؤولية وتوزيع الأدوار ، وقد تكون تلك المنظومة متوفرة لدى المسئول في شكل قناعات أو معتقدات ، وقد يستعيرها من الغير ، ثم يتولى صناعة القانون أساس النظام الداخلي وكذلك يتولى تأسيس أدوات الحركة من نظم وتنظيمات وإجراءات وسلوكات .

ب ـ تحليل التعريف الخاص بالظاهرة السياسية :

يمكن تحليل التعريف المتقدم إلى عناصره التالية :

١ ـ الظاهرة السياسية ترتسم ملامحها من جماع من الأحاسيس والمشاعر والقناعات الداخلية التي تكون بمثابة دوافع ومحركات ، ومن الدعامات والمرتكزات المادية الخارجية ، وتلتقي فتبذر بذرة الظاهرة وتحدد ملامحها المبدئية الأولية .

٢ ـ داخل إنسان سوي يبدو استواؤه في عقل راجح وفكر رشيد ووجدان خصب وعاطفة موزونة وقالب سليم وحول شديد وقوة مؤثرة ، وقد توحي هذه الخصائص والصفات بأن

الإنسان التي ستبذر بداخله بذرة الظاهرة السياسية هو إنسان مثالي نموذجي يصعب وجوده على أرض الواقع ، ولكن ذلك لا يصيب إلا نصف الحقيقة فقط ، فالإنسان حامل تلك الخصائص والصفات هو بالفعل إنسان مميز يسمو بصفاته نحو الاكتمال ، إلا أن هذا الإنسان لا يصعب وجوده على أرض الواقع بل إن سماته هي الخصائص الواجب توافرها في كل إنسان ذي نفس سوية وفطرة سليمة ، وتوافر هذه الخصائص في الإنسان التي ستبذر بداخله الظاهرة السياسية يساعد كثيراً على تهيئة ظروف ذلك الإنسان لتحمل مهام وأدوار بعينها هي التي ستمثل جوهر الظاهرة ومنطلقها الأساسي .

٣ ــ الإنسان بالوصف المتقدم يعيش في تجمع أو تكوين بشري ، قد يكون هو الأسرة وقد يكون الفصيلة وقد يكون العشيرة وقد يكون القبيلة وقد يكون القرية أو المدينة وقد يكون أخيراً الدولة ، والتكوين البشري هو ذلك التجمع الذي يلتئم في إطاره وداخل محيطه مجموعة من البشر يرتبطون ببعضهم بموجب رابطة اجتماعية قد تكون رابطة الدم والنسب ، وقد تكون رابطة التاريخ المشترك ، أو الواقع المعاش أو المستقبل المأمول أو المصالح المتبادلة ، وأياً كانت طبيعة الأواصر التي تربط بين أفراد ذلك التجمع فسيظل موضعاً موائماً وتربة خصبة لبذرة الظاهرة السياسية التي ستبذر فيه ثم تترعرع وتنمو في رحابه متجاوبة ومتفاعلة مع خصائصه ومكوناته وتفاعلاته .

٤ ــ الفرد الذي سبقت الإشارة إليه وفي التجمع البشري الذي يعيش فيه يتفاعل ويتعاطى مع ذلك التجمع ، لأن ذلك التفاعل هو الذي سيولد الظاهرة السياسية ، حيث يبدأ التجاوب بين الفرد بخصائصه السابقة والتجمع الذي يعيش فيه ، ويستمر التجاوب إلى أن يفرز لدى ذلك الفرد رغبة في الفاعلية أو الفعالية تستثيرها وتستجمعها تفاعلات التجمع

البشري إلى أن تتحول إلى إرادة تدعمها بقوة مقدرات الفرد ومكنته المادية وغير المادية ، حيث تقوى العزيمة وتتحول إلى إصرار وتصميم على أن يكون الفرد فاعلاً أو فعالاً .

٥ ــ والفاعلية أو الفعالية تتحدد بشكل قاطع ونهائي في دور المسئول الذي يتولى مهمة ترتيب وتنظيم شؤون الناس في ذلك التجمع البشري وقضاء حوائجهم والحكم بينهم وتحقيق آمالهم وطموحاتهم والذود عنهم خارجياً وتأمينهم داخلياً .

٦ ــ إلا أن الرغبة والإرادة المقرونتين بالمقدرة من أجل القيام بدور الفاعل أو الفعال وهو المسئول قد تتوفر لدى العديد من أفراد التجمع البشري ، وفي هذا الوضع وإزاء حالة تعدد أولئك الطموحين المؤهلين بالمقدرات والمكنات من ذوي الرغبات والإرادات القوية فإن بدائل ومسارات الظاهرة السياسية ستكون كما يلي .

٧ ــ إن التجمع البشري في أية صورة من صوره يشهد أول أشكال انقسامه إلى قسمين : قسم الطموحين في المسؤولية المؤهلين لها ، وقسم عموم التجمع البشري الذين يؤهلون أنفسهم هم أيضاً للقيام بدور في ذلك التجمع ، إلا أن ما ينبغي أن يفهم عنه هذا الحد أن التجمع قد انقسم إلى قسمين : راغبون طموحون في المسؤولية مؤهلون لها تأهيلاً خاصاً ، وعموم التجمع الذين ينتظرون من يُسأل عنهم ويتحمل مسؤوليتهم .

٨ ــ وانطلاقاً من تعدد الطموحين المؤهلين لتحمل مسؤولية التكوين البشري فقد يثور بينهم صراع من أجل الاستحواذ على تلك المسؤولية ، وهذا الصراع قد ينتهي بانتصار أحدهم وظهوره على الآخرين ، ومن ثم ينتزع دور الفعالية ويتحمل المسؤولية عنوة ، ولكن هذا الصراع يترك آثاره وإرساباته التي قد لا تنتهي سريعاً .

٩ ـ وليس من المستبعد أن ينشب صراع آخر بين من انتزع دور الفعالية وتحمل المسؤولية رغم أنف الآخرين وبين التجمع البشري نتيجة عدم رضاء ذلك التجمع عن المسئول الغاصب ، وهذا الصراع هو الآخر قد ينتج عنه إخضاع التجمع لرغبات ومشيئات المسئول بالشكل القسري .

١٠ ـ وقد يُلجأ إلى الاختيار أو الاصطفاء من بين الطموحين المؤهلين لتحمل المسؤولية حال تعددهم ، وهنا يقوم التجمع البشري بالدور المهم في هذه المسألة حيث يتول هو الاختيار .

١١ ـ ينتهي الأمر بظهور مسؤول على رأس التجمع البشري مفروضاً أو مختاراً ، فإذا كان مفروضاً فالإذعان والخضوع هو نمط أو شكل العلاقة بينه وبين التجمع ، وإذا كان مختاراً فإن ثمة عقداً أو ميثاقاً يبرم بين الطرفين يحترمه كل منهما ويعمل وفقاً لها.

١٢ ـ من المرجح أن المسئول يبدأ مباشرته لمسؤوليته بطرح منظومة فكرية معينة قد يُنشئها إنشاءً أو يستعيرها من مصادر شتى ، مرجعيات شرعية أو موروثات تاريخية أو أمور غيبية أو تجارب الآخرين ، وهذه المنظومة تحوي مجموعة الأفكار التي على أساسها يمارس المسؤولية ويقوم بدوره ، ويستوي في ذلك الأمر المسئول الغاصب أو المنتخب .

١٣ ـ بعد ذلك يقوم المسئول بتشريع القانون الذي يضبط سلوك أفراد التجمع البشري ، وتعدد مصادر ذلك القانون ، فقد يوضع وضعاً تلبية للظروف والاحتياجات ، وقد يستمد من العرف والعادات والتقاليد والموروثات الثقافية والحضارية .. إلخ .

١٤ ــ أخيراً يجتهد المسئول من أجل ابتكار أدوات الحركة ، وهي مجموعة النظم السياسية والاقتصادية والإدارية .. إلخ ، وما تتطلبه من تنظيمات وإجراءات تضع السلوكات الإنسانية في شكلها الصحيح كما يرى المسئول .

١٥ ــ كذلك يتولى المسئول توزيع المسؤوليات الفرعية أو النوعية على أفراد من التجمع البشري وفق معايير ومقاييس يضعها هو بنفسه ، وعند هذا الحد تكتمل صورة الظاهرة السياسية في شكلها التحليلي .

ثانياً : نشأة وتطور الظاهرة السياسية :

إذا كنا قد قدمنا للظاهرة السياسية تعريفاً تحليلياً فصلناه في البند السابق ، فسننتقل في هذا البند إلى الغوص وراء الظاهرة السياسية وتعقبها للوصول إلى جذور نشأتها ثم متابعة تلك النشأة وتطورها في التجمعات أو التكوينات البشرية المختلفة على مر التاريخ الإنساني ، حتى يسهل علينا اكتشاف وتحليل تفاعلات الظاهرة وعلاقتها بالظواهر الأخرى وكذا تحديد خصائصها وسماتها المميزة والمتفردة ثم ضبطها وتأصيلها وتحديد حقولها المعرفية ومداخل دراستها .

أ ــ الأسرة :

أصغر التكوينات البشرية ونواتها الأولى ، تتسم بالبساطة في علاقات أفرادها ، وتقوم تصرفاتهم على احتياجات ومتطلبات الغريزة والأفعال التلقائية للجوارح ، وتقوم الرابطة بين أفرادها على النسب المباشر ، وهذه الرابطة هي أساس التكوينات البشرية التي سترد فيما بعد .

يكتنف هذا التكوين مجموعة من التفاعلات والعلاقات البسيطة والتلقائية التي توجهها وتحكمها علاقة النسب والقربى ، ووسط هذه العلاقات والتفاعلات بوصفها المتقدم تبرز الظاهرة السياسية مرتبطة بمتطلبات هذا التكوين البشري البسيط الغريزية المباشرة ، وكأن الظاهرة السياسية بزغت في بدايتها تلبية لمتطلبات الإنسان الغريزية التي لم تكن تتجاوز تأمين المأوى الذي يدرأ الخطر والمأكل والمشرب والملبس الذي يحفظ الحياة ، ثم الحفاظ على علاقة النسب والقربى أساس التكوين ، وبالرغم من بساطة هذا المنطلق للظاهرة السياسية في بداية ظهورها إلا أنه ظل كذلك حتى وقتنا الراهن ، ولكن قد يخيل إلينا بفعل عامل الزمن وتطوراته وتعقيدات الحياة الإنسانية بما فيها من حضارة وما تحويه من مدنية وعمران أن هذا المنطلق قد تبدل أو تغير أو تحور ولكن الثابت أن هذا المنطلق لا يزال هو أساس وجوهر الظاهرة السياسية .

إن ما تقدم يعني أن متطلبات الغريزة لا تزال هي جوهر الظاهرة السياسية ، وهذا واقع يؤكده ويرسخه التحليل الموضوعي المعاصر لتلك الظاهرة ، حيث أن كافة مفردات الظاهرة وتضاعيفها إنما تمر دوما عبر احتياجات الإنسان ومتطلباته التي بدأت غريزية ونمت وتعقدت وتنوعت ، ولكنها ظلت محتفظة بأسسها البسيطة التلقائية .

من ثنايا هذا التكوين البشري البسيط خرجت نواة الظاهرة السياسية متمركزة حول المتطلبات الغريزية التي حركت واستثارت الرغبة لدى معظم إن لم يكن كل أفراد التكوين ، وهي ذلك المطمع الذي يرجى تحققه فيما يتعلق بتلبية تلك المتطلبات ، إلا أن ذلك المطمع الرغبي يظل كامناً مستكناً في النفس البشرية لأفراد ذلك التكوين إلى أن تنشأ إرادة مرتبطة بتلك الرغبة وهي مشيئة وحب الحصول على متطلبات الغرائز ولكنها مصحوبة بعزم ، والإرادة ليست كالرغبة توجد لدى كل الأفراد بل توجد لدى واحد أو أكثر فقط ،

فالرغبة عامة والإرادة خاصة ، ومن يجتمع لديه الاثنان جد قليل ، والرغبة والإرادة عندما يجتمعان لا يلتقيان ارتجالاً على غير هدى بل لغاية مثلى من وجهة نظر من يجتمعان لديه ، ولطلب حيوي من ناحية التكوين البشري البسيط ، فمن ناحية من يجمع الرغبة والإرادة فهو يصبو لأن يكون فاعلاً أي يؤدي عملاً مميزاً سواء قولاً أو فعلاً أو الاثنين معاً موجه في معظمه لمصلحة أفراد التكوين البشري وفي قليله يخص صاحب الرغبة والإرادة ، وفي مرحلة تالية تزداد نشاطات الرغبة والإرادة داخل من يجمع بينهما فتتجاوز الفاعلية إلى الفعالية وهي القيام بالعمل قولاً وفعلاً باقتدار مع تلمس آثار العمل فهي إذن ــ الفعالية ــ أكثر قوة .

ولكن لماذا تولدت الرغبة والإرادة في الفاعلية أو الفعالية في أفراد بعينهم دون سواهم ؟ إن هذا السؤال يقود إلى مولدات الرغبة ومثيرات الإرادة ومحددات الفاعلية أو الفعالية ، وكل ما تقدم يجد مبعثه ومثيره فيما يعرف بالمقدرات والمكنات وهي بمثابة مولدات للقوة المعنوية والقوة المادية ، والقوة المعنوية تتمثل في ملكات تولد مع النفس البشرية مثل الإقدام والشجاعة والعزم والذكاء والإخلاص والتفاني والإيثار وهذه تُنمى مع الزمن وتُرسخ وتختلف من إنسان لآخر وتعرف بالفروق الفردية ، والقوة المادية تتمثل فيما يمتلكه الإنسان من عرض مادي ملموس مثل المال والقوة البدنية وعرض مادي غير ملموس مثل قوة الشخصية والهيبة والنفوذ والقدرة على التأثير في الآخرين .. إلخ ، ومن شأن القوة المادية والقوة المعنوية أن تلتقي فيما يعرف بالمقدرات والمكنات التي تسند بقوة وتكتل الرغبة والإرادة والفعالية ، والمفارقة الجديرة بالاعتبار في هذا المقام أن ثمة من يمتلك المقدرات والمكنات بنوعيها ولكنه في ذات الوقت لا تتولد لديه الرغبة أو الإرادة أو الفعالية ، إذن ثمة قوة خفية تحول المقدرات والمكنات إلى رغبة وإرادة وفعالية ، وهذه القوة الخفية لا ينبغي الحديث عنها لأنها مدد من الخالق سبحانه وتعالى .

والمقدرات والمكنات المادية تدخل فيها التكوينات الفسيولوجية والاستعدادات البيولوجية ، ولكنها ليست حاسمة ، إذ أن الرجل لا يصبح من ذوي الرغبة والإرادة والفعالية بالرغم من قوته البدنية وتكويناته الفسيولوجية واستعداداته البيولوجية ، في حين تصبح المرأة من ذوي الرغبة والإرادة والفعالية بالرغم من قوتها البدنية التي قد تكون محدودة وكذا استعدادها البيولوجي غير المناسب لتحمل الصعاب وتكوينها الفسيولوجي المختلف وهنا تتدخل عملية الاستعداد المستمد من القوة الخفية التي ذكرناها ، ولذلك نجد أنثى فعالة في الأسرة على عكس الرجل ، ويشهد على ذلك التاريخ والواقع معاً .

فمن تتوفر لديه الرغبة والإرادة والفعالية إذن في الأسرة يصعد إلى الدور الفاعل أو الفعال فيها ، فقد ينبري لذلك الدور الأب وقد تنبري له الأم أو الابن الأكبر أو أحد الأبناء ، وهكذا تنقسم الأسرة رغم محدودية عدد أفرادها إلى ذوي الفاعلية أو الفعالية من ناحية وعموم الأفراد من ناحية أخرى ، إلا أنه داخل الأسرة قد يتأهل للمسؤولية أكثر من فرد كالأب والابن الأكبر أو الأب والأم مثلاً ، وعندئذ يتم توزيع الأدوار بين المؤهلين لتحمل المسؤولية ، أو يتم اختيار أحد المؤهلين لتحمل تلك المسؤولية ، ولا يدور صراع في المعتاد بين المؤهلين داخل الأسرة إلا نادراً .

في حالة تعدد المؤهلين لموقع المسؤولية في الأسرة قد ينتهي الأمر بتوزيع تلقائي ولا يُلجأ للاختيار ، وذلك لمحدودية عدد أفراد التكوين البشري ، وسيطرة الغريزة على متطلبات أفراده ، ويتم الاتفاق الضمني على ذلك التوزيع للأدوار ويأخذ طابع الثبات ، حتى ولو كان ثمة فرد واحد يتحمل المسؤولية ، وذلك لقناعة الجميع بأن الأمر يتجاوز الاختيار أو التفضل إلى الواجب والفرض .

وتبقى العلاقة بين المسئول وأفراد التكوين البشري (الأسرة) في حدود الاحترام المتبادل المبني على القوامة بشكل عام أو علاقة الأبوة والبنوة ، وغالباً ما ترجع علاقة أفراد الأسرة إلى مرجعيات طبيعية غريزية أو شرعية أو عرفية أو موروثات تاريخية يحترمها أفراد التكوين جميعاً .

ب ــ الفصيلة :

التكوين الاجتماعي التالي للأسرة من حيث الحجم والتطور هو الفصيلة ، وهي بمثابة عائلة مكونة من مجموعة أسر ، أو أسرة متفرعة ومتشعبة ، لا يزال يربط بين أعضائها علاقة أو رابطة الدم والنسب من الدرجتين الأولى والثانية ، كالأب وأبنائه والجد وأحفاده ، وربما تمتد علاقات الدم والنسب إلى أوسع من ذلك قليلاً .

تتشعب وتتعقد العلاقات والتفاعلات الداخلية للفصيلة أكثر من الأسرة ، وتبدأ تلك التفاعلات في تجاوز متطلبات الغريزة إلى متطلبات أخرى خاصة بالعقل والعاطفة والوجدان ، وهنا يبدو أول بزوغ للتفاعلات غير الغريزية .

يستتبع ما تقدم بروز الظاهرة السياسية في نسيج تلك التفاعلات والعلاقات الآخذة في الاتجاه نحو التشابك والتعقيد ، وتبدو متأثرة بذلك جامعة بين متطلبات الغريزة وبين حيثيات العقل والعاطفة والوجدان والحس التي شرعت في التبلور والتأثير .

ولقد خبرت الفصيلة تبلور الظاهرة السياسية من التكوين البشري الأولي وهو الأسرة وعليها في هذا التكوين الجديد أن تتطور متوائمة مع متغيرات ومستجدات عدد أفراده وطبيعة علاقاتهم ، فالظاهرة السياسية في هذا التكوين لن تنشأ جديدة ولكنها ستتطور متجددة ،

فالرغبة وكذا الإرادة في الفاعلية أو الفعالية كانت قد برزت لدى فرد أو أكثر في الأسرة مدعومة بمقدرات ومكنات خاصة دفعت بالمسئولين في كل أسرة ، ومن جملة هؤلاء المسئولين على مستوى الفصيلة تبدأ الظاهرة السياسية في استحداث ما سيأتي من مفردات وتطورات بعد ذلك ، إذ عند هذا القدر من التطور والتفاعل تتوزع الفصيلة إلى مسئولين قدامى كما كانوا في كل أسرة ، وعموم أفراد الفصيلة ، مع احتمال أن يظهر مسئولون جدد لم يظهروا من قبل في الأسرة ، ولكنهم ظهروا في هذه المرحلة التاريخية التي تتشكل فيها الظاهرة السياسية في التكوين البشري المعروف بالفصيلة .

وعند هذه اللحظة التاريخية يكون الأمر الواجب هو تقليص عدد المسئولين وحصرهم في أقل عدد ممكن بما يتواءم مع الحجم العددي والمكاني للفصيلة ، وإزاء هذه العملية الضرورية تتبلور بدائل منها : أن ينشب تنافس وصراع ولكنه في كل الأحوال هادئ ولا يصل إلى الصراع العضوي لأن الفصيلة لا تزال محكومة برابطة الدم والنسب ، أو أن تتم عملية تسوية وترضية بين المسئولين أنفسهم بترتيب منهم وبمحض اختيارهم ، أو أن يتم الاختيار بين المسئولين عن طريق أفراد الفصيلة ، وعندئذ يُحسم أمر المسئولين ، إلا أن المسؤولية في هذا التكوين البشري لابد أن تتسع قليلاً لتستوعب العمليات التي تعددت واستجدت في ذلك التكوين ، فيكون هناك المسئول الأول ثم مسئولون في المرتبة التالية للمهام النوعية ، وعندئذ تستقر حال الفصيلة عند توزع تكوينها بين مسئولين وبين عموم أفراد التجمع .

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أن بذرة الظاهرة السياسية المتمثلة في الرغبة والإرادة في الفاعلية والفعالية تتبلور وتترسخ منذ نشوء الأسرة ثم تتطور بعد ذلك في التكوينات البشرية التالية مثل الفصيلة وما يليها ، أما بقية مفردات الظاهرة فهي تنشأ في كل تكوين بشري وفق ظروفه وتفاعلاته .

إن ثمة اتفاقاً لابد أن ينشأ بشكل أو بآخر بين المسئول في الفصيلة وبين بقية أفرادها وهذا الاتفاق يحدث غالباً ضمناً ، حيث يتغلغل في نسيج علاقات أفراد الفصيلة التي تنحصر في صلات الدم والنسب والقرابة من درجات متتابعة .

بعد ذلك تنتصب الحياة السياسية بفعل الظاهرة السياسية بين المسئول الذي تعينت مسؤولياته بشكل واضح تدعمها مجموعة من الصلاحيات التي تمكنه من القيام بها ، وبين أفراد الفصيلة الذين يشاركون المسئول في أمور كثيرة من أمور ترتيب وتنظيم شؤونهم وقضاء حوائجهم والقضاء فيما بينهم ، وهنا تزدهر قيمة الشورى وأشكالها التنظيمية وتصبح مفردة مهمة من مفردات الظاهرة السياسية ، إلا إذا كان نمط العلاقة بين المسئول ومجتمع الفصيلة يقوم على إنفراد المسئول بالمسؤوليات والمهام دون مشاركة أفراد ذلك المجتمع ، وهذه الانفرادية هي الاستبداد أو ما يعرف بالدكتاتورية .

ولا تزال الفصيلة تعتمد في تنظيم حياتها وترتيب شؤونها على العادات والتقاليد والأعراف والموروثات التاريخية من الأسرة ، إلا أن المسئول إذا كان مستبداً برأيه ربما يُدخل ما يراه على تلك المرجعيات ، وهذه المرئيات تتعدد مصادرها وفق ذلك المسئول ، فقد يشرع القانون ، وقد يضع النظم والتنظيمات والإجراءات لتنظيم السلوكات والتصرفات .

ج ـ العشيرة :

العشيرة هي التكوين أو التشكيل البشري الذي يحوي مجموعة من الفصائل ، وهذا التكوين أكثر عدداً من الفصيلة ن ولا تزال رابطة الدم والنسب هي التي تربط بين أبناء العشيرة لأنها امتداد للروابط التي نشأت في الأسرة وتطورت في الفصيلة ، ومن ثم فهذه العلاقات دقيقة وواضحة من حيث التسلسل التاريخي والانحدار السلالي ، ويلاحظ أن العلاقات في

العشيرة تبدأ قوية متماسكة في الأسر ثم تضعف في الفصائل ثم تصبح أكثر ضعفاً في العشيرة ، إلا أن تلك العلاقات والروابط التي هي علاقات الدم والنسب تبدأ متماسكة قوية وتنتهي أقل تماسكاً وقوة .

وكما تعقدت وتشعبت العلاقات والتفاعلات في حالة الفصيلة زادت تلك التعقيدات والتشعبات في حالة العلاقات والتفاعلات داخل العشيرة ، ولم تعد ترتبط بمتطلبات الغريزة فقط ولكنها تجاوزت تلك المتطلبات إلى متطلبات أخرى اجتماعية ومادية ومعنوية وكلها تثير التداخلات والتعارضات والتنافسات داخل نطاق العشيرة .

ولسنا الآن بصدد البحث عن بذرة الظاهرة السياسية لأنها قد بُذرت من قبل في كنف الأسرة وتطورت إلى العشيرة مروراً بالفصيلة في أطوارها التي فصلناها وهي الرغبة والإرادة في الفاعلية أو الفعالية ، وهذا يعني أن ثمة عدداً لا بأس به من المؤهلين لدور المسؤولية قد جاءوا من الأسر ثم من الفصائل التي دخلت في ثنايا العشيرة ، إلا أن كل مؤهل من أولئك المؤهلين يرتكن على مقدرات تختلف عن الآخرين ، ومن ثم فالحديث عن الظاهرة السياسية عند هذا المفترق الفاصل سيحتاج إلى تفصيل وتحليل عميقين .

فالمسئولون في الفصائل التي اجتمعت في كنف العشيرة يطمحون في دور المسؤولية الأولى في العشيرة ، وهذا التعدد عندما يتحول إلى تحديد فلابد أن يثير تنافساً أو صراعاً بين المؤهلين يحسم فيما بينهم بالتسوية والترضية ، أو يسوى عن طريق الاختيار الذي يُلجأ فيه إلى أبناء العشيرة أنفسهم ، وهنا تتدخل إلى مداً بعيد المقدرات المادية وغير المادية التي يتكئ عليها كل مؤهل من المؤهلين .

وعليه فالصراع وارد بين وجوه العشيرة الذين كانوا المسئولين في الفصائل من قبل ، وعلى كلٍ أن يستعرض ما لديه من مقدرات القوة ومكنات السلطان ، والصراع في هذه الحالة قد يحسم بشكل تلقائي لمصلحة من يملك الأقوى والأمكن من القوة والسلطان وقد يُلجأ إلى بعض المناظرات والمطارحات والمساجلات ولكنها لا تصل إلى الصراع العضوي إلا نادراً .

وقد يتم الاختيار والمفاضلة من قبل أفراد العشيرة ، وقد يخول ذلك الاختيار إلى الصفوة من ذوي الوجاهة أو الملكات الخاصة كالشعراء أو الأدباء أو الخطباء أو التجار أو الأثرياء .. إلخ .

وسواء بالصراع عن طريق التسوية والترضية أو بالانتخاب عن طريق أبناء العشيرة يصل إلى موقع المسؤولية أحد أهم المؤهلين لذلك الموقع على أن يبقى منافسوه في موقع المجلس الشورى أو الاستشاري والمساعدين التنفيذيين الذين يتولون شؤون العشيرة من كافة وجوهها .

ويحكم العلاقة بين المسئول في العشيرة وبقية أفرادها مرجعيات ذات طبيعة ثابتة ومقدسة يحترمها الجميع ولا يمكن الخروج عليها ، منها المعتقدات الدينية والقيم الموروثة والأعراف ، وقد يلجأ المسئول أو بعض معاونيه إلى الاجتهاد في أمر من الأمور فيضاف إلى رصيد العشيرة كخبرة سابقة وتجربة معتبرة ، والتمسك بالمعتقدات الدينية والقيم المتوارثة والعادات والتقاليد والأعراف صارم للغاية لدى العشيرة ، وهو الرباط الذي يربط بين المسئول وأبناء العشيرة الذي يعتبر هو أشرفها .

إلا انه يلاحظ أن النزول إلى العموم في العشيرة للوقوف على الرأي بخصوص مسألة من المسائل أو قضية من القضايا نادراً ما يحدث فلا اعتبار للعموم ويكتفى برأي الخصوص من المستشارين والتنفيذيين .

وهنا تبدت الظاهرة السياسية في لمحات ومشاهد عديدة ومترابطة ، فقد تبدّت في زحام وتكالب المؤهلين للمسؤولية ، ثم تبدّت مرة أخرى في اعتماد كل مؤهل على مقدراته ومكناته المادية وغير المادية ، ثم تبدّت مرة ثالثة في حسم التنافس بين المؤهلين بوسائل عديدة ، ثم تبدّت في انقسام العشيرة إلى مسؤول ومساعدين ومستشارين من جهة وعموم من جهة أخرى ، وتبدّت أخيراً في احتكام الجميع إلى مرجعيات متفق عليها وتلقى الاحترام والتقديس ، ولعل أهم ما في هذه الملامح والمشاهد جميعاً هو التنافس والصراع وكيف يحسم ، وهذا ما سوف يعتبر أهم ملامح الظاهرة السياسية في التكوين البشري التالي وهو القبيلة ثم القرية ثم المدينة ثم الدولة التي لا تختلف كثيراً عن الأشكال الثلاثة التي سبقتها بل أنها جميعاً قد تكون دولاً فالدولة إذن مدرك اعتباري قانوني يطلق على أي من التكوينات الثلاثة .

د ــ القبيلة ــ القرية ــ المدينة ــ الدولة :

القبيلة بمثابة رابطة تجمع أعضاءها علاقة الدم والنسب ، والقبيلة تجمع كافة التكوينات البشرية السابقة من الأسرة والفصيلة والعشيرة ، وهي تؤسس للقومية كرابطة دم وعرق تجمع بين أفرادها عبر تاريخ مشترك وواقع محدد ومستقبل مترابط والقبيلة أساس الدولة من الناحية الموضوعية تتجسد في قرية تجمع عدة قبائل وهنا القرية إن هي إلا نمط حضاري وحيز جغرافي مكاني للقبيلة أو القبائل ، وقد تتجسد في مدينة تجمع عدة قبائل كذلك ،

والمدينة أيضاً نمط حضاري أكثر تطوراً من القرية وحيز جغرافي مكاني للقبيلة أو القبائل ، وعليه فالدولة مدرك اعتباري قانوني شكلي يطلق على القبيلة أو القرية أو المدينة .

إننا في هذه الجزئية نتابع ونواصل البحث والتنقيب عن الظاهرة السياسية في أربعة مدركات مترابطة في علاقاتها متبادلة في أدوارها متداخلة في إمتداداتها ، وهذه المدركات هي القبيلة والقرية والمدينة والدولة ، فأين نتلمس الظاهرة السياسية في هذه المدركات ؟ .

أول ما ينبغي التنبيه إليه هو ان البحث عن الظاهرة السياسية هنا هو مواصلة بحث وليس بحثاً مبدئياً ، وهو في ذات الوقت متابعة تطور الظاهرة ومتابعة مفرداتها وجزئياتها في مرحلة من مراحلها وطور من أطوارها ، فنحن قد تابعنا تبلور الرغبة والإرادة في الفاعلية والفعالية في الأسرة والفصيلة والعشيرة ، وهي في القبيلة حاصلة بل أنها تعد في حكم المسلمة أو البديهية ، أي أنها موجودة في القبيلة ومنقولة إليها من التكوينات البشرية التي سبقتها وهي الأسرة والفصيلة والعشيرة ، ومن ثم يصبح من المتوجب علينا مواصلة البحث من حيث تبلورت الرغبة والإرادة في الفاعلية في شكل أشخاص مؤهلين للمسؤولية ، وهذه هي بدايتنا في التكوين الاجتماعي المعروف بالقبيلة والمرتبط عضوياً بكل من القرية والمدينة والدولة .

والقبيلة هي أول المدركات الأربعة التي سوف نتلمس في ثناياها الظاهرة السياسية ، وهي كما ذكرنا رابطة أو علاقة دم ونسب وقربى تجمع عشائر وفصائل وأسر ، والقبيلة قد تجتمع مع غيرها في حيز مكاني جغرافي يأخذ نمطاً حضارياً معيناً ، يتجسد ذلك النمط في قرية ، أو يتجسد في نمط آخر أكثر تقدماً ورقياً حضارياً يسمى مدينة ، وعليه فالقرية والمدينة ملتقى مكاني حضاري لقبيلة أو لعدة قبائل ، فأين الظاهرة السياسية في قرية أو مدينة اجتمع فيها عدة قبائل أو وسعتها قبيلة واحدة .

لو رجعنا إلى بذرة الظاهرة السياسية التي بـذرت في الأسـرة وتطـورت في الفـصيلة والعـشيرة لوجدنا أنها قد نمت واشتد عودها في هذا التكوين البشري المركب الذي يجمـع بـين رابطـة الدم والنسب ممثلة في القبيلة من ناحية وبين النمط الحضاري المتمثل في القرية أو المدينة من ناحية أخرى ، ففي هذا التكوين البشري تتبلور الرغبة والإرادة في الفاعلية أو الفعالية لـدى عدد كبير من الأفراد في القبيلة الواحـدة ، ويتـضاعف العـدد إذا كـان الـنمط الحـضاري ـــ القرية أو المدينة ـــ يجمع أكثر من قبيلة وفي هذه الحالـة يـصبح التنـافس وربمـا الـصراع في مرحلة تالية أمراً ضرورياً ، فالقبيلة الواحدة عليها أن تحسم أمرها بالاتفـاق حـول المـسئول الأول فيها ، وهذا الاتفاق قد يكون فضاً لتنـافس أو صراع بـين العـشائر المكونـة للقبيلـة ، وعند هذا الحد تصل الظاهرة السياسية إلى مرحلة حاسمة إذا كان النمط الحضاري ــ القرية او المدينة ـــ يحوي قبيلة واحدة ، ثم تواصل الظاهرة تطورها ، أما إذا كان النمط الحضاري ــ القرية أو المدينة ــ يحوي أكثر من قبيلة فإن ثمة تسوية لابد أن تتم بين القبائـل تنتهـي بالاتفاق على مسؤول واحد عن جميع القبائل المكونة أو الملتقية داخل النمط الحضاري سـواء كان قرية أو مدينة ، وهذا الاتفاق تتدخل في إنجـازه التـسويات والترضـيات المرتكنـة علـى المقدرات والمكنات المادية وغير المادية لكل قبيلة من القبائل وتحظى القبيلة التي يصعد منهـا المسئول الأول إلى موقع المسؤولية العامة بالسيادة والمنزلـة العليـا علـى بقيـة القبائـل بـالنمط الحضاري .

وما تقدم هو الجانـب الأول من جانبي تحديد المسئول الأول على مـستوى التكـوين البـشري داخل النمط الحضاري ، وثمة جانب ثاني وهو اللجوء إلى الصراع العـضوي بـين القبائـل ، وهنا يُفرض المسئول الأول فرضاً وتسود قبيلته على القبائل الأخرى قسراً ، وهنا يمكن القول بأن الصراع قد أفرز بشكل تلقائي من يملـك الرغبـة والإرادة والفعاليـة والمقـدرات والمكنـات

اللازمة لها ، وكل ذلك يندرج تحت الجدارة التي أظهرت فرداً بذاته على غيره من الأنداد والنظراء .

وفي الحالة الأولى وهي حالة الاتفاق يرتبط المسئول الأول ببقية أفراد النمط الحضاري من خلال عهد أو ميثاق يعرف بعهد أو ميثاق البيعة ، وهو عهد يقر المسئول بموجبه بأنه سوف يلتزم بمبادئ مسؤوليته وواجباتها ، ويقر أفراد المجتمع بالولاء والطاعة ، وهنا تتوزع الأدوار وتتوثق العلاقات بين المسئول الأول وبين أفراد النمط الحضاري .

أما في الحالة الثانية وهي حالة فرض المسئول الأول بموجب الصراع العضوي فإن العلاقة بين المسئول الأول وأفراد النمط الحضاري تأخذ مساراً آخر حيث لا يكون ثمة مجال للوفاق أو الاتفاق بل يفرض ذلك المسئول على أفراد النمط الحضاري الطاعة والالتزام وهم من جهتهم لا يملكون إلا الإذعان والقبول .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في حالة الوصول إلى موقع المسؤولية العامة المبني على الصراع يستمر ذلك المسئول في حالة صراع أو على الأقل عدم اتفاق مع أفراد التكوين الاجتماعي لأنهم ينظرون إليه دوماً على أنه مغتصب وهو ينظر إليهم على أنهم الخاضعون الخانعون .

وفي الحالة الأولى وهي حالة الوفاق كثيراً ما يرجع المسئول الأول إلى أفراد التكوين الاجتماعي ليستطلع آراءهم في كافة الأمور وبالذات في الملمات ويجمع حوله الوجهاء والأعيان ليس من قبيلته فقط بل من كافة القبائل ليعاونوه في تسيير الأمور وترتيب الشؤون

ويتفق المسئول الأول مع بطانته وجل أفراد التكوين الاجتماعي حول جملة من الأفكار والآراء من أجل سياسة المجتمع وترتيب شؤونه وهذه هي نواة الأيديولوجية في العصر الحديث .

كما يقوم المسئول بمعاونة بطانته والقادرين من أفراد التكوين البشري بوضع التشريعات والقوانين اللازمة لضبط سلوكات أفراد المجتمع وإقرار ما يصلح من الأعراف والقيم والمبادئ لمساندة تلك التشريعات والقوانين .

كذلك يعمد المسئول الأول ومعه معاونوه إلى تشكيل النظم والتنظيمات التي تضع الآراء والأفكار والرؤى على أرض الواقع وتحولها إلى سلوكات وتصرفات ، كما تنظم شؤون الأفراد وتقضي حوائجهم .

أما في الحالة الثانية وهي حالة الفرض والإجبار فلا ينتظر أن يرجع المسئول الأول إلى أفراد التكوين البشري ليستحصل آراءهم ، بل يتخذ كافة القرارات بالرجوع إلى معاونيه ومشايعيه الذين فُرضوا معه على القبائل الأخرى .

ويبيت المسئول الأول مع مشايعيه جملة من الأفكار والتدابير والآراء يرون أنها مناسبة لتسيير شؤون التكوين الاجتماعي بما يضمن استمرار إذعان أفراده ويكفل دوام خضوعهم للمسئول الأول وأتباعه .

وعلى غرار ما تقدم يشرّع المسئول الأول وأنصاره القوانين والتشريعات لضبط السلوك والتصرفات دون الرجوع إلى الناس ، وكذلك يشكلون النظم والتنظيمات التي تتولى تنظيم شؤون أفراد التكوين الاجتماعي .

إن المسئول الأول وبطانته في حالة الوفاق يعمد دوماً إلى تجديد عقد البيعة بينه وبين أفراد التجمع البشري الذي يُسأل عنه ، وقد يكفل ذلك العقد نفسه ، وربما يكون بمرضاة المسئول وبناء على رغبته ، وقد يكون بناء على طلب السواد الأعظم من أفراد التجمع ، وبناء على ذلك فقد يستمر المسئول في موقع المسؤولية ، وقد يأتي إليها مسؤول آخر تجمعت لديه مقدرات القوة والمكنة التي أهلته للتفوق على المسئول القديم .

أما في حالة المسئول الذي قفز إلى موقع المسؤولية كإفراز لصراع عضوي فلا يُتوقع أن يتزحزح من موقعه إلا بالصراع مرة أخرى ، ويجب التذكير بأنه في صراع دائم مع التجمع البشري الذي تولى أموره وشؤونه غصباً وقهراً ، وعليه فالمسئول وفق هذه الحالة يستمر بالصراع ويغادر موقع المسؤولية أيضاً بالصراع .

إن التحليل المتقدم ينتهي بنا إلى خلاصة مؤداها أن القبيلة والنظام القبلي تسيطر على مفردات الظاهرة السياسية وعلى خصائصها وتفاعلاتها حتى هذه المرحلة وهي مرحلة ما يعرف بالقبيلة الدولة أو الدولة القبيلة أو الدولة القبلية ، إلا أنه في مرحلة تالية قد يعمد المسئول الأول ومعاونوه سواء أكان نتاجاً للوفاق أو للصراع إلى التخفيف من حدة الفكر القبلي والانتماءات والارتباطات القبلية ، وذلك بدافع التخفيف من الصراعات القبلية أو القضاء عليها ، وكذا إرساء قواعد وأسس جديدة للوصول إلى موقع المسؤولية الأولى في التكوين البشري الذي يعتمد على القبيلة .

ومن أجل ذلك يشرع المسئول الأول ومعاونوه في ابتكار وتشكيل أفكار وآراء وأهداف وغايات تستقطب اهتمام أفراد التكوين البشري وتكتل تلك الاهتمامات خلفها ، ولعل أهم الأفكار التي برزت في هذا الشأن كانت فكرة " الوطن " وأمنه الذي ينبغي أن يسود على أية أفكار أخرى ، وهنا بدأ الصراع في عقول أفراد التكوين البشري بين الانتماء إلى القبيلة على أساس

الدم والنسب والقربى وبين الانتماء إلى الوطن كمفهوم أعم وأوسع من القبيلة يستوعب الجميع ويضمن لهم الأمن والأمان ويجُنب الصراع والتنافس ، ولا يزال هذا الصراع على أشده حتى الآن في مناطق كثيرة من المعمورة ، فثمة حالات حُسم فيها ذلك الصراع لمصلحة فكرة الوطن وظهرت الدولة الوطنية جلية واضحة كشخصية اعتبارية تمثل الجميع ، وثمة حالات حُسم فيها الصراع لمصلحة القبيلة والفكر القبلي وقامت الدولة القبيلة واضحة جلية ، أو قامت الدولة الوطنية ولكنها ضعيفة هشة لا تقوى على الوقوف في وجه فكر القبيلة ونظامها الذي تستحي أن تناصبه العداء .

ثالثاً : متابعة الظاهرة السياسية واستنباط مفرداتها :

بعد أن استعرضنا نشأة الظاهرة السياسية وتابعنا تطورها في ثنايا وتضاعيف التكوينات البشرية المختلفة التي عرفتها الإنسانية نخلو في هذه الجزئية إلى متابعة تلك الظاهرة مرة أخرى ولكن من خلال استنباط مفرداتها وتجريدها وتحليلها بعيداً عن تلك الثنايا والتضاعيف .

أ ــ الرغبة والإرادة التي تتبلور داخل الفرد في الفاعلية والفعالية داخل التكوين البشري الأولي وهو الأسرة تعتبر هي بذرة الظاهرة السياسية ونواتها الأولى ، ثم تطورت في كل من التكوينين البشريين الفصيلة والعشيرة ، فهي لم تظهر في كل تكوين بل أنها ظهرت في الأسرة ثم استمرت مصاحبة للأشخاص الذين بدوا فاعلين أو فعالين في كل من الفصيلة أو العشيرة وكذا في القبيلة .

ب ــ في الوقت الذي اتسمت الرغبة والإرادة بالثبات عبر التكوينات البشرية المختلفة اتسمت الفاعلية أو الفعالية بالتغير والتطور بما يتواءم مع طبيعة وحجم كل تكوين ،

فالفاعلية أو الفعالية تختلف في الأسرة عنها في الفصيلة أو العشيرة أو القبيلة ، وذلك لأن الفاعلية أو الفعالية هي دور والدور يتواءم مع حجم المجتمع الإنساني الذي يؤدى فيه ذلك الدور .

ج ــ الرغبة والإرادة في الفاعلية أو الفعالية تتحول إلى قدرة فعلية على صنع الحدث أو الفعل داخل التكوين البشري ، ولا يتم ذلك إلا بفعل المقدرات والمكنات التي تدعم كل من الرغبة والإرادة في الفاعلية ، والمقدرات والمكنات يجمعها الفرد ويستحوذ عليها داخل التكوين البشري من خلال مقدرات ومكنات مادية وأخرى غير مادية ، وهذه المقدرات المادية وغير المادية تظهر دوماً كدعامة وسند للرغبة والإرادة ، وتشتد الحاجة إلى تلك المقدرات والمكنات بوصفها أمر فارق بين الأفراد في التكوين البشري ، وتمثل عنصراً حاسماً في حالة المنافسة على المسؤولية ، إذ انها تعد أداة التفضيل الأخيرة بين المؤهلين لتلك المسؤولية .

د ــ إن الشخص الفاعل أو الفعّال هو ذلك الذي يملك الرغبة والإرادة والقدرة الفعلية على صنع الحدث أو الفعل في التكوين البشري ، وذلك يؤهله لأن يتحمل مسؤولية القيام بأعباء ومهام تدبير الشؤون وترتيب الأمور وقضاء حوائج المجموع والحكم بينهم والدفاع عنهم لقاء صلاحيات تدعمه وتمكن له من القيام بذلك ، وهنا ينبغي التفرقة بين عدة مدركات هي على التوالي : المسؤولية والمهام والأعباء والصلاحيات ولابد من تفصيل هذه المدركات لأنها متداخلة وقد زادها الزمن إبهاماً وتهويماً مما أخرجها عن معانيها ومضامينها الحقيقية .

١ ــ فالمسؤولية حالة أو وضعية يصبح عندها الفرد محملاً بتبعات ومطالب بمهام يُسأل عن كيفية أدائها ونتائج ذلك الأداء التي ينبغي أن تكون وفق مخطط محدد ومرسوم مسبقاً .

٢ ــ أما عين المسؤولية فهـي موضـوعها وهـي بمثابـة مهـام وتبعـات وأعبـاء وكلـها أفعـال وتصرفات يقوم بها من هو في حالة أو وضعية المسؤولية ، فالمسؤولية إذن حالة أو وضـعية ، أما عين المسؤولية فهـي موضـوعها وأفعالهـا وتـصرفاتها ، وهنـا حـدث خلـط في كـثير مـن الأحيان والمواضع بين المسؤولية وموضوعها .

٣ ــ والصلاحيات هي أسانيد يستند إليها الفرد وهـو بـصدد القيـام بمهـام وتبعـات وأعبـاء تمثل موضوع المسؤولية ، وهذه الأسانيد قد تكون قانونية وقـد تكـون شـرعية ، ودائمـاً تـتم المواءمة بين حجم الأفعال والتصرفات أي التبعات والمهـام والأعبـاء وبـين تلـك الأسـانيد ، فالمسؤولية العامة تتطلب أسانيد سامية رفيعة الدرجة يقال عليها (دستورية) ومـا دون ذلك من مسؤولية يتطلب أسانيد أقل في الدرجة والسمو يقال لها (قانونية) ، وقد تعـارف الناس مع مضي الزمن على الصلاحيات (بالسلطة) لدرجة أن مصطلح الصلاحيات تلاشى تماماً وحل محله لفظة (السلطة) ، فأصبحت الصلاحيات هي (السلطات) .

هـ ــ كيف يصل المسؤول إلى موقع المسؤولية ؟ يختلف موقع المسؤولية من تكوين بـشري إلى آخر ، فموقع المسؤولية في الأسرة يختلف عنه في الفصيلة وعنه في العشيرة وعنـه في القبيلـة ، ووصول المسؤول إلى ذلك الموقع يختلف أيضاً من تكوين بشري إلى آخر ، فكيفية الوصـول تزداد صعوبة وتعقيداً في القبيلة عنها في العشيرة عنها في الفصيلة وتكون أسهل مـا تكـون في الأسرة ، والمسؤول يصل إلى موقع المسؤولية في كل تكوين بشري وفق قواعـد وأصـول خاصـة بذلك التكوين ، ففي الأسرة يلعب أفراد التكوين البشري دوراً أساسياً في وصول المـسؤول إلى موقع المسؤولية ، وفي الفصيلة والعشيرة يبدأ دور أفراد التكـوين في الـتقلص في حـين ينعـدم دور الأفراد تماماً في القبيلة ويحل محله دور رؤساء العـشائر والوجهـاء والأعيـان في توصـيل المسؤول إلى موقع المسؤولية في ذلك التكوين الاجتماعي ، إلا أنه بعد تبلور الدولة القبيلـة أو

الدولة القومية أو الدولة الوطنية كانت هناك ردة قوية عبر جهود كفاحية ونضالية طويلة وشاقة من أجل تفعيل دور أفراد المجتمع في الدولة الحديثة ، وهذا ما يعرف بمبدأ الديمقراطية حيث يشارك أفراد المجتمع فيما يعرف بالمشاركة السياسية في إختيار المسؤول الأول ثم مشاركته في كافة أمور الحكم والسياسة عبر هيئات وأجهزة مكونة من أفراد المجتمع مخصصة للقيام بهذه المهام .

و ـ الصراع حول موقع المسؤولية ! الصراع قد يكون بسبب قوة الدفع التي تعتمل داخل الفرد وتوجهه نحو موقع المسؤولية ، وقوة الدفع هذه متولدة عن الرغبة والإرادة والقدرة على الفعل أو التصرف المسؤول ومن ثم فهي قوة مجردة من أجل فعل يخلو من الأنانية ويتسم بالإيثار ، والصراع من ناحية قد يكون بسبب أهداف وطموحات أنانية ذاتية ومآرب شخصية تقف وراء الرغبة والإرادة والقدرة على الفعل والتصرف المسؤول ، وكلا الوضعين يقود إلى الصراع بين المؤهلين للمسؤولية ، فالصراع حول موقع المسؤولية حاصل داخل التكوينات البشرية بغض الطرف عن أسبابه ، وهو يختلف في شكله وكيفيته من تكوين بشري إلى آخر ، ففي الأسرة ليس ثمة مجال للصراع حول موقع المسؤولية ، وفي الفصيلة والعشيرة لا يُلحظ الصراع على موقع المسؤولية بسهولة ، وذلك لأن المؤهلين لذلك الموقع ينتقلون إليه في معظم الأحوال باستثمار مواقعهم السابقة في كل من الأسرة أو الفصيلة ، أما في القبيلة فالأمر يتوقف على طبيعة النمط الحضاري الذي يحوي القبيلة أو يجمع عدة قبائل ، فإذا كان النمط الحضاري بمثابة قرية أو مدينة تحوي قبيلة واحدة فالصراع على موقع المسؤولية الأولى لا يكاد يُلحظ ولا يتطور إلى أشكال عنيفة ، ولكن الوصول إلى موقع المسؤولية يأخذ نفس المسار الذي تم في الفصيلة والعشيرة ، أما إذا كان النمط الحضاري بمثابة قرية أو مدينة تحوي أو تجمع أكثر من قبيلة فإن الصراع يصبح أمراً حتمياً ، وقد

يفض بالتسوية والوفاق ، وقد يفض بالطرق العنيفة التي ينتج عنها غلبة قبيلة وإذعان أخرى أو أخريات .

ز ــ تداول موقع المسؤولية ، متابعة التجارب التاريخية في التكوينات البشرية ذات الشأن في التاريخ الإنساني تفيد بأن تداول موقع المسؤولية قد عُرف منذ وقت مبكر ، وقد تراوح ذلك التداول بين الاغتصاب الناتج عن الصراع وبين التراضي والاتفاق ، وفي الحالة الأولى تسود نزعة الرغبة والإرادة المدعومة بالمقدرات والمكنات الفائقة على مستوى جماعي لقبيلة أو اتحاد قبائل ، وتتصارع تلك النزعات وينتهي الأمر بانتصار الأقوى وإذعان الضعيف ، وفي هذه الحالة لا يعتبر موقع المسؤولية مغتصباً لمن حصل عليه كنتيجة لذلك الصراع ، وذلك لأن الصراع كان بمثابة وسيلة شرعية للوصول إلى الموقع ، أما في الحالة الثانية وهي حالة التراضي والاتفاق ، فيتم الاتفاق بين المؤهلين لموقع المسؤولية سواء داخل القبيلة الواحدة أو بين عدة قبائل يجمعهم التكوين البشري أو النمط الحضاري على آلية معينة لتداول موقع المسؤولية ، وتوضع لتلك الآلية قواعد ومعايير دقيقة وصارمة .

ح ــ هل ثمة اتفاق بين المسؤول الذي وصل إلى موقع المسؤولية سواء وفاقاً أو إقحاماً وبين أعضاء التكوين الاجتماعي الذي يتقولب في نمط حضاري معين ، قبيلة في قرية أو مدينة ، أو عدة قبائل في قرية أو مدينة ؟ لم يعهد مثل هذا الاتفاق بين المسؤول وأعضاء التكوين ، ولكنه قد يوجد بين المسؤول وبين رؤساء العشائر في القبيلة الواحدة ، أو بين المسؤول وبين رؤساء القبائل والوجهاء وكبار القوم في اتحاد القبائل المجتمعين في نمط حضاري يتشكل في قرية أو مدينة .

ط ــ يتولى المسؤول بالاتفاق مع معاونيه من الأعيان والوجهاء صياغة فكرته عن السياسة والحكم سواء قواعد عرفية اتفاقية أو في محرر يأخذ أي شكل من الأشكال المتعارف عليها ،

وكذلك يتولى ومعاونوه تشريع ضوابط سلوك أفراد التكوين البشري وهو ما يعرف بالقانون ، كما يتولى وبطانته تشكيل النظم والتنظيمات في كافة مناحي الحياة لتسيير شؤون التكوين الاجتماعي ، وأخيراً يتولى ومعاونوه توزيع مصادر الثروة وكل ما له قيمة داخل التكوين البشري .

ي ـ اللجوء إلى أفراد التكوين الاجتماعي للقيام بدور في توصيل المسؤول إلى موقع المسؤولية والمشاركة في صياغة فكرته عن السياسة والحكم وإدارة الحياة (الأيديولوجية) ووضع القوانين وتشكيل النظم والتنظيمات وتوزيع الموارد والقيم لم يُعرف ، ولكن عُرف بديل له تمثل في هيئات استشارية ومعاونة ، وعليه كان البحث عن ضرورة مشاركة أفراد التكوين في تلك المهام المذكورة آنفاً .

ك ـ دور أفراد التكوين البشري في اختيار المسؤول ومعاونيه ومستشاريه والمشاركة في صياغة الفكرة عن السياسة والحكم وتشريع القوانين وتشكيل النظم والتنظيمات وتوزيع الموارد والقيم لم يبرز إلا في فترات متقدمة من تاريخ الإنسانية ، وقد تم ذلك الإبراز عبر محاولات عديدة في التكوينات الاجتماعية المختلفة والمتعاقبة ، وقد جاءت تلك المحاولات عن طريق مفكرين كانوا في معظمهم من المقربين من المسؤول وربما من معاونيه ! !

رابعاً : خصائص الظاهرة السياسية :

الظاهرة السياسية كما حددنا ماهيتها ، وكما تابعنا نشأتها وتطورها ، لاحظنا أنها تتسم بخصائص وسمات معينة يمكن إيضاحها فيما يلي :

أ ــ أول ما يمكن أن تتسم به الظاهرة السياسية هو كونها ظاهرة ديناميكية تاريخياً وزمنياً ثم اجتماعياً ، وتقترن هذه السمة أساساً بماهية الظاهرة وكنهها ، وذلك أن محاولات تعريف الظاهرة وفهمها يتم من خلال القفز عليها ومداهمتها خلال مرحلة تاريخية معينة أو عبر تكوين بشري بذاته ، ومن ثم يبدو التعريف الناتج عن ذلك تعريفاً انتقائياً مرحلياً ذاتياً ، يُهمل التطور السابق واللاحق في الزمان والمكان اللذين وُجدت فيهما الظاهرة في أشكالها المتطورة وأطوارها المتغيرة ، ومن ثم فلابد من التعرف على الظاهرة عبر تطورها التاريخي من ناحية وعبر تطورها الاجتماعي داخل التكوينات البشرية المختلفة من ناحية أخرى .

ب ــ كذلك من سمات الظاهرة السياسية أنها تتطور من البساطة إلى التعقيد من تكوين بشري إلى آخر ، ففي الأسرة اتسمت الظاهرة بالبساطة الشديدة ، ثم ما لبثت هذه البساطة أن اتجهت نحو التعقيد في الفصيلة ، ثم زاد التعقيد في العشيرة ، ثم تعقدت الظاهرة فعلياً في القبيلة ، ووصلت إلى أقصى درجاتها تعقيداً في الدولة سواء القبيلة أو القومية أو الوطنية ، وقد ارتبط ذلك التعقيد بالغموض والإبهام ، وانعكس بالتالي على كنهها وماهيتها التي تشرنقت داخل غطاء كثيف من التهويمات التي جعلت الظاهرة تعز على الوصف وتتدثر بالغموض .

ج ــ الظاهرة السياسية تتسم بالإنسانية ، وإنسانية الظاهرة السياسية تعني أنها لصيقة بالإنسان في فكره وفي سلوكه ، فهي ــ كما أوضحنا ــ تنطلق من فكر الإنسان ووجدانه في صورة رغبة وإرادة في الفاعلية ، وهي بعد ذلك تتشكل من خلال السلوك في أشكال عديدة ومتتالية ، تبدأ من التأهب لتحمل المسؤولية ، وتنتهي بالعمل وفق تلك المسؤولية ، كذلك تنصرف إنسانية الظاهرة السياسية إلى كونها تصاحب الإنسان في كل مكان على سطح الأرض ولكن تبدو وفق النمط الحضاري السائد مهما كان بسيطاً وبدائياً ، أيضاً تعني

إنسانية الظاهرة السياسية أنها ترتبط بالإنسان في كل زمان وفق النمط الحضاري السائد في ذلك الزمان ، وهذا يفيد أن الظاهرة السياسية ظاهرة متطورة وفق التطور الذي يطرأ على الإنسان بفعل الزمان ، أخيراً تذهب إنسانية الظاهرة السياسية إلى حد القول بأن الإنسان لا يمكن أن يعيش بدون تلك الظاهرة فهو سياسي بطبعه .

د ـ وإضافة إلى كون الظاهرة ظاهرة إنسانية فهي كذلك ظاهرة اجتماعية ، وتبدو اجتماعية الظاهرة السياسية في كونها تنبع من ميل الإنسان إلى الاجتماع والائتلاف في تكوين بشري تحت أي شكل ، ورغبته الغريزية في تنظيم وترتيب ذلك التكوين ودفعه في اتجاه الترقي والسمو ، ثم تظهر اجتماعية الظاهرة السياسية مرة أخرى عندما نجدها لا تظهر ولا تتشكل إلا في تكوين بشري أي مجتمع ، وعليه يمكن القول بأن الظاهرة السياسية لصيقة بالإنسان في المجتمع الذي يوجد فيه ، ثم تتحول إلى أداة تنظيم وترتيب لذلك المجتمع تحت مسؤولية شخص بعينه حتى ولو كان مغتصباً لموقع المسؤولية .

هـ ـ إن الظاهرة السياسية ذات منطلقات غريزية ، فهي تبدأ من منشئها برغبة وإرادة غريزية ، تتبلور في عقل الإنسان وترتبط مباشرة بجوارحه التي تحركها الغريزة ، وبعد ذلك ترتقي الظاهرة لتجد محركاتها في الفكر والعقل والعاطفة ولكنها تظل غريزية في منابعها ومنطلقاتها ، ثم إنها في دينامياتها تحرك الإنسان نحو الفاعلية أو الفعالية لهدف قضاء الحوائج وتلبية متطلبات الغرائز ، وتظل في جوهرها ونواتها ذات صبغة غريزية تتعلق بحب السيطرة أو إظهار الفاعلية أو الفعالية والتميز علي الآخرين والسعي نحو قضاء الحوائج والمتطلبات وكلها أمور غريزية صرفة .

و ـ الظاهرة السياسية في جانب منها ذات صبغة فكرية ، فهي بالرغم من منطلقاتها الغريزية إلا أنها ترتبط في جانب مهم منها بالفكر الذي يعتمد علي خاصيتي الإدراك

والوعي من أجل بناء منطلقات الحركة ، فإذا كانت الغريزة تحرك الجوارح لدي الإنسان باتجاه منطلقات الظاهرة فإن العقل يجد له مساحة لا بأس بها من أجل المشاركة في بناء الإطار الفكري للظاهرة ، ذلك الإطار الذي يتسع ويتعمق كلما تتطور الظاهرة ، فهي تبدأ غريزية بسيطة ثم تنتهي فكرية راقية معقدة .

ز ــ يكمل الجانب الفكري في الظاهرة جانب آخر سلوكي ، فالفكر والسلوك هما مجمل حياة الإنسان في كافة مراحل تطوره منذ ظهوره علي سطح الأرض وحتى الآن فالفكر برز في حياة الإنسان الأولية بسيطاً محدوداً ، ثم تطور مع تطور تلك الحياة إلى أن أصبح راقياً عميقاً ومعقداً في ذات الوقت ، وقد جاء السلوك تابعاً للفكر في الصفات والخصائص والتطور ، وإذا كان للظاهرة السياسية جانبها الفكري فإن لها كذلك جانبها السلوكي ، فالجانب الفكري يبدو أولاً متبلوراً في الرغبة والإرادة في الفاعلية أو الفعالية ثم مدعوماً بالمقدرات والمكنات التي منها ما هو خارج عن ذات الإنسان ومنها ما هو داخلي نابع من ذات الإنسان ومرتبطاً كذلك بالفكر والعقل ، ويتبع الجانب الفكري ويرتبط به جانب آخر سلوكي يتعلق بتصرفات وأفعال الإنسان في سعيه نحو موقع المسؤولية ، وفي ممارسته لمهام وتبعات تلك المسؤولية، وفي ممارسته لصلاحيات تلك المسؤولية ، وفي اختياره للمسؤول إذا قدّر له ذلك ، وفي صراعه علي موقع المسؤولية ، وفي مشاركته للمسؤول إذا أمكن .

ح ــ الظاهرة السياسية ظاهرة تجريبية تعتمد في دراستها ومتابعتها وتحليلها علي الوقائع والتجارب التاريخية ، فالتاريخ هو المنجم الذي تستخرج منه الظاهرة وتنقى من شوائبها ، ولا بد من متابعة الظاهرة وتلمسها عبر ذلك التاريخ ، فهي ليست تنظيراً وليد الفكر أو القريحة ، وليست طرحاً رغبياً أو إفرازاً للعقل الفردي أو الجماعي ، ولكنها تجربة

إنسانية قدمها الإنسان ، فهو فاعلها والمجتمع حاويها وإطارها والتاريخ سجلها والناطق بها عبر وقائعه وأحداثه .

ط ـ لقد بدت الظاهرة السياسية لمن حاولوا دراستها وتحليلها انتقائية نخبوية نتيجة أخطاء وقعوا فيها ، فبدت انتقائية الفعل عندما حاول الدارسون التركيز على الفعل المثالي النموذجي دون الآخر الواقعي المختل ، ثم بدت انتقائية المكان عندما تم متابعة الظاهرة في تكوينات بشرية ذات أنماط حضارية بدائية ، أو في تكوينات بشرية ذات أنماط حضارية متقدمة وراقية ، وأخيراً بدت انتقائية الزمان عندما تم متابعة الظاهرة في حقب تاريخية مزدهرة وأخري مظلمة ، أو في حقب حديثة وأخرى غابرة ، وعليه فلا بد من إخلاء الظاهرة عند متابعتها من هذه النظرة الانتقائية والتعامل معها من خلال تحليل متسق متوازن متصل عبر الزمن لإبراز كافة الخصائص علي امتداد ذلك التاريخ .

ى ـ ترتبط الظاهرة السياسية في نطاق الفعل والحركة بالتفكير الرغبي المذهبي والمرجعيات النظرية والمنطلقات الفكرية ، وهنا يتم التعامل مع الظاهرة على أنها أفعال وتطورات ينبغي أن تتم بشكل وبكيفية معينة تتحدد وفق المرجعيات النظرية والمنطلقات الفكرية للمتعامل مع الظاهرة ، ومن ثم تفسر الظاهرة وتشكل أفعالها وفق تلك المرجعيات والمنطلقات التي تختلف دوماً من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر .

ك ـ إن التعامل والتعاطي مع الظاهرة السياسية كأفكار ونظريات يختلف عن التعامل والتعاطي معها كوقائع وتصرفات وسلوكات ، كذلك فإن الذين أفرزوا وأخرجوا الظاهرة السياسية كأفكار يختلفون عن أولئك الذين أدوها كأدوار وأفعال ، بل إن الفرد الواحد يختلف عندما يفكر في الظاهرة السياسية عنه عندما يقوم بأفعال تعكس الظاهرة السياسية ،

فالنظر والفكر فيها يقدم المثال والنموذج في حين أن الواقع والفعل يقدم التجربة الواقعية بما لها وما عليها .

ل ــ الظاهرة السياسية تعكس ثقافة أفراد التكوين البشري ، فالظاهرة السياسية في الفصيلة أو العشيرة تعكس رؤية ذلك التكوين البشري ، والرؤية نابعة من منطق ثقافي يخص جماعة من البشر ، كيف يحيون ، كيف يرتبون وينظمون شئونهم ، كيف يشاركون في السياسة والحكم . . إلخ .

م ــ في ذات الوقت تعكس الظاهرة السياسية النمط الحضاري السائد أو المتطور مرافقاً لعمليات التحليل عبر التطور الزمني ، وعليه فكما للظاهرة بعد ثقافي لها كذلك بعد حضاري ، والأول يتصل بالفكر والثاني يتعلق بالسلوك والفعل ،

ن ــ أخيراً الظاهرة السياسية ظاهرة أخلاقية مثالية من الناحية الموضوعية المجردة فهي تجنح نحو الأخلاق في كافة مفرداتها ومكوناتها ومراحلها المتطورة عبر التاريخ فمثلاً ترسم صفات مثالية في الطموح المؤهل للمسؤولية ، كذلك لا تري في الصراع وسيلة لحل مشكلة تعدد الطموحين المؤهلين بل تزكي الاختيار ، كذلك يشترك أفراد المجتمع في المسؤولية ـ الشورى ـ وفي صياغة الأيديولوجية ، والقانون والنظام والمجتمع .

خامساً : علاقات الظاهرة السياسية بالظواهر الاجتماعية الأخرى :

منذ نشوئها وتبلورها والظاهرة السياسية على علاقة عضوية وطيدة بكافة الظواهر الاجتماعية والإنسانية التي تمسها أو تلتقيها أو تعانقها منذ ذلك النشوء وحتى النضج والإيناع ،

ويمكن متابعة علاقات الظاهرة السياسية بغيرها من الظواهر الإنسانية والاجتماعية الأخرى من خلال الآتي :

أ ـ الظاهرة السياسية والظاهرة الإنسانية :

يُقصد بالظاهرة الإنسانية الإنسان كأهم مخلوقات هذا الكون العظيم ، وذلك الإنسان تميز بميزات كانت سبباً في أن يسمو على كافة المخلوقات وتسخر له وتدخل ضمن عناصر وجوده ، وهذه الميزات هو أنه يملك التفكير العقلي والعاطفة والوجدان والحس ثم السلوك والفعل ، وهذه السمات أو الخصائص الثلاثة أهلت وهيأت الإنسان لأن يملك حرية قبول التكليف ، وهي أهم نتائج تلك الخصائص والميز الأوحد للإنسان على كافة المخلوقات .

والظاهرة السياسية تلتقي مع الظاهرة الإنسانية في ثلاثة مواضع رئيسية : فهي تلتقي بها لأول مرة عندما تشرع الظاهرة السياسية في الظهور كرغبة وإرادة متغلغلة في ثنايا النفس ، ثم تلتقي بها ثانية عندما تتبلور الرغبة والإرادة في شكل فكرة يمكن تصورها في خلد الإنسان وعقله من خلال الإدراك والوعي والقدرة على القيام بترجمة الرغبة والإرادة إلى واقع عبر العمل الذي يشمل القول والفعل ، ثم يتم اللقاء الأخير عندما تنتقل الأفكار إلى عمل (قول أو فعل) على أرض الواقع ، وتصبح الظاهرة السياسية ماثلة في أفعال وسلوكات وتصرفات يقوم بها الإنسان .

إن الإنسان الظاهرة هو الفاعل الأساسي في الظاهرة السياسية ، فهو منشؤها ، ويمثل أهم ديناميالتها ، ويظل على علاقته العضوية بها حتى يصل معها إلى وضعها النهائي ، فهي أي الظاهرة السياسية تخرج من الإنسان وتظل لصيقة به طوال وجوده .

ب ـ الظاهرة السياسية والظاهرة الاجتماعية :

الظاهرة الاجتماعية هي تلك الظاهرة التي تتعلق بتفاعلات الإنسان مع التكوين البشري الذي ينشئه ويعيش فيه ، ومعلوم قوة العلاقة بين الظاهرة الإنسانية سابقة التبيان والظاهرة الاجتماعية محل التوضيح ، فكلاهما ضروري وحيوي للآخر ، بل يمكن القول بأن كليهما بالنسبة للآخر يعد أمراً حتمياً ، فلا وجود للإنسان بدون تكوين يقيمه من بني جنسه ويتفاعل معه ، والتكوين البشري لا يقوم بدون إنسان .

وبذلك فالظاهرة الاجتماعية هي الأساس والأصل لأنها قدمت الإطار العام الذي يحوي بداخله كافة الظواهر الأخرى حتى الظاهرة الإنسانية نفسها ، وبعد تبلور الظاهرتين الأساسيتين معاً تشرع الظاهرة السياسية مباشرة في التبلور لتكتمل هذه الثلاثية الحيوية ويتحدد ترتيب الظاهرة السياسية في سلم ترتيب ظواهر الوجود الإنساني في الكون .

وعندئذ يرتسم دور الظاهرة السياسية في تفعيل دور الإنسان داخل تكوينه الذي أنشأه ليصبح الفاعل في ذلك التكوين من خلال رغبته في ذلك وإرادته ثم قدرته التي يصممها من خلال ما أوتي من مقدرات ومكنات مادية ومعنوية ، ومن ثم يصل إلى موقع المسؤولية عن ذلك التكوين ، وهكذا تكتمل كافة مفردات الظاهرة السياسية وكأنها حلقة وصل بين الظاهرتين الإنسانية والاجتماعية .

ج ـ الظاهرة السياسية والظاهرة المجتمعية :

الظاهرة المجتمعية تتعلق تحديداً بتطور التكوين البشري من حالة إلى أخرى ، وهي ترتبط بالظاهرة الاجتماعية ارتباطاً عضوياً ، فالمجتمع هو خلاصة الظاهرة الاجتماعية ، وهو

جهد الإنسان الهادف نحو الاستقرار والرقي ، فظاهرة المجتمع إذن هي تنظيم وترتيب التكوين البشري في شكل معين .

وإذا كان ما تقدم هو شأن العلاقة بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة المجتمعية ومن ثم الظاهرة الإنسانية كظواهر متداخلة ومترابطة فإن الظاهرة السياسية ترتبط هي الأخرى بالظواهر الثلاثة وتتماس مع الظاهرة المجتمعية في كونهما متداخلتين ، فالظاهرة المجتمعية هي الحاوي والإطار الجامع للظاهرة السياسية ، وهي كذلك تعكس بشكل مستديم كافة تفاعلات الظاهرة السياسية وتستفيد منها وتتطور بفعل تلك التفاعلات ، ولعله يلاحظ أن المجتمع دوماً صدى للظاهرة السياسية في كافة الاتجاهات .

د ـ الظاهرة السياسية والظاهرة الثقافية :

الظاهرة الثقافية ظاهرة تتعلق بعدة عناصر متداخلة تكّون مزيجاً فكرياً عقلياً يعكس وجهة نظر ورؤية جماعة من الناس في الكون والحياة ويفسر كافة عناصر الوجود وظواهره .

وتتماس الظاهرة السياسية دوماً في كافة تفاعلاتها مع الظاهرة الثقافية ، فمن حيث المنطلقات نجد أن جانباً مهماً من منطلقات الظاهرة السياسية ذو طبيعة فكرية ثقافية فالرغبة والإرادة لابد أن يسندهما العقل والفكر ، ثم إن المقدرات الدافعة للرغبة والإرادة هي الأخرى في جانب منها عقلية فكرية ، وأخيراً تتجسد مخرجات المسؤولية في مخرجات عقلية فكرية تمثل رؤية المجموع وسبل تفكيره وتتجلى في الأيديولوجية والقوانين والتشريعات والأنظمة بكافة أنواعها ونشاطاتها .

هـ ــ الظاهرة السياسية والظاهرة الحضارية :

إذا كانت الثقافة فكر يعبر عن رؤية فإن الحضارة سلوك مبني على ذلك الفكر وتلك الرؤية ، وينصرف إلى التعامل والتفاعل مع عناصر الوجود في كافة مناحي الحياة .

والظاهرة السياسية في كثير من مفرداتها وتفاعلاتها هي بمثابة تعاملات وتعاطيات مع عناصر الوجود وموجودات الكون ، فهي تلتقي إذن بالحضارة في قوامها وجوهرها ، ثم تعانقها في تفاعلاتها وتعاملاتها ، وأخيراً تذوبان في مزيج واحد يثمر أشكال الحضارة ونماذجها ، وهنا تتداخل بشكل ملفت مجموعة الظاهرة سابقة التبيان بدءاً بالظاهرة الاجتماعية فالظاهرة الإنسانية ثم الظاهرة المجتمعية فالظاهرة الثقافية فالظاهرة الحضارية وأخيراً الظاهرة السياسية .

و ــ الظاهرة السياسية والظاهرة التعبدية :

الظاهرة التعبدية هي ظاهرة تتعلق بإحساس الإنسان الغريزي الذي يصاحبه دوماً وينصرف إلى وجود قوة خفية خارقة مطلقة تغيب عن حواسه ومدركاته ولكنها لا تفارق فكره وخياله تتحكم في كافة مجريات حياته وينزع نحو الخضوع لها والإذعان وهو دائم البحث عنها ، ويظل الإنسان هكذا طيلة حياته في حالة بحث عن خالقه وخالق الكون من حوله والمُجري لكل الأمور والشؤون إلى أن يصل في نهاية ذلك البحث إلى اعتقاد بوجود ذلك الخالق فيكمل حياته عابداً له .

وتبدأ أول التماسات بين الظاهرة السياسية والظاهرة التعبدية فيما يتعلق بالفاعلية في التكوين البشري ، وكذا بالمسؤولية حيث يكون الفاعل ثم المسؤول هو أول المهتمين بالتفكير

في الإله الخالق ، ويتبنى هذه المهمة ضمن مسؤولياته ، وربما أولها وأهمها ويتدرج إزاء هذه المهمة بادئاً من الدعوة إلى إله بعينه ، ومنتهياً بإعلان أنه الإله ! مروراً بمهمة الوساطة بين الإله وبين الناس ، ومن ثم يصبح المسؤول متبوع بخصوص الظاهرة التعبدية والظاهرة الدينية عموماً ، حيث يصبح الناس في التكوين البشري تبعاً له .

إن مسألة التفكير في الإله الخالق التي تعد سمة غريزية في الإنسان قد ارتبطت بشكل مباشر عبر التاريخ البشري بالفاعلية والمسؤولية في التكوينات البشرية المختلفة ، فهم قبلة الناس وقادتهم وأسوتهم في هذا التفكير ، مكنتهم مكانتهم وموقعهم من القيام بدور فعال في هذا التفكير ، فقد استغلوا هذه الوضعية في الترويج لأنفسهم على أنهم المسؤولون عن الاتصال بالإله وهم وسطاؤه والوسائل إليه ، ومن ثم ارتفعت وسمت منزلة هؤلاء المسؤولين وأضيف ذلك إلى رصيدهم الذين وسّدوه من قبل كفاعلين ومسؤولين ، وتطور الأمر إلى درجة أن تداخلت المسؤوليات واختلطت الفعاليات وأصبح المسؤولون يستمدون فاعليتهم ومسؤوليتهم من علاقتهم بالإله فأضحوا ظل الله في الأرض .

وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد من الالتباس والخلط عمد المتضررون من هذه الوضعية إلى محاولات جادة من أجل فصل الفعالية والمسؤولية في المجتمع أو التكوين البشري عن تمثيل الرمز التعبدي أو الديني وهو ما سمي بفصل الدين عن الدولة ، ودارت في هذا السياق جولات شرحها يطول ولعلها معلومة للجميع ، وقد انتهت بالفعل إلى تصفية الفعالية والمسؤولية في التكوين البشري من شوائب وإرسابات تمثيل الرمز التعبدي أو الديني .

إلا أن الأمر الذي لا مراء فيه لأنه حقيقة ثابتة هو أن الشرائع الإلهية لها وجهتها ورؤيتها في السياسة والحكم أو في الظاهرة السياسية على إطلاقها ، لأن تلك الشرائع تمثل نظماً اجتماعية متكاملة .

سادساً : ضبط وتأصيل الظاهرة السياسية :

يُقصد بالضبط في هذا السياق الفكري وضع القواعد والأسس الصحيحة للتعامل مع الظاهرة السياسية ، وذلك مراعاة لخصوصيات تلك الظاهرة ، أما التأصيل فيقصد به البحث عن الأصول والجذور التي تنطلق منها وتمر بها الظاهرة إلى أن تتبلور في شكلها النهائي الذي تبدو عليه ، وكما يتم التعامل معها على أساسه ، والآن يمكننا ضبط وتأصيل الظاهرة السياسية من خلال مجموعة من الضوابط متدرجة ومرتبطة منطقياً على النحو التالي :

أ ـ تحديد المنطلقات التجريبية :

المنطلق التجريبي هو منشأ الظاهرة وهي في طور الحركة ، ويتوزع المنطلق التجريبي للظاهرة السياسية على مسارين : مسار التطور التاريخي الزمني ، ومسار التطور الاجتماعي المكاني ، فعلى المسار الأول ينبغي تتبع الظاهرة بوصفها فعل وحركة تنتقل عبر الحقب الزمنية المتعاقبة فتزداد نضجاً إلى أن تصل إلى تبلورها في شكلها النهائي ، وعلى المسار الثاني مسار التطور الاجتماعي المكاني يجب تعقب الظاهرة داخل التكوينات البشرية المتطورة من مكان إلى آخر ومن نمط حضاري إلى آخر على ظهر الأرض .

ب ـ تحديد المنطلقات الإنسانية :

بالإضافة إلى المنطلقات التجريبية الخاصة بالظاهرة السياسية والمتعلقة بالطور التاريخي الزماني والطور الاجتماعي المكاني الحضاري ثمة المنطلقات الإنسانية التي تتعلق بالإنسان الفاعل في الظاهرة ، حيث تصدر عنه نواة أو بذرة الظاهرة في شكل رغبة وإرادة ثم قدرة على الفعل والحركة وتحمل المسؤولية ، وهذه المنطلقات يجب تحديدها بدقة .

ج ـ تحديد ديناميات الظاهرة :

كذلك ينبغي تحديد محركات ومحفزات الظاهرة السياسية والتي تتمثل في المقدرات والمكنات التي تتكتل وراء الظاهرة ثم تندمج معها بشكل يصعب فصلهما لتصبح بعضاً من الظاهرة ، وتأخذ المقدرات والمكنات شكلين : الأول مادي ملموس ، والثاني معنوي محسوس يدرك بالعقل .

د ـ تحديد مفردات الظاهرة :

من الأهمية بمكان تحديد مفردات الظاهرة السياسية بشكل دقيق وتحديد علاقات تلك المفردات ببعضها وتسلسل ظهورها عبر الزمن ، فمثلاُ مفردة الرغبة التي تمثل أول المفردات ظهرت في بداية نشأة الإنسان مرتبطة بالغرائز الإنسانية ، ثم تبعتها الإرادة وقد ارتبطت هي الأخرى عند ظهورها بالغريزة ومتطلباتها ، ثم يعقب ذلك مفردة القدرة والمكنة ، وينتهي الأمر بالظاهرة إلى المسؤولية الأولى في التكوين البشري وما يرتبط بها من مهام وتبعات وصلاحيات .

هـ ـ تحديد تفاعلات الظاهرة :

أيضاً ينبغي تحديد التفاعلات التي تتم بين مفردات الظاهرة والمحيط الذي نشأت وتبلورت فيه وهو التكوين الاجتماعي ، فكل مفردة من مفردات الظاهرة تتفاعل مع المفردات الأخرى ثم تتفاعل مع المتغيرات التي يضمها التكوين الاجتماعي ، وكلا النوعين من التفاعلات يساعد على نضج الظاهرة وتطورها وترسخها في التكوين الاجتماعي .

و ـ تحديد المرجعيات الفكرية :

ينبغي لضبط وتأصيل الظاهرة السياسية تحديد المرجعيات الفكرية التي يستند إليها ذلك الضبط والتأصيل ، وثمة نوعان من المرجعيات ، النوع الأول ينصرف إلى المرجعيات العقلية المزوجة بالموروثات الثقافية والحضارية ، وهي تعتمد على العقل البشري وما يدعمه من موروث ثقافي وحضاري ومؤثرات اجتماعية مختلفة ، النوع الثاني يذهب إلى المرجعيات الشرائعية المنزلة من عند الله ، وهذه المرجعيات تتعامل مع الظاهرة وفق معايير وضوابط وسياقات محددة يضيق إزاءها هامش حركة العقل البشري ، ويقتصر دوره على الاستنباط من تلك المرجعيات والمضاهاة مع الواقع والخلوص إلى نتائج ومترتبات عقلية منطقية .

ز ـ تحديد مناهج البحث الملائمة :

البحث في الظاهرة السياسية ومتابعتها يحتاج إلى مناهج بحثية تلائم تلك الظاهرة وتتفق مع طبيعتها وتناسب خصوصياتها ، وتتسم تلك المناهج بالابتكار والدقة والعمق والقدرة على التعامل مع أكثر من ظاهرة في وقت واحد ثم التعامل والتعاطي مع الظاهرة السياسية وهي في وضع الحركة والتفاعل ، كذلك تحتاج المناهج البحثية بالمواصفات المتقدمة نوعية من الباحثين لديهم فهم واستيعاب دقيقين للظاهرة السياسية وعلى قدر يعتد به من التخصص والتضلع .

سابعاً : الحقول المعرفية للظاهرة السياسية :

الحقول المعرفية للظاهرة السياسية ترتبط بمفردات الظاهرة وتطورها وتفاعلاتها ، ومتابعة تطور مفردات الظاهرة يفرز لنا حقولاً معرفية متتابعة على النحو التالي :

التكوين البشري الذي يستوعب الظاهرة ومفرداتها وتفاعلاتها يطرح حقلاً معرفياً مهماً هو حقل الاجتماع عموماً ، ويرتبط به حقل الاجتماع السياسي حيث تفرز الظاهرة مفرداتها وآثارها وتفاعلاتها وتسحب سماتها على الظواهر التي تتماس معها .

ثم يبدو حقل معرفي آخر خاص بالظاهرة السياسية هو الفكر السياسي الذي يتجسد فيما كتبه مفكرو كل عصر عن الظاهرة السياسية في ذلك العصر وصفاً تفصيلياً دقيقاً مدعوماً برؤى خاصة ووجهات محددة من إنشاء هؤلاء المفكرين .

وتأتي النظرية السياسية بوصفها حقل معرفي مهم من حقول الظاهرة السياسية ، وهي تنصرف إلى ترتيب الأفكار السياسية كما أفرزتها توجهات المفكرين وفق أصول وقواعد في شكل أطر فكرية تستوعب مفردات الظاهرة وتفاعلاتها وكيفية تطورها وكذا تناول القيم السياسية والمبادئ والمثل التي تتسم بها الظاهرة .

أما حقل النظم السياسية فيمثل حقلاً معرفياً ثرياً من حقول الظاهرة السياسية وهو يتعقل بوضع النظرية السياسية على أرض الواقع في شكل حركة وتفاعلات ، وتمثل النظم السياسية أهم أدوات الحركة السياسية ويرتبط بها التنظيم السياسي والسلوك السياسي .

ويفرز النظام السياسي حقلاً معرفياً جديداً يُعرف بالسياسة العامة التي تمثل أهم محركات النظام والتي تعبر عن قيامه بوظائفه ومهامه ، وتنقسم السياسة العامة إلى سياسة داخلية وأخرى خارجية ، وتمثل السياسة الخارجية امتداداً للظاهرة السياسية خارج التكوين البشري حيث تلتقي السياسات الخارجية لكل التكوينات البشرية في معترك مشترك يُعرف بالمجتمع الدولي ، ومن حركة تلك السياسات في ذلك المعترك يتشكل قوام العلاقات الدولية الذي يتراوح بين التعاون والصراع .

ثامناً : تحقيق عناصر الظاهرة السياسية في الطرح الإسلامي :

بالرغم من تفرد الوجهة الإسلامية إزاء الظاهرة السياسية وبروزها في شكل بناء متكامل من المفردات إلا أنه يحسن بنا أن نستطلع بشكل سريع ومقتضب الرؤية الإسلامية تجاه عناصر الظاهرة السياسية بالأسلوب والشكل الذي أوردناه فيما مضى من هذا المبحث وذلك على النحو التالي :

أ ــ الإنسان :

الإنسان هو الفاعل الرئيسي في الظاهرة السياسية ، ويعلي الإسلام من شأن الإنسان ويجعله سيد المخلوقات ومن سُخرت له الموجودات ، ومن ثم يؤمل على الإنسان أن يقوم بدور مهم في هذا الكون ينطلق من وضعه المميز السابق الإشارة إليه ، وقد زوده الخالق سبحانه وتعالى بالمنهج الذي يمكنه من التعامل مع ذلك الكون ، ويقوم ذلك المنهج على مستويين من التعامل ، المستوى الأول هو مستوى السلام حيث تنشأ علاقة تبادلية بين الإنسان وبين المخلوقات والموجودات في الكون ، فهذه المخلوقات والموجودات مسخرة للإنسان تعطيه عناصر الوجود وتمنحه أسباب الحياة والتفاعل والتطور وهو في مقابل ذلك يحسن استخدامها فيما جاءت من أجله ولا يحولها عن مراد الله من وجودها ، ولكن لا ضير في أن يطورها ويطور عطاءها إلى المزيد من التقدم والازدهار ، المستوى الثاني وهو مستوى الإحسان حيث تنشأ علاقة من طرف واحد ، فلا يكتفي الإنسان بالعلاقة التبادلية في المستوى السابق بل يزيد على ذلك حيث يعمد إلى الإحسان إلى المخلوقات والموجودات فيقدرها حق قدرها لأنها عطاء الخالق جل وعلا .

وبناء على هذه النظرة للإنسان بين الإسلام أن ذلك الإنسان جدير بأن يكون فاعلاً وفعالاً في التكوين البشري لأنه مكرم من الله ، ولأنه يملك الرغبة والإرادة من أجل الفاعلية والفعالية ، ولأنه يملك كذلك مقدرات العقل الذي يهديه إلى منهج الله وليس لأنه يملك المقدرات المادية العرضية الزائلة .

ب ـ التكوين البشري :

أشارت المرجعيات الإسلامية إلى كافة أشكال التكوين البشري التي عرفتها الإنسانية منذ بدء الخليقة ، فأشارت إلى الأسرة والفصيلة والعشيرة والقبيلة والقرية والمدينة بشكل صريح ثم أشارت من طرف خفي إلى أن التكوين البشري المعروف بالقبيلة يتجسد في نمط حضاري معين هو القرية والمدينة ، وأن هذا المزيج يشكل ما يعرف بالدولة في الأزمنة المعاصرة ، كما أوضحت المرجعيات الإسلامية أن التكوين البشري بأشكاله المختلفة عليه أن يتمسك بمنهج الله الذي يأتي من الخالق بواسطة الرسل والأنبياء ، وبهذا يصبح ذلك التكوين غاية في الصلاح ، ويطور حضارته ومدنيته وعمرانه ، أما إذا كان غير ذلك فسوف تكون نهايته مخزية ويصبح عبرة لمن يعتبر .

ج ـ الرغبة والإرادة :

تنظر المرجعيات الإسلامية لمفردة الرغبة والإرادة ضمن إطار الظاهرة السياسية نظرة خاصة ومميزة ، فهي نظرة قائمة على المثالية والخيرية والصلاح ، وتستهدف دوماً الفضيلة والخير والالتزام بمنهج ثابت ومحدد هو منهج الله الذي حوته تلك المرجعيات ، فالرغبة لا تتبلور إلا في الخير لكل الناس بما فيهم أفراد المجتمع المسلم ، وهذه الرغبة وبهذه الكيفية ينبغي أن تتشكل في صدور كل الناس وسرائرهم فهي نية فعل الخير بكل أشكاله وعلى كافة

مستوياته ، والإرادة هي عزم ومضاء على إنفاذ الرغبة وتطبيقها في أفعال وسلوكات ، وهي دوماً قرينة الرغبة وتتسم بنفس سماتها وتتوفر لدى كل مسلم ، ومعنى ذلك أن الوجهة الإسلامية تفرض توفر الرغبة والإرادة بالمواصفات الخاصة لدى كل مسلم ، ولكنها في ذات الوقت لا تغفل الفروق الفردية بين كل مسلم وآخر فيما يتعلق بالرغبة والإرادة ، وينبغي أن يُعلم أن الفروق هنا في الدرجة وليست في النوع أي توفر الرغبة والإرادة ، فالجميع يملك الرغبة والإرادة هكذا يكون كل المسلمين ، ولكن يفترق المسلمون فيما بينهم في قوة الرغبة ومضاء الإرادة ، وهذا يرجع إلى سنن الله في خلقه وناموسه في كونه .

د ــ الفعالية :

الرغبة والإرادة وازعان يتغلغلان في أعماق النفس البشرية ، وهما في نفس المسلم لهما سمات خاصة ، جماعها الفضيلة والخير والإيثار ، تتجليان في نزعة الفعالية وهو النهوض بأفعال وسلوكات تستهدف الفضيلة والخير والصلاح وفق منهج الله ، وتفترض الوجهة الإسلامية أن تتوفر الفعالية مقترنة بالرغبة والإرادة لدى كل مسلم في المجتمع المسلم ولكن الفارق الفردي يبرز مرة أخرى بصدد الفعالية كما برز من قبل بخصوص الرغبة والإرادة ، وتحتكم الفروق الفردية إلى جملة من المقدرات والمكنات لها طابعها الخاص وتوجهاتها المتفردة وذلك على النحو الموضح فيما يلي .

هـ ــ المقدرات والمكنات :

كذلك تعرف الظاهرة السياسية من الوجهة الإسلامية مفردة المقدرات والمكنات التي تدعم الفعالية التي يحرزها المسلم ليقوم بدوره في المجتمع ولكن بترتيب خاص وكيفية معينة ، فهناك مقدرات ومكنات روحية أساسية أصيلة تتعلق بالإيمان والتقوى والصلاح وكل صفات

الفضيلة ، وهناك مقدرات ومكنات مادية ثانوية مساندة تتعلق بسلامة الحواس وقوة البدن والذكاء والشجاعة والإقدام والعلم ، ومن جماع هذه المقدرات والمكنات تترسخ لدى المسلم الفعالية في المجتمع الإسلامي .

و ـ المسؤولية :

يُفترض وفق الطرح الإسلامي أن تتوفر الفعالية في عدد لا بأس به من أفراد المجتمع المسلم ، وفي هذه الحالة ينبري للمسؤولية عدد كبير ، وكل مؤهل لتلك المسؤولية على يقين من أنها واجب وتكليف لخدمة ذلك المجتمع وفق منهج محدد وواضح .

ز ـ اختيار المجتمع للمسؤول :

دور المجتمع المسلم في الظاهرة السياسية وفق الطرح الإسلامي أصيل وفعال وحاسم عكس الوضع في الطرح التجريبي التاريخي ، فإزاء تعدد من هم مؤهلون ومستعدون لتحمل المسؤولية في المجتمع المسلم يبرز دور المجتمع في اختيار المسؤول ، وهو اختيار نزيه مجرد من المحاباة أو الهوى أو نعرات القربى والقبلية وما إلى ذلك ، فالمجتمع إذن هو المرد النهائي والمرجع الأساسي في اختيار المسؤول .

ح ـ الصلاحيات :

يحتاج المسؤول إلى مجموعة من الأسانيد الداعمة لقيامه بواجباته واحترامه وتقديره للمسؤولية ، ومن ثم يمنحه المجتمع جملة من الصلاحيات تمكنه من ذلك ، ويتعامل المسؤول مع تلك الصلاحيات بحذر شديد ، فلا يسيء استخدامها تحت أي شكل من الأشكال ، وتلك الصلاحيات هي التي استقر الفكر الموضوع على تسميتها بالسلطة ، وهذه

اللفظة لا يعرفها الطرح الإسلامي الخاص بالظاهرة السياسية على الإطلاق ، وإنما أقحمت عليه إقحاماً من الأفكار الدخيلة في العصور المتأخرة .

ط ـ تداول موقع المسؤولية :

موقع المسؤولية من وجهة نظر الطرح الإسلامي ليس حكراً على شخص بذاته أو فرد بعينه ، فهو مكفول لكل من لديه الرغبة والإرادة والفعالية المدعومة بالمقدرات والمكنات ، ويبقى المعيار الحاسم والفيصل النهائي لاختيار أفراد المجتمع المسلم ، وهكذا ينبغي أن يتم تجديد اختيار المسؤول كل فترة ، حيث تتاح الفرصة لكافة المؤهلين لموقع المسؤولية بما فيهم المسؤول نفسه ، ولا يمكث المسؤول في موقعه إلا بتجديد اختياره من قبل أفراد المجتمع .

ي ـ الاتفاق ـ عقد البيعة :

في هذه المرحلة تبرز مفردة مهمة من مفردات الظاهرة السياسية في الطرح الإسلامي وهي الاتفاق أو ما يعرف بعقد البيعة بين المسؤول من ناحية وبين أفراد المجتمع الذين اختاروه لموقع المسؤولية من ناحية أخرى ، وهذا العقد بمثابة مبايعة يلتزم فيها المسؤول كطرف باحترام تبعات المسؤولية وهي الالتزام بالمنهج المتفق عليه في الوقت الذي يلتزم أفراد المجتمع كطرف بالسمع والطاعة .

ك ـ المنهج الإسلامي :

موضوع عقد البيعة بين المسؤول المختار وأفراد المجتمع يعد نقطة فارقة في الظاهرة السياسية من وجهة النظر الإسلامية ، وهو ما يعرف بالمنهج الإسلامي الذي يتحدد في العمل وفق

شرع الله في كل الأمور والشؤون ، ومن ثم فقد بات المسؤول محكوماً في كافة تبعات ومهام مسؤوليته بقواعد وحدود شرعية .

ل ــ الطاعة من المجتمع شريطة الالتزام من المسؤول :

كذلك تبرز إحدى خصوصيات الظاهرة السياسية في الطرح الإسلامي وهي مسألة غاية في الأهمية تتبلور في العلاقة المتبادلة بين المسؤول وأفراد المجتمع وهذه العلاقة تقوم على أساس أن الطاعة من المجتمع مشروطة ومتوقفة على الالتزام من المسؤول بالمنهج المتفق عليه في عقد البيعة .

م ــ الشورى :

منذ أن برزت الظاهرة السياسية في الطرح الإسلامي وهي محتضنة لمفردة مهمة افتقدتها الظاهرة السياسية في التجارب التاريخية وهي مفردة الشورى المناظرة لمبدأ الديمقراطية في التجارب التاريخية والتي لم تتبلور إلا حديثاً ، والشورى مفروضة على كل من المسؤول والمجتمع ، وليست تفضلاً من أحدهما على الآخر بل هي مفردة أصيلة في الظاهرة السياسية من وجهة نظر الإسلام وبدونها تفقد الظاهرة معظم وجودها وكيانها ، فالمسؤول لا يقطع أمراً لا نص فيه من قرآن أو سنة إلا بالرجوع إلى المؤهلين للشورى من أفراد المجتمع.

ن ــ إن ثمة سمة جامعة مانعة للظاهرة السياسية من وجهة نظر الطرح الإسلامي ، تتمثل هذه السمة في كون الظاهرة السياسية الإسلامية ظاهرة أخلاقية بالأساس ، فكل مفردات الظاهرة تتسم بتلك السمة من منطلقاتها وتفاعلاتها وحتى مصباتها ، فهي إذن أخلاقية دائماً وأخلاقية جميعاً ، فحتى المفردات ذات الطبيعة الغريزية تخضع في نهاية المطاف للأخلاق التي يتسم بها عموم الظاهرة .

المبحث الثالث

الظاهرة السياسية في الإسلام

إذا كنا في المبحث الأول قد ألمنا إلماماً سريعاً بمفهوم وماهية وموضوعات وتطور الظاهرة السياسية في الفكر البشري الموضوع ، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الظاهرة كما يراها عقل مسلم محصّن بالمرجعيات الشرعية ومسيّج بالتوجيه الإلهي ، نتحول في هذا المبحث إلى تناول نفس الظاهرة في الإسلام ، وتحديداً في القرآن والسنة ، لنقف على ماهية الظاهرة ومفهومها ، حتى تسهل المقارنة وسيتم ذلك من خلال الآتي :

أولاً : تهيئة العقل لاستقبال آيات الله ، وتفسير الظواهر الطبيعية والإنسانية :

من المنطقي ونحن إزاء البحث في إحدى الظواهر الاجتماعية التي انتشرت وذاع صيتها وبرزت أهميتها المحورية في تصريف شئون المجتمع ، وتحريك ديناميات الجماعة ، ألا وهي الظاهرة السياسية ، أن نبدأ بالبحث عن هذه الظاهرة وتعقبها في مصدري التشريع الإسلامي : القرآن الكريم والسنة المطهرة .

وقبل البدء في عملية البحث والتنقيب عن الظاهرة المقصودة ، ينبغي الإشارة إلى أن الظاهرة محل البحث تتمتع بأهمية بالغة وقدر رفيع بين الظواهر الاجتماعية الأخرى وقد تبوأت هذه الظاهرة تلك المكانة انطلاقاً من دورها الرائد داخل الجماعة السياسية ، واستقطابها للظواهر الأخرى والتأثير فيها بشكل دائم ، وسيتضح ذلك من خلال التحليل والتفصيل .

كذلك وقبل الاستفتاح بالبحث عن الظاهرة السياسية في القرآن والسنة ، ينبغي الإبراق بإشارة أخرى مفادها أن الحق تبارك وتعالى قد حث أولي الألباب أو أولي النُهى أو الحكماء " من آتاهم جلّ وعلا الحكمة " أو الراسخين في العلم " الديني والدنيوي " أن يُعملوا جميعاً عقولهم ، ويستنفروا ما حباهم الله من نعمة العقل والتدبر والتفكير ، على استنباط أحكام القرآن الكريم ، وغاياته السامية في إصلاح أمور الناس ، في الدنيا والآخرة والتقاط الدلالات والمعاني .

وقد انزل الله في كتابه الكريم من الآيات المحكمات ، ما يكرّم العقل ويُعلي من شأن أصحاب العقول المستنيرة ، فيقول جلّ وعلا " كذلك يبين الله لكم آياته لعلّكم تعقلون "[1] ، فالخطاب موجه من الحق تبارك وتعالى إلى المؤمنين ، ليوضح لهم الهدف والغاية من وراء تبيان الآيات وإيضاحها ، وهو فهم هذه الآيات ، وتمرين العقل وتدريبه على الاستيعاب والاستفادة من تلك الآيات .

وفي موضع آخر يأتي قول الحق تبارك وتعالى " يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً وما يذكّر إلا أولو الألباب "[2] ، موضحاً أن الله يصطفي من عباده من ينعم عليهم بنعمة الحكمة ، والحكمة قد تعنى العلم ، وقد تعني الفهم وشرح الصدر لاستقبال آيات الله في كونه ومخلوقاته ، والوقوف على أسرارها ، وقد تعنى ذلك كله ، أما عن اصطفاء الله لعباده الذين ينعم عليهم بنعمة الحكمة ، فهو أمر في علم الله ، متروك لمشيئته وإرادته ، سبحانه لا شريك له في ملكه ، ولا معقب على حكمه ، والحكمة بمعناها المتقدم تعني الخير الكثير ، والنفع العميم ، والمصطفون بالحكمة ، والمختصون بخيرها

---

[1]. سورة البقرة : ٢٤٢ .
[2]. سورة البقرة : ٢٦٩ .

ونفعها ، هم الأقدر على التدبر والتذكر والتفكر فيما خلق الله ، فهم المالكون للعقول المفكرة ، والأفهام النيرة .

وقد أوضح العليم الحكيم كيفية تعامل الناس مع آيات القرآن في الآية التالية :" هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنّ أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنّا به كل من عند ربنا وما يذكّر إلا أولو الألباب "[1]، ويتضح من هذه الآية الكريمة أن المتعاملين مع آيات الذكر الحكيم ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : الذين في قلوبهم زيغ :

وهم مرضى القلوب الذين يميلون وينحرفون عن الحق ، ويتبعون أهواءهم وشهواتهم ويحكّمونها عند تفسير آيات القرآن ، ويعمدون إلى التركيز على الآيات الخفيّات التي أستأثر الله بعلمها ، وتحتاج من البشر إلى نظر دقيق ، وفطرة سوية ، وهمّة علية ، حتى يتوصلون إلى علمها وتفصيلها ، وأولئك المنحرفون إنما يسلكون هذا السلوك المُشين تجاه آيات القرآن رغبة في إثارة الفتنة ، وزعزعة إيمان الناس ، والتشكيك في كتاب الله ، ورد الناس عن الدين القويم .

الصنف الثاني : الراسخون في العلم :

وهم العلماء المجتهدون ذوو النّهى الراجحة ، والآراء الرشيدة ، والأفكار السديدة ، وهؤلاء العلماء يعلمون بفضل الله تفسير المتشابه من الآيات القرآنية ، وذلك برده إلى المحكم من

---

[1]. سورة آل عمران : ٧ .

تلك الآيات ، وينطلقون في حجتهم من أن كل الآيات الكريمة ، المحكم والمتشابه ، هي من عند الله ، وما جاء من عند الله ، لا يمكن أن يخالف بعضه بعضاً .

الصنف الثالث : العوام :

وهم عامة الناس الذين يُلّمون بتفسير الآيات القرآنية إلماماً سطحياً غير عميق ، اعتماداً على أفهامهم البسيطة ، وعقولهم الساذجة ، وهم عندما يرغبون في التعمق في فهم معاني الآيات القرآنية ، يتلقون درسها وتفصيلها من لدن الراسخين في العلم .

مما تقدم يتبين أن فهم كتاب الله ، وتفسير آياته ، والإلمام بها يتطلب أمرين :

– الأمر الأول : إيمان قوي بالله ، يخلّص الفكر من عوالقه ، ويصّفي الذهن من شوائبه ، ويتركهما على الفطرة ، جاهزين لتلقي العلم الإلهي بنقاء وصفاء .

– الأمر الثاني : عقل راجح ، وعزم صارم على الاجتهاد في سبيل فهم آيات الذكر الحكيم ، ودرس معانيها ، وبثها بين الناس .

ولم يقتصر الأمر الإلهي على دراسة آيات الذكر الحكيم ، وتفسير معانيها ، بل انصرف كذلك إلى حث المفكرين والعلماء (أولي الألباب) على التدبر وتفسير الظواهر الطبيعية والإنسانية ، وجاء ذلك في قول الحق تبارك وتعالى " إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب "[1] ، ويلاحظ أن عملية التدبر والتفكر والدرس ينبغي أن تقترن بذكر الله ، فالذكر الذي يتجلى في الصلة والقرب من الله ، يفتح الباب للتدبر والتفكر في ظواهر الكون والإنسان ، فجلاء القلب والبصيرة بذكر الله يقود إلى جلاء

[1]. سورة آل عمران : ١٩٠ .

الفكر والعقل لتدبر خلق الله " الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانك فقنا عذاب النار " .[1]

إن الكون مليء بالآيات والظواهر الطبيعية التي تحار إزاءها الأفهام ، كما أن الإنسان ذاته بمثابة مخزون زاخر من الدلائل والمعجزات الطبيعية والإنسانية في خلقه وخلقته ، وفي سلوكه وسيرته ، وقد ساق الحق تبارك وتعالى من آيات التنزيل ما يقطع في هذا الشأن فقال جلّ وعلا " سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد " .[2]

لقد حثنا الحق تبارك وتعالى على رصد الظواهر الكونية والإنسانية ، وتناولها بالدرس والتحليل ، والنتيجة النهائية لذلك ستُظهِر أن القرآن المنزّل من عند الله حق ، وما جاء به في شأن الظواهر الكونية والإنسانية حق ، فالله لا يغيب عن علمه شيء في الأرض ولا في السماء ، وهو مطّلع على كل شيء لا تخفى عليه خافية .

سبق وأوضحنا أن أداة التدبر والتفكير والدرس والتحليل في الظواهر الكونية والإنسانية هي العقل ، ولكن هذا العقل إذا شرع في القيام بمهمّته وهو مجرد ، غير محكوم بإطار للتفكير والتدبر ، وغير مُحصّن بمنطلقات أساسية ، وغير مزود بضوابط ومعايير دقيقة ، وغير مدعوم بمرجعية نهائية مطلقة ، فإنه سينطلق بدون كابح لجماحه أو مهذب لشططه وانفلاته ، فلابد وحتماً أن يسير في طريق الغواية والضلال .

---

[1]. سورة آل عمران : ١٩١ .
[2]. سورة فصلت : ٥٣ .

والإيمان هو الضابط للعقل البشري ، وحافظه من الشطط والزلل ، فالراسخون في العلم هم الأقدر والأمثل للبحث في الظواهر الكونية والبشرية ، والظاهرة السياسية هي من أهم الظواهر الإنسانية الجديرة بالدرس والبحث ، فكيف يمكن استنباط تلك الظاهرة ، ودراستها في الإسلام .

ثانياً : مفهوم الظاهرة السياسية في مصدري التشريع الإسلامي [القرآن والسنة] :

الظاهرة السياسية هي ظاهرة تعنى بأرقي سلوك البشر ، وامثل طرق تفكيرهم ، ولهذه الظاهرة مدلولها ، ومعناها المميز في الإسلام ، تشريعاً وفكراً وممارسةً ، ولا يعنينا في هذا الموضع سوى مفهوم الظاهرة السياسية في مصدري التشريع الإسلامي [القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة] ، نتتبعها من خلال الآتي :

* الظاهرة السياسية في القرآن الكريم :

إن الظاهرة السياسية في القرآن الكريم تحمل في ثناياها وطياتها معاني كثيرة ، نفصلها فيما يلي :

- الظاهرة السياسية بمعنى التشريع والقضاء من عند الله :

التشريع والقضاء لله وحده ، فهو خالق الكون بما في ذلك الإنسان ، ومدبر شئونه ، فهو قيوم السماوات والأرض ، أعلم بالإنسان من نفسه ، والأقدر على الإحاطة بما ينفعه ويضره ، وعليه فقد صاغ له من الأحكام والتشريعات ، ما يحفظ له حياته ، وتستقيم به سلوكاته ، وقد ذكر رب العزة ذلك في قوله " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أُحلّت لكم بهيمة

الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد "[1]، هذه الآية الكريمة جاءت في موضع التشريع ، وإصدار الحكم لتبيان ما أحل الله وما حرّم ، وما فرض في القرآن كله من التكاليف والأحكام[2] " إن الله يحكم ما يريد " أي يقضي في خلقه بما يشاء ، لأنه الحكيم في أمره ونهيه[3]، العليم ببواطن الأمور .

إن التشريع وصياغة الأحكام هو أعلى مراتب الظاهرة السياسية ، ومن ثم فقد أوكلت مهمة التشريع والحكم لله ، الذي لا يعزب عنه شيء في الأرض ولا في السماء وفي ذلك يقول الحق تبارك وتعالى في محكم تنزيله " واتبع ما يوحى إليك ، وأصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين " .[4]

وفي هذه الآية أمر لرسول الله صلى الله عليه وسلّم خاصة ، وعموم المسلمين من بعده بإتباع ما نزل من عند الله من أحكام وشرائع ، وبالصبر على مشاق التبليغ ، وصعاب الخلاف حول الحق ، حتى يقضي الله بين العباد ، ويفرق بين الحق والباطل ، فالله سبحانه خير من يفصل في الحكومة .[5]

- الظاهرة السياسية بمعنى الحكم في ما فيه خلاف ، وتصريف شئون الناس :

كذلك تعني الظاهرة السياسية في الإسلام أن الشرع الحنيف يُرجَع إليه في حال القضايا الخلافية ، لحسم الأمر والوقوف على الحق ، وقد نزل قول الحق تبارك وتعالى مبيناً وموضحاً هذا المعنى " كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل

---

1. سورة المائدة : ١ .
2. محمد على الصابوني ، صفوة التفاسير ، المجلد الأول (بيروت ، دار القرآن الكريم ، ١٩٨٥) ص ٣٢٩ .
3. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
4. سورة يونس : ١٠٩ .
5. محمد على الصابوني ، صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، ص ٦٠٠ .

معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءهم البينات بغياً بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم "[1]، فقد كان الناس أمة واحدة على الإيمان والفطرة المستقيمة ، فاختلفوا فيما بينهم[2] ، وتفرّقوا شيعاً وأمما عديدة ، عندئذ بعث الله الأنبياء ، لهداية الناس إلى الإيمان بالله ، وإبعادهم عن عذابه ، وأنزل مع الأنبياء الكتب السماوية ، لهداية البشر إلى الدين الحق الذي اختلفوا حوله ، ولم يختلف حول الدين الحق إلا الذين نزل عليهم الكتاب لإزالة الخلاف ، فبدلاً من أن يزيل خلافهم زاد اختلافهم فيما بينهم حسداً وظلماً ، لحرصهم على الدنيا ، وقلة إنصاف منهم [3]، أما الذين آمنوا ، فتولاهم الله برحمته ، وهداهم إلى الدين الحق ، دين الإسلام الذي أصبح ظاهراً على الدين كله وبات أساساً للحكم فيما فيه خلاف .

وربنا الفاصل بين الخلائق ، الحاكم فيما فيه يختلفون ، ينزل أحكامه وشرائعه على أنبيائه ورسله كي يبلغوها إلى عباده ، لتستقيم حياتهم ، وتستوي أمورهم ، وتتم معاملاتهم على العدل ، وفي هذا الصدد يأتي قول الحق تبارك وتعالى " قال رب أحكم بالحق وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون " .[4]

والهدف من شرائع الله وأحكامه ، هو إصلاح الخلق ، وصلاح البشر ، وسياستهم بشكل مثالي ، وفي ذلك يرد قول الله تعالى : " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلي أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً "[5] ،

---

[1]. سورة البقرة : ٢١٣ .
[2]. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .
[3]. الإمام عبدالله النسفي ، تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل ، المجلد الأول (بيروت ، دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ) ص ١٣٥ .
[4]. سورة الأنبياء : ١١٢ .
[5]. سورة النساء : ٥٨ .

وهذا خطاب موجه من الحق تبارك وتعالى في ظاهر نصه إلى الولاة والحكام ، وكل من يتولّى أمراً من أمور الناس صغيراً كان أم كبيراً [1] ، أما باطن النص ، فيعم جميع الأمانات الواجبة على الإنسان ، من حقوق الله عزّ وجلّ على عباده ، ومن حقوق العباد بعضهم على بعض [2] ، وهدف الخطاب هو أداء الأمانة ، والحكم بالعدل ، والقضاء بالسوية والإنصاف ، وما ذلك إلاّ المنهج القويم والسياسة المثلى ، لتسيير شئون الناس ، وتصريف أمورهم .

ويأتي أمر الله تعالى إلى نبيه الكريم خاصة ، وإلى أولياء أمور المسلمين في كل زمان ومكان بأن يحكّموا شرع الله ، ويحكموا فيما بين الناس وفقاً له ، فيقول تعالى في محكم تنزيله " سمّاعون للكذب أكّالون للسحت فإن جاءوك فأحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين " . [3]

والحكم بغير ما أنزل الله ، عاقبته وخيمة ، والاحتكام لغير شرع الله ، فيه ظلم لآياته ، بالاستهزاء والاستهانة والتمرد عليها [4] ، وفي ذلك جاء قول الحق تبارك وتعالى " إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استُحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء ، فلا تخشوا الناس واخشوني ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون " [5] ، وهذه الآية وإن كان الظاهر من سياقها أن الخطاب فيها لليهود إلا أنها عامة في اليهود وغيرهم وكل آية وردت في الكفار ، تجر بذيلها على عصاة المؤمنين . [6]

---

[1]. النسفى ، تفسير القرآن الجليل ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ٣٢٦ .
[2]. تفسير بن كثير ، المجلد الأول ، ص ٤٥٧ .
[3]. سورة المائدة : ٤٢ .
[4]. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، المجلد الأول ، ص ٣٤٥ .
[5]. سورة المائدة : ٤٤ .
[6]. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، المجلد الأول ، ص ٣٤٦ .

والتأكيد من الحق تبارك وتعالى على الحكم بكتابه العزيز ، ينبه الأذهان إلى أهمية هذا الكتاب في حياة الناس ، ودوره الأساسي في ترتيب شئونهم ، وتسيير أمورهم ، وفي ذلك يأتي قول الحق واضحاً جلياً " وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون * وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم وأحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم إنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وأن كثيراً من الناس لفاسقون * أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون " .[1]

- السياسة أو الظاهرة السياسية تعنى مقدرات ومؤهلات الحكم وولاية الأمر :

كذلك للظاهرة السياسية في كتاب الله الحكيم معنى آخر ، يعني مقدرات أو مؤهلات الحكم وولاية الأمر ، وهذه المقدرات قد لا تتوافق مع معايير ومقاييس البشر ، وقد قال تعالى " الله أعلم حيث يجعل رسالته "[2]، كما جاء قول الحق تبارك وتعالى مؤكداً لهذا المعنى " وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكاً قالوا أنىً يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم "[3]، نزلت هذه الآية في حالة خاصة وواقعة بعينها ، ولكنها تحمل عمومية المعنى ، فهي تخص بنى إسرائيل ، عندما أخبرهم نبيهم بأن الله تعالى قد ملّك عليهم طالوت ، ليكونوا تحت إمرته ، في تدبير أمر الحرب ، واختاره ليكون

---

[1]. سورة المائدة : ٤٨-٥٠ .
[2]. سورة الأنعام : ١٢٤ .
[3]. سورة البقرة : ٢٤٧ .

أميراً عليهم وقد اعترض بنو إسرائيل على نبيهم ، إذ كيف يكون ملكاً عليهم ، وهم يزعمون أنهم أحق بالملك منه ، لأن فيهم من هم من أولاد الملوك ، وهو مع هذا فقير ، لا مال له ، فكيف يكون ملكاً عليهم ؟ فأجابهم نبيهم على ذلك الاعتراض قائلاً : إن الله اختاره عليهم ، وهو أعلم بالمصالح منهم ويكمن سبب ذلك في أمرين :

○ الأول : العلم : ليتمكّن به من معرفة أمور السياسة والحرب ، وقيادة الجماعة .

○ الثاني : قوة البدن : ليعظم خطره في القلوب ، ويقدر على مقاومة الأعداء ، ومكابدة الشدائد ، وقد خصه الله تعالى منهما بخط وافر .[1]

ومن ثم ينبغي أن يكون الملك ذا علمٍ ، وشكلٍ حسنٍ ، وقوةٍ شديدةٍ ، في بدنه ونفسه[2] ، والله هو الحاكم الذي ما شاء فعل ، ولا يُسأل عما يفعل ، وهم يُسألون ، لعلمه وحكمته ورأفته بخلقه ، وهو واسع الفضل ، يختص برحمته من يشاء ، عليم بمن يستحق الملك ممن لا يستحقه .[3]

ومقدرات ولاية الأمر في الإسلام تستمد وجودها وأصولها من التمسك بشرع الله ، والالتزام بأوامره ، والانتهاء عن نواهيه ، والدعوة إلى طريقه وهذه الصلاحيات هي التي تجد دعمها ومساندتها في التمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها ، والاعتصام بحبل الله ، فمن استعزّ بغير شرع الله أذلّة الله ، فهو القائل " قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء

---

1. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ١٥٧ .
2. تفسير بن كثير ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ٢٦٤ .
3. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير "

– الظاهرة السياسية ، بمعنى العلاقة بين الحاكم والمحكوم :

الظاهرة السياسية تجد معناها في الإسلام ، بالإضافة إلى ما تقدم ، في العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ولهذه العلاقة أشكال عدة :

○ أول هذه الأشكال وأهمها ، طاعة ولي الأمر أو الحاكم ، وهذه الطاعة ، تجد مبررها في كون طاعة ولي الأمر هي من طاعة الله عزّ وجلّ ، وكذلك فهذه الطاعة هي إعمال لشرع الله ، والتزام بأوامره ، وفي ذلك يرد قول الحق تبارك وتعالى " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً " .[2]

○ ثاني هذه الأشكال ، أنه في مقابل طاعة ولي الأمر ، وهو الشكل الأول من أشكال العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، تبرز مسألة معاملة ولي الأمر لرعيته وشعبه ، كأخطر الإشكاليات المعضلة ، المطروحة على الساحة في أيامنا ، بوصفها الشكل الثاني من أشكال تلك العلاقة ، ولقد أبدع الخالق سبحانه ، حينما وضع نموذجاً فريداً لهذا الشكل الثاني من تلك العلاقة ، آمراً رسوله الكريم أمراً ليناً ، تتجلّى البلاغة في أسلوبه ، ويصل بالبيان إلى منتهاه ، بأن يعامل المؤمنين بالرفق واللين والتواضع ، حيث يقول " لا تمدّن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم ولا تحزن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين "[3]، وخفض الجناح

---

[1]. سورة آل عمران : ٢٦ .
[2]. سورة النساء : ٥٩ .
[3]. سورة الحجر : ٨٨ .

كناية عن التواضع للمؤمنين وضعفائهم ، " واخفض جناحك للمؤمنين " استعارة تبعية ، حيث شبّه إلانة الجانب بخفض الجناح ، بجامع العطف والرقة في كل ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، وهذا من بليغ الاستعارات ، لأن الطائر إذا كف عن الطيران ، خفض جناحيه[1] ، وفي موضع كريم آخر ، يقول الحق تبارك وتعالى " لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم "[2]، ويقول عز وجل " واخفض جناحك لمن أتبعك من المؤمنين "[3]، على هذا النمط الرباني الرحيم ، ينبغي أن تكون علاقة الحاكم برعيته ، فالرسول إنما جاء بالنذر والبشرى ، والقدوة والتأسي .

○ ثالث أشكال العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، تتجسد في نصح ولي الأمر إذا حاد عن الشرع الحنيف ، أو غم عليه في أمر ، فلم يفلح في استيضاح الصواب واستغلقت أمامه أبواب المعرفة ، عندئذ لا يستنكف أبداً أن يقبل نصح الناصح ، إذا كان مصيباً خبيراً أميناً .

- الظاهرة السياسية ، بمعنى الاستشارة ، أو التشاور بين الحاكم ورعيته :

التشاور أو الشورى بين الحاكم ورعيته ، هي إحدى أشكال العلاقة بين الحاكم والمحكومين ولكننا فضلنا الحديث عنها في جزئية مستقلة ، نظراً لأهميتها كمبدأ من مبادئ السياسة والحكم في الإسلام ، وشكل مهم من أشكال الظاهرة السياسية في عالم اليوم .

فالشورى تعني من وجهة نظر السياسة إحالة الأمور إلى العارفين بها من ذوي الاختصاص والخبرة ، وهذه النوعية من الاستشارة ، تعرف في الظاهرة السياسية بأنها شورى نوعية

[1]. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، المجلد الثاني ، ص ١١٧ .
[2]. سورة التوبة : ١٢٨ .
[3]. سورة الشعراء : ٢١٥ .

متخصصة ، وقد جاء في هذا المعنى قول الحق تبارك وتعالى " وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لا تبعتم الشيطان إلا قليلاً "[1] ، وإذا كانت هذه الآية الكريمة قد نزلت على الرسول ، في واقعة بعينها إلا أنها جُعلت بعد ذلك مبدأً للمسلمين ، يتبعونه ويطبقونه في حياتهم العملية ، ومفاد ذلك رد الأمور إلى ذوي الشأن وأصحاب الخبرة ، ليستخرجوا المعاني ، ويتوصلون إلى حقائق الأمور ، وفي نفس هذا المعنى جاء قول الحق تبارك وتعالى " وما أرسلنا من قبلك إلاّ رجالاً نوحي إليهم ، فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " .[2]

كذلك فاستشارة ولي الأمر ، للملمين بشئون السياسة ، وتشاوره مع المختصين بتصريف الشئون العامة ، إنما تؤشر إلى العلاقة الطيبة ، والأمانة المتبادلة ، بين ولي الأمر ومستشاريه فولي الأمر يأتمن المستشارين على أمانة الإخلاص والتفاني في إبداء الرأي ، والمستشارون يأتمنون ولي الأمر على القرار المصيري المتعلق بمستقبل الجماعة .

وإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من إمكان وجود الاستشارة ، بشكليها النوعي والمؤقت ، هناك الاستشارة الدائمة من خلال أجهزة متخصصة ودائمة ، والشورى ليست قاصرة على الأمور الدينية دون الدنيوية ، ولكنها تشمل الأمرين معاً .

والشورى ليست اختياراً محضاً من ولي الأمر ، ولكنها أمر مفروض من الحق تبارك وتعالى لعلمه سبحانه بقصور إمكانات ولي الأمر عن إدراك كافة شئون الحكم ، وتقاعس مقدّراته عن الإلمام بجميع أمور الحياة ، ناهيك عن الأمور الدينية ، وقد ورد في ذلك قول الحق

---

[1]. سورة النساء : ٨٣ .
[2]. سورة النحل : ٤٣ .

تبارك وتعالى "فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لا نفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين " .[1]

وكما أوضحت الآية الكريمة ، فإن الشورى أو التشاور ، يؤلّف القلوب ، ويصلح العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ويقوي المجتمع ، ويمتّن أواصر العلاقة بين أفراد الجماعة ، ويوثّق عرىٰ التلاحم بين جزئياتها ، وفي نفس المعنى ترد الآية الكريمة " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " .[2]

ومعلوم أن مبدأ الشورى من المبادئ المعتمدة في أمور الحكم منذ أقدم العصور ، وقد بين لنا الذكر الحكيم ذلك في أكثر من موضع ، ففي سبأ ، إحدى حضارات اليمن القديمة ، وفي مملكة بلقيس ، التي تزامنت مع حياة نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام ، وحينما وجّه إليها الرسول الكريم الدعوة للإيمان بالله والإسلام له ، توجهت بلقيس إلى مستشاريها وذوي الرأي من قومها ، طالبةً الرأي والمشورة ، وذلك كما جاء في الآية الكريمة " قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعةً أمراً حتى تشهدون " .[3]

وفي مصر ، وأثناء وجود نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام ، وحينما رأى الملك رؤياه المفزعة ، التي كانت بمثابة النذير بدخول المملكة على سبع سنوات تعاني فيها البلاد من نقص في الأموال والثمرات ، فلم يجد الملك إلاّ مستشاريه وخاصته ، لتفسير رؤياه ، والنظر في الأمر ، وفي ذلك تقول الآية الكريمة " وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن

---

[1]. سورة آل عمران : ١٥٩ .
[2]. سورة الشورى : ٣٨ .
[3]. سورة النمل : ٣٢ .

سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات ، يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون " .[1]

هكذا كانت الظاهرة السياسية كما أوردها الذكر الحكيم ، تحمل معاني عدة ، ولكنها تدور جميعها في إطار واحد ، هو العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتصريف شئون الجماعة وما يرتبط بذلك من قضايا وأمور .

* الظاهرة السياسية في السنة النبوية المطهرة :

السنة النبوية المطهرة ، هي مكملة ومتممة لآيات الذكر الحكيم ، وهي مفسرة ومفصلة لما أُجمِل من آيات الله ، وهي كذلك موضحة وشارحة ، لما عزّ على الفهم والاستيعاب من تلك الآيات ، وكما استعرضنا كيف عالج الذكر الحكيم الظاهرة السياسية ، ننصرف في هذه الجزئية إلى التعرف على معالجة السنة النبوية المطهرة لهذه الظاهرة .

" فما لا يختلف باختلاف الزمان والمكان ، كالعقائد والعبادات ، جاء مفصلاً تفصيلاً كاملاً ، وموضحاً بالنصوص المحيطة به ، فليس لأحد أن يزيد فيه أو ينقص منه ، وما يختلف باختلاف الزمان والمكان ، كالمصالح المدنية ، والأمور السياسية والحربية ، جاء مجملاً ، ليتفق مع مصالح الناس في جميع العصور ، ويهتدي بها أولو الأمر في إقامة الحق والعدل " .[2]

---

[1]. سورة يوسف : ٤٣ .

[2]. السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الأول ، الطبعة الشرعية الثالثة عشرة (القاهرة ، دار الفتح للإعلام العربي ، ١٩٩٧) ص ص ٦-٧ .

" ولم يكن التشريع الديني المحض — كأحكام العبادات — يصدر إلاّ عن وحي الله لنبيه صلى الله عليه وسلّم من كتاب أو سنة ، أو بما يقره عليه من اجتهاد ، وكانت مهمة الرسول لا تتجاوز دائرة التبليغ والتبيين "[1] ، " وما ينطق عن الهوى * إن هو إلاّ وحي يوحي " .[2]

" أما التشريع الذي يتصل بالأمور الدنيوية ، من قضائية وسياسية وحربية فقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلّم ، بالمشاورة فيها ، وكان يرى الرأي فيرجع عنه لرأي أصحابه ، كما وقع في غزوتي بدر وأُحد ، وكان الصحابة رضوان الله عليهم ، يرجعون إليه صلى الله عليه وسلّم ، يسألونه عما لم يعلموه ، ويستفسرونه فيما خفي عليهم من معاني النصوص ، ويعرضون عليه ما فهموه منها ، فكان أحياناً يُقرّهم على فهمهم ، وأحياناً يبين لهم موضع الخطأ فيما ذهبوا إليه " .[3]

فالنبي الكريم صلى الله عليه وسلّم ، هو المعلم الذي وضع للأمة أصول القيادة وولاية الأمر وتصريف شئون الجماعة ، ويستخلص أن الظاهرة السياسية في السنة النبوية المطهرة تعني :

– طاعة ولي الأمر ، وعدم الخروج على الجماعة .

– إحسان ولي الأمر إلى رعيته ، والرفق بهم ، والحرص عليهم .

– إعمال ولي الأمر لمبدأ الشورى .

---

[1]. المرجع السابق ، ص ٧ .
[2]. سورة النجم : ٣-٤ .
[3]. السيد سابق ، فقه السنة ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ٨ .

لقد أمر الرسول الكريم صلى الله عئيه وسلّم ، بطاعة ولي الأمر ، وعدم الخروج على الجماعة ، فعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال " اسمعوا وأطيعوا ، وإن أُمّر عليكم عبد حبشي ، كأن رأسه زبيبة " فالسمع والطاعة واجبة للأمير أو ولي الأمر ، لأن في ذلك طاعة لله ولرسوله ، وعملاً بالكتاب والسنة .

وعن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلّم قال :" سيليكم ولاة بعدي ، فيليكم البر ببره ، والفاجر بفجوره ، فاسمعوا لهم وأطيعوا ، في كل ما وافق الحق ، وصلّوا وراءهم ، فإن أحسنوا فلكم ولهم ، وإن أساءوا فلكم وعليهم " ، وعنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلّم قال :" كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدي ، وسيكون خلفاء فيكثرون " ، قالوا : يا رسول الله ، فما تأمرنا ؟ قال " أوفوا ببيعة الأول فالأول ، وأعطوهم حقهم ، فإن الله سائلهم عما استرعاهم " .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" من رأى من أميره شيئاً ، فكرهه ، فليصبر ، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً ، فيموت ، إلا مات ميتةً جاهلية " ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول :" من خلع يداً من طاعة ، لقي الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية " .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم أنه قال :" من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصي الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصى أميري فقد عصاني " .

وإذا كانت طاعة ولي الأمر واجبة ، ولا ينبغي الخروج على الجماعة ، فإنه لا طاعة إلا في معروف ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وهنا فنُصح ولي الأمر واجب على أصحاب الشأن من العلماء والعارفين بالأمور ، وقد روى الإمام أحمد عن عمران بن حصين أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" لا طاعة في معصية الله " .

وعندما فُرضت طاعة ولي الأمر ، والانضواء تحت كنف الجماعة ، فُرض على ولي الأمر على الجهة المقابلة ، أن يكون رءوفاً بعباد الله ، محسناً إليهم ، رفيقاً بهم ، حريصاً عليهم ، وكان الرسول الكريم صلى الله عليه وسلّم ، النموذج الأمثل ، والأسوة الحسنة ، في الإحسان إلى أمته ، فهو الرحمة المهداة ، والنعمة المسداة ، كان خوفه على أمته أشد من خوفه على نفسه ، وحسبنا أنه الأوحد دون سائر الأنبياء والرسل ، الذي فضّل أمته على نفسه يوم الفصل ، فكل أنبياء الله ورسله ، لم يسألوا الله يوم الحساب إلاّ أنفسهم ، أما الرسول محمد صلى الله عليه وسلّم ، فلم يسأل الله إلاّ أمته .

وقد رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، أنه اخذ بيدي أبي إمامه الباهلي وقال " يا أبا إمامة إن من المؤمنين من يلين له قلبي " ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" إن الله أمرني بمداراة الناس ، كما أمرني بإقامة الفرائض " وقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" ما بقي شيء يقرّب من الجنّة ، ويباعد من النار ، إلاّ وقد بيّن لكم " ، وعن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" إن الله لم يحرّم حرمةً إلاّ وقد علم أنه سيطلعها منكم مُطلع ، ألا وإني آخذ بحجزكم ، أن تهافتوا في النار ، كتهافت الفراش أو الذباب " .

من ثم فقد فرض الرسول الكريم ، وخلفاؤه الراشدون من بعده ، حقاً للرعية على ولي الأمر ، يتمثل في : السؤال عن العامة قبل الخاصة ، والتبسط مع الناس ، والتواضع وعدم التعالي عليهم ، وقضاء حوائجهم ، وإقامة شرع الله فيهم .[1]

إضافة إلى ما تقدم ، وضع الرسول الكريم نهجاً ثابتاً فيما يتعلق بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، التي هي أساس السياسة ، ولب الظاهرة السياسية ، ويتبلور ذلك النهج في إقرار مبدأ الشورى ، وكان صلى الله عليه وسلّم ، أعظم من أقرّ هذا المبدأ ، وأمثل من سار عليه ، فقد قال الرسول الكريم في قصة الإفك : " أشيروا عليّ معشر المسلمين في قوم أبّنوا أهلي ورموهم ، وأيّم الله ، ما علمت على أهلي من سوء ، وأبّنوهم بمن ؟ والله ما علمت عليه إلاّ خيراً " .

وقد روى الإمام أحمد في مسنده ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال لأبي بكر وعمر :" لو اجتمعنا في مشورة ما خالفتكما " ، وروي عن علي بن أبي طالب أنه قال : سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلّم عن العزم ؟ فقال :" مشاورة أهل الرأي ثم إتّباعهم " ، وعن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلّم قال :" المستشار مؤتمن " ، وعن بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" المستشار مؤتمن " ، وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" إذا استشار أحدكم أخاه ، فليشر عليه " .

[1]. محمد يوسف الكاندهلوي ، حياة الصحابة ، الجزء الثاني (بيروت ، دار القلم ، بدون تاريخ) ص ص ٧٠-٧١ .

المبحث الرابع

القـول الفصل

بعد استعراض مفهوم الظاهرة السياسية أو السياسة ، كما ورد في مصدري التشريع الإسلامي [القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة] وفي الفكر البشري ، على مـدى مراحلـه التاريخيـة المختلفة ، نحاول في هذه المناظرة ، أن نوضـح كيـف يبـدو الفكـر البـشري الموضـوع قاصـراً وعاجزاً عن بلوغ كمال المعاني الواردة في القرآن والسنة ، وذلك من خلال مـا يلي :

أولاً : طلاقة قدرة المشرّع ، وكمال التشريع :

لقد منّ الحق تبارك وتعالى ، على خلقه ، بـأن صـاغ لهـم مـن التـشريعات مـا تـستقيم بـه دنياهم ، ويسعدون به في أُخراهم ، وما أسعدنا بمشرع جلّ وعلا وتنزّه عن الخطـأ والـسهو ، أحاط بكل شيء علماً ، وأطلق قدرته في كل موجودٍ فعلاً " ألا يعلم سن خلق وهو اللطيف الخبير "[1] ، وما أحوج البشر إلى كمال التشريع ، وتمام النهج وضوابط السلوك والتصرفات ، ولم يغفل الحق تبارك وتعالى عن شيء ، ولم يترك أمراً مما يحتاج إليـه الخلـق في شـئون الدين والدنيا إلاّ وقدّره في اللوح المحفوظ " وما من دابة في الأرض ولا طائر يطـير بجناحيـه إلاّ أمـم أمثالكـم ما فرطّنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربّهـم يحشرون "[2] ، " وإن مـن شـيء إلاّ عندنا خزائنه وما ننزّله إلاّ بقدَر معلوم "[3] .

---

[1]. سورة الملك : ١٤ .
[2]. سورة الأنعام : ٣٨ .
[3]. سورة الحجر : ٢١ .

من شأن ما تقدّم أن يجعل المعاني والمقاصد الواردة في الكتاب والسنّة ، بخصوص الظاهرة السياسية غاية في الكمال ، ونهاية في المثالية ، فإذا كانت الظاهرة السياسية أو السياسة ، تهدف إلى قيادة المجتمع ، وتصريف شئون الناس ، بشكل نموذجي ، ووفقاً لقيم ومُثُل ومبادئ رفيعة المستوى ، سامية الفضائل ، فإن ذلك من أول أهداف الإسلام وغايات الرسالة التي نزلت على الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلّم ، فإلى من تهدأ النفس وتسكن الجوارح ، وتطمئن القلوب إلى خالقها ، وعالم مكنوناتها ، ومدبر أمورها ، ومقدّر حركاتها وسكناتها ، والذي ناصيتها بيده ، أم إلى نفس أمّارة بالسوء ، من الصعب أن تتجرّد من أهوائها ، أُلهمت فجورها وتقواها ففضّلت الفجور على التقوى إلاّ القليل .

لقد خلق الله النفس البشرية ، وسوّاها بقدرته ، وخلق معها النواميس والقوانين التي تسير عليها ، وتُصلح من شأنها ، وتُعلي من مكانتها في هذا الكون الفسيح ، وأرسل بتلك النواميس والقوانين الأنبياء والرسل ، فعموميات تلك النواميس وأصوليات القوانين ، انفرد الخالق بوضعها دون تدخّل حتى من الأنبياء والرسل ، وما هم إلاّ مبلغين ومبينين ، أما تصريف الشئون وتسيير الأمور ، فقد أُوكلت مهمّتها إلى أصحاب الشأن ، فهم الأعلم بأمور دنياهم .

على هذا المنوال ، كانت الظاهرة السياسية كإحدى ظواهر الحياة الإنسانية عمومياتها وأصولها ، جاءت من الخالق تبارك وتعالى ، أما تفاصيلها ودقائقها ، فقد أوكلت إلى أصحاب الفطر السليمة ، والعقول النابهة ، والأنفس السوية .

ثانياً : إخفاق الفكر الموضوع في وضع تعريف نهائي للظاهرة السياسية :

لقد جاء الإسلام إلى الناس كافة " وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون "[1] ، في كل زمان ومكان ، لا يتغير ولا يتبدل قيمه وأصوله خالدة باقية إلى قيام الساعة ، ومن ثم فالظاهرة السياسية ، وكما حدد معالمها القرآن الكريم ، وصاغ مكوناتها السنة النبوية المطهرة ، ومارس نموذجها التابعون ، ستظل باقية بقاء هذا الدين .

وعلى الوجه الآخر — وكما أوضحنا سلفاً — فقد أخفق الفكر البشري في التوصل إلى تعريف نهائي للظاهرة السياسية ، وبالتالي موضوعاتها وقضاياها ، وظل كذلك حتى الآن ، فلم تلبث الأفكار والآراء أن تدحض ، ويؤتي بغيرها ، ولربما عكسها ، ولم تلبث الأيديولوجيات والفلسفات أن تتلاشى وتتبخر ، وتصبح كأن لم تكن ، ولم تلبث النظم السياسية أن تتهاوى وتخلفها نقيضاتها " كل من عليها فان ، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام "[2] ، فالله هو الباقي ، ونهجه هو الدائم الخالد " ما عندكم ينفد ، وما عند الله باق ، ولنجزين الذين صبروا أجرهم ، بأحسن ما كانوا يعملون "[3] ، فقد قدّر الحق أن كل ما عند البشر من ثابت أو منقول يفرغ وينقضي ، فإنه إلى أجل معدود محصور مقدر متناه ، أما ما عند الله من خير ، وما ينزله على الصالحين من عباده من تشريع وأحكام وقوانين ، فإنه دائم لا يحول ولا يزول ، حتى يرث الله الأرض ومن عليها وفي الآخرة فإن جزاء العمل به ، والاحتكام إليه باق في الدار الآخرة ، لا انقطاع له ولا نفاد .[4]

---

[1]. سورة سبأ : ٣٤ .
[2]. سورة الرحمن : ٢٦-٢٧ .
[3]. سورة النحل : ٩٦ .
[4]. تفسير بن كثير ، المجلد الثاني ، ص ٥٣٧ .

ثالثاً : السياسة أُمّ العلوم :

لقد جاء الفكر السياسي البشري متناثراً في ثنايا صنوف شتى من العلوم ، وضروب متنوعة من المعرفة ، ولم يظهر في شكل متكامل ، أو متواتر إلاّ نادراً ، وهذا ما جعل الظاهرة السياسية دخيلة على العلوم الإنسانية ، ومشتتة وحائرة في ما بينها ، بل لقد انحدرت هذه الظاهرة في كثير من الأوقات ، لتستبيح اجتراح الرذائل ، واقتراف الآثام والموبقات ، في سبيل تحقيق دنايا الأهداف ، وصغائر الأمنيات ، تحت دعوى أن الغاية تبرر الوسيلة .

في الوقت الذي جعل الإسلام الظاهرة السياسية من أهم الظواهر الإنسانية ، وأشدها ارتباطاً بالفكر الرشيد ، ولقد ربط الكثير من المفكرين المسلمين بين السياسة والأخلاق .

الفصل الثاني

الارتقاء والمواءمة

يمر العالم ومعه مسيرة الفكر البشري ، بمنعطف حاد وخطير ، يُتوقع له أن يؤثر على تلك المسيرة خلال القرن الجديد ، ولقد مرت الإنسانية بمنعطفات شبيهة طيلة تاريخها الممتد ، وهي دائماً كانت تخرج من تلك المنعطفات ، مرات بمكاسب ، ومرات بخسائر ، وثمة علاقة ارتباط عضوي بين التطورات المادية ، والحركات الفكرية في التاريخ الإنساني ، والتقييم الموضوعي لحركة التاريخ الإنساني ، تُنبئ عن تلك العلاقة العضوية ، وتؤكد على أن تلك العلاقة ليست في اتجاه واحد ، بل هي تتم في اتجاهين متضادين ، فالتطورات المادية كانت دائماً نتيجة لحركات وانتفاضات فكرية ، كما كانت الأخيرة في ذات الوقت نتيجة لفورانات مادية جارفة وهكذا كان التاريخ الإنساني ، حلقات مترابطة ، تأخذ من بعضها لتعطي البعض الآخر ، في حركة دائبة .

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم ، برزت حزمة من المستجدات ، كانت بمثابة التحديات التي دفعت بالعالم إلى تعاريج ذلك المنعطف ، وتتمثل تلك المستجدات في الآتي :

أولاً : التطورات التقنية المتلاحقة :

بالفعل هناك نشاط ملحوظ في الابتكارات والاختراعات ذات الطابع التقني ويمكن القول بأن تلك التطورات ، هي المحور الرئيسي والمحرك الأساسي لدفع البشرية في اتجاه المنعطف الذي وصلت إليه في الوقت الراهن ، وقد سحب ذلك التطور التقني والتقدم الفني سماته على هذه الحقبة من التاريخ البشري ، فنصبح على ثورة الاتصالات ، ونمسي على ثورة المعلومات ، ونبيت على شبكات الاتصالات ، والمعلومات العابرة للقارات .

ثانياً : طوفان المعلومات :

تولّد تلقائياً عن التطورات التقنية المتلاحقة ، طوفان جارف من المعلومات منها القيّم ومنها الغث ، وبات الناس في حيرة من أمرهم ، كيف يُقدّر لهم ملاحقة تلك التطورات ، ومتابعة المجريات ، وأنشغل البال وشرد الفكر .

ثالثاً : اختراق الحدود ، وسيولة الإعلام :

طوفان المعلومات الجارف ، نتج عنه فيضانات عارمة من العلوم والمعارف والفنون والأخبار ، اجتاحت السدود ، واخترقت الحدود ، ولم يعد في استطاعة أية دولة أن تقيم بين مواطنيها وبين تلك الفيضانات حواجز أو جسوراً ، وأصبح المواطن في نهاية المطاف ، بما يملك من قدرات عقلية ، وتكوينات فكرية ، هو المعيار الوحيد للحكم على تلك المعلومات ، وبالتالي قبولها من عدمه .

رابعاً : انهيار الأيديولوجية الشيوعية :

تصادف أن زامن هذه التطورات العلمية في حقل الاتصال ، تطور سياسي عالمي خطير ، لعله الأخطر بعد الحرب العالمية الثانية ، هو انهيار ما سمي تجاوزاً بالأيديولوجية الشيوعية ، التي كانت خليطاً غير متجانس من أفكار إلحادية شاردة لماركس وإنجليز ، ومن جاء بعدهما مثل لينين وتابعيه وعليه ولأسباب عديدة – لا مجال للخوض فيها – انتهت نظرياً تلك الأيديولوجية ، التي لم توضع أبداً على أرض الواقع ، وتحوّلت إلى تراث فكري مشوّه ، يدرّس كجزء من تاريخ الفكر الإنساني .

خامساً : انهيار النظم الشمولية في الاتحاد السوفياتي ، وشرق أوربا :

وعلى المستوى النظمي ، انهار الاتحاد السوفياتي ومعه النظم الشمولية في شرق أوربا التي اعتبرت تطبيقاً للأيديولوجية الشيوعية ، وكان ذلك يعني الكثير، على مستوى العلاقات الدولية والنظام الدولي العالمي ، والصراع السياسي والفكري بين دول العالم .

تطورات تقنية متلاحقة ، تُشقي الإنسان بقدر ما تُسعده ، ووفرة بل تخمة من معلومات ، معظمها تافه مبتذل ، وقليلها قيم محترم ، ووسائل اتصال متطورة ، اخترقت الحدود وتجاوزت خصوصية القيم وذاتية المبادئ والمثل ، وانهارت معها نظريات السيادة البائدة ، وفلسفات تتهاوى ، وأفكار تتبخر ، ونظم تنهار ، وحكومات تتصدع ، وصرنا نرقب في ذهول ، لا نكاد نرى شيئاً ، فلقد ذهبت الألوان مع حاسة الفرز البصري ، ونسترق السمع ، فلا نكاد نسمع شيئاً ، واختلطت الأصوات ، ولم تعد تجدي حاسة الاستشعار والتمييز السمعي ، فليس هناك إلا صوت واحد ، هو هتاف أصحاب العولمة ، والمعجبين بالكلمة في كل أنحاء العالم .

لقد كانت نتائج ما تقدم مفزعة ، مخيفة ، فالمتأمل لتلك التطورات ، البصير بعواقبها ، عكف على رصد العواقب ، والتحسب للنتائج ، ولكن ماذا كانت النتائج ! .

سادساً : طغيان الفكر المادي ، والترويج للصراع الاقتصادي الشرس :

لقد كانت النتيجة المفزعة المتوقعة ، هي طغيان الفكر المادي ، ومفاد ذلك الفكر وخلاصته ، هو التخطيط لزيادة ثروة الغني ، ومواصلة تقدمه وتطوره ، حتى ولو كان على حساب الفقير الذي يزداد فقراً وتخلفاً ، وتمثلت أهم آليات هذا الفكر في ما عرف بتحرير التجارة

، وإزالة الحدود والقيود المفروضة على المنتجات والسلع ، ومن نتائج ذلك أن تزداد الدول الصناعية ذات القلاع الإنتاجية العملاقة ثراءً ونفوذاً وفي المقابل تتوقف معظم المصانع القائمة بالدول المتخلفة ، لعجزها عن تصريف منتجاتها حتى في بلادها ، بالإضافة إلى الصراع والتنافس المتوقع بين الدول الصناعية الغنية ، على الأسواق لتصريف منتجاتها ، ولسوف يكتوي العالم مرة أخرى بنيران هذا التنافس الشرس ، الذي يعيد إلى الأذهان المد الأوربي والخروج العظيم الذي حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

سابعاً : اتهام كل من لا يشارك في هذه الفوضى الفكرية بالتخلف :

لقد اعتاد المروّجون لأفكار العولمة وما صاحبها ، اتهام كل من لا يشارك في التطورات الأخيرة ، ويزكيها ويثني عليها ، بأنه متخلف ، وغير مواكب لركب الحضارة والتقدم ! وهناك الكثيرون الذين عكفوا على دراسة التطورات الأخيرة وتمحيصها ، ومما لا شك فيه أن هذه التطورات — وكما سبق الإيضاح — ستحقق مصالح كثير من الدول ، وستُلحق الضرر بدول أخرى ، ومن ثم فهي تطورات ليست إيجابية في كليّتها ، وليست سلبية في كليتها .

ثامناً : اكتساب الفلسفة الفردية بريقاً وجاذبية :

اعتبر البعض ، أن انهيار الأيديولوجية الاشتراكية ، والنظم السياسية المطبّقة لها في الاتحاد السوفياتي ، ودول شرق أوربا ، انتصاراً للفلسفة الفردية ، ونظمها السياسية في الولايات المتحدة ودول غرب أوربا ، ولكن الأمريكيين والأوربيين الذين يتحرّون الدقة والموضوعية في تقييم التطورات الأخيرة ، يوقنون أن الأمر ليس كذلك ، انطلاقاً من علمهم اليقيني بأن فلسفتهم مصابة بعاهات مزمنة لا يفلح معها علاج ، ونظمهم السياسية موبوءة

، ولن يجدي معها تعقيم ، وبالرغم مما تقدم ، فإن الرائج لدى العامة والمتعلمين ، أن الفلسفة الفردية ، قد قهرت الفلسفة الشمولية ، عدوها اللدود ومن ثم فقد أصبحت أكثر بريقاً وجاذبية ! .

تاسعاً : انتعاش ظاهرة التغرّب :

انطلاقاً من البريق والجاذبية ، التي اكتسبتهما الأيديولوجية الفردية ، نظرية ونظاماً ، تسنّى لها استقطاب عقول وأفئدة الكثير من أدعياء الفكر ، الذين هجروا بيئاتهم الفكرية ، وانجرفوا إلى تلك الأيديولوجية مبهورين ، وأصبح من المعتاد أن نجد فلسفات بدون فلاسفة ، وعقائد بدون معتنقين ، وازدهرت ظاهرة التغرّب مرة أخرى ، وتبارت الأقلام وتنافست في سبيل نقل فلسفات الغرب ، وأنماط سلوكهم ، وطرق معيشتهم ، فهي الطريق لمن أراد أن يتقدم أو يتطور ! .

ولم نكن نحن المسلمين بمنأى عن هذا المنعطف الخطير ، فقد انغمس كثير من مفكرينا في هذه الفوضى الفكرية ، والمعارف اللامعيارية ، وتمرّدنا على تراثنا الفكري وماضينا الحضاري ، ولم يتورع البعض في أن يجعل من ذلك التراث الفكري ، والماضي الحضاري مادةً للتندّر ومثاراً للسخرية ولم يكن ذلك التراث الخصب عقيماً أو معيباً ، ولكن كان العيب فينا ، فلم نقدّر تراثنا حق قدره ، ولم نحترمه كما ينبغي ، ولم نحافظ عليه ، بالتجديد والتطوير ، ومواكبة العصر ، وسبب ذلك أننا لم نعد نفهم ذلك التراث ، الذي أصبح بالنسبة للغة عصرنا – السطحية الضحلة — أعجمياً ! .

والآن ، ليس أمامنا إلاّ أمرين :

الأمر الأول : أن نرتقي بمستوى تفكيرنا ، وننتشله مما انجرف إليه ، وتورط فيه من فكرٍ دخيل ، أنسانا ماضينا ، وأفسد علاقتنا به ، وجعله غريباً علينا ، ونحن عليه دخلاء ، ونعدّ تفكيرنا ونؤهّله للخوض مرةً أخرى في الفكر الإسلامي ، أصلنا الثابت .

الأمر الثاني : أن نعمد إلى تطوير فكرنا الإسلامي ، وننقيه مما يحول بينه وبين التعامل مع الحياة العصرية ، بتفاعلاتها وتداخلاتها ومستجداتها ، والقفز إلى حلبة الصراع الدائر بين الأفكار ، ودحض تلك الأفكار الهشّة .

إن الأمرين ، لابد أن يلتقيا في نقطة بينهما ، وهذه النقطة هي منطلق الفكر الإسلامي المعاصر إلى السيادة والازدهار .

في هذا الفصل نحاول مناقشة محوري إشكالية الفكر الإسلامي المعاصر وهما :

أولاً : محور الارتقاء بفكر المفكر المعاصر ، عقلاً ومنهجاً إلى مستوى الفكر الإسلامي .

ثانياً : محور المواءمة بين الفكر الإسلامي وبين الواقع المعاصر .

وهذه المحاولة تأتي من خلال مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : الارتقاء .

المبحث الثاني : المواءمة .

المبحث الأول

الارتقـــاء

الوضع الراهن الذي يمر به الفكر الإسلامي في حاجة إلى وقفة ، وهـذه الوقفة هـي للتأمـل ووصف المشكلة ، ثم هي كذلك لتلمّس سبُل الخروج منها ولكن كيف بزغت هذه المشكلة ؟ وكيف تفاقمت ؟ إلى أن وصلت إلى وضعها الراهن ، نوضح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : كيف تفاقمت أزمة الفكر الإسلامي ؟ :

في حياة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، اكتمل واجتمع عنـصري الـدين الإسـلامي ، كتاب الله [القرآن الكريم] وسنة رسوله الأمين [الـسنة النبويـة المطهـرة] وخـلال هـذه الفترة العظيمة من التاريخ الإسلامي ، لم يكن " للاختلاف أو التعارض في المـسائل الدينيـة مجال ، مادام الأصل الذي يُرجع إليه عند التحاكم معلوماً "[1] ، وقد قـال الله تعـالى " فـإن تنازعتم في شـيء فـردوّه إلى الله والى الرسـول "[2] وقـال الله تعـالى " ومـا اختلفـتم في شـيء فحكمه إلى الله "[3] ، كما قال الله تعالى " ونزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شـيء "[4] ، وقـال الله تعالى " ما فرّطنا في الكتـاب مـن شيء "[5] ، وقال الله تعالى " وأنزلنا إليك الـذكر لتـبين للناس ما نُزّل إليهم "[6] ، وقال الله تعالى " إن أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس

---

[1]. السيد سابق ، فقه السنة ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ص ٨-٩ .
[2]. سورة النساء : ٥٩ .
[3]. سورة الشورى : ١٠ .
[4]. سورة النحل : ٨٩ .
[5]. سورة الأنعام : ٣٨ .
[6]. سورة النحل : ٤٤ .

بما أراك الله "[1] ، وقال الله تعالى " اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً "[2] ، وقال الله تعالى " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلّموا تسليماً " .[3]

على هدي الرسول الأعظم ، سار خلفاؤه الراشدون من بعده " ومن بعدهم من القرون المشهود لها بالخير والصلاح ، ولم يقع بينهم اختلاف ، إلاّ في مسائل معدودة ، كان مرجعه التفاوت في فهم النصوص ، وأن بعضهم كان يعلم منها ما يخفى على البعض الآخر " .[4]

وفي مرحلة تالية ، أُغلق باب الاجتهاد ، وألف الناس التقليد والمحاكاة ، وفقدوا الاهتداء بالكتاب والسنة " وصارت الشريعة هي أقوال الفقهاء ، وأقوال الفقهاء هي الشريعة ، واعتُبر كل من يخرج على أقوال الفقهاء مبتدعاً ، لا يوثق بأقواله ، ولا يعتد بفتاويه "[5] ، واتسمت هذه الفترة بثلاثة خصائص ، تمثلت في الآتي :

العكوف على التقليد والمحاكاة .

فقدان الهداية بالكتاب والسنة .

إغلاق باب الاجتهاد .

---

[1]. سورة النساء : ١٠٥ .
[2]. سورة المائدة : ٣ .
[3]. سورة النساء : ٦٦ .
[4]. السيد سابق ، فقه السنة ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص٩ .
[5]. المرجع السابق ، ص ١٠ .

وترتب على المرحلة السابقة ، بخصائصها الثلاثة ما يلي[1] :

- تفرّق الأمة الإسلامية إلى شيَع وأحزاب .

- انتشار البدع ، واختفاء معالم السنن ، وجمود الحركة العقلية ، ووقف النشاط الفكري وضياع الاستقلال العلمي .

- ضعف شخصية الأمة ، وإفقادها الحياة المنتجة ، والقعود بها عن السير والنهوض .

- تسلل الدخلاء إلى صميم الإسلام .

وهكذا فقد " انتهى الأمر بالتشريع الإسلامي الذي نظم الله به حياة الناس جميعاً ، وجعله سلاحاً لمعاشهم ومعادهم ، إلى أن أصبح الاشتغال به مفسدة للعقل والقلب ومضيعة للوقت ، لا يفيد في دين الله ، ولا ينظم من حياة الناس " .[2]

توقف العطاء والاجتهاد في الإسلام عند هذا الحد ، وكفّ الفكر الإسلامي عن التعامل والتفاعل مع الحياة ، التي تعجّ بالحركة والنشاط من حوله ، في ذات الوقت كانت أوربا قد بدأت تفيق من سباتها العميق في عصورها الدامسة [العصور الوسيطة] وبدأت عصور نهضتها وتقدمها ، والتي أُطلق عليها فعلاً [عصر النهضة] وأطلقت العنان لفكرها الذي ظل مكبلاً لمدة ألف عام ، فانطلق نهماً شغوفاً ينشد التطور ، ويتوق إلى التقدم ، وقد كان لذلك الفكر ما أراد ، وولج بأوربا إلى عالم جديد في فكره وحياته .

[1]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[2]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وعندما تيقظ المسلمون ، وقع بصرهم على ما وصلت إليه أوربا ، وما حققته من تقدم وتطور ، فانبهروا بما شهدوا ، وأخذهم ما رأوا ، وانقسم المسلمون على أنفسهم فريقين :

الفريق الأول : انطلقوا دون روية ، واندفعوا دون تعقل ، آمّين مجتمع أوربا الجديد " يسلكون سبيله ، ويقلدونه في خيره وشره ، وحلوه ومره "[1] ولم يتوان أعضاء هذا الفريق عن العمل على نقل الأفكار والفلسفات والتشريعات والنظم وأنماط الحياة بكل ما لها وما عليها ، ولم تلبث أنماط الحياة الغربية ، أن هيمنت على كافة نواحي الحياة في المجتمعات المسلمة وبدأت تلك المجتمعات تعاني الأمرّين ، وكادت صلاتها بماضيها تتبدد وروابطها بتراثها تتقطع .

الفريق الثاني : تجمدوا في مكانهم ، " وانطوا على أنفسهم "[2] ، وعكفوا على مواصلة البحث فيما لا طائل من ورائه ولا جدوى ، وانقطعوا عن المشاركة في مستجدات الحياة ومتغيراتها ، وإذا بهم يقدمون برهاناً ساطعاً على أن شريعة الإسلام لا تجاري التطور ، ولا تتمشى مع الزمن ، وكان من شأن هذا البرهان أن يؤدي إلى نتيجتين أحلاهما مُرة :

– النتيجة الأول : أصبح اللجوء إلى الأيديولوجيات والفلسفات الدخيلة أمراً مبرَّراً منطقياً ، بل أصبح إحدى الضرورات ، لإنقاذ المجتمع المسلم من التخلف والجهل .

– النتيجة الثانية : لم يعد التفرنج والتغرُّب الفكري والسلوكي عاراً على المسلمين ، بل أصبح مدعاة للفخر والاعتزاز ، حيث أن المتفرنجين والمتغربين فكرياً وسلوكياً ، تمكنوا من إقناع أنفسهم ، وإقناع غيرهم ، بأنهم منقذو هذه الأمة ورواد تقدمها .

---

[1]. المرجع السابق ، ص ١١ .
[2]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وانتهى الأمر بالفكر الإسلامي إلى وضعية مؤسفة ، تبلورت في الآتي :

التحول عن القضايا الكلية والأصول العامة ، إلى المسائل الفرعية التافهة ، ورسخ في ذهن المتفتحين من علماء المسلمين ، أن الفكر الإسلامي والبحث في قضاياه لم يعد إلاّ من قبيل إضاعة الوقت والجهد ، وانصرف الكثيرون إلى أمور أخرى أجدى نفعاً .

في هذا الجو المعتم الموبوء بالتخلف والانحطاط ، تسلّل الدخلاء من مرضى القلوب والعقول إلى صفوف المفكرين المسلمين ، ومعهم أفكار دخيلة على الإسلام ، وقد ساعد ذلك على الإساءة إلى الدين الإسلامي ، وطريقة تعامله مع قضايا العصر ومستجدات التطور .

أُغلق باب الاجتهاد في الإسلام ، ولم يعد أحد يملك الجرأة على التجديد ، وواصل الجامدون الانكفاء على ما افرزه الدخلاء .

قيام الدول الأجنبية — الغربية والشرقية — ببث أيديولوجيات دخيلة على المجتمعات المسلمة ، وأقرنت ذلك بحملة دعائية شرسة ، تصف التراث الإسلامي بالعقم ، وتجرده من صلاحيته للتطبيق كأيديولوجية ونظام .

تشجيع حكومات الدول الإسلامية لحركات النقل من الخارج ، وتشجيع المفكرين على استيراد تلك الأفكار والترويج لها ، ووضعها موضع التطبيق .

ثانياً : أزمة الفكر الإسلامي فيما يتعلق بالسياسة والحكم :

سبق لنا في موضع سابق أن أوضحنا كيف تعامل القرآن والسنة مع الظاهرة السياسية وكيف جاء الفكر البشري إزاء هذه الظاهرة ، قميئاً هزيلاً ، يموج بالاضطراب ، ويتصف في

كثير من الأحيان بالغموض ، وقد اتسم الفكر الإسلامي فيما يتعلق بالسياسة والحكم بنفس السمات التي اتسم بها الفكر الإسلامي عموماً ، والتي فرغنا لتوّنا من رصدها ، ونظراً لاختصاصه بإحدى أهم جوانب الحياة الإنسانية فقد تفرد ببعض السمات التي نرى من الضروري تناولها :

لقد أقدم كثير من الباحثين في مجال الظاهرة الاجتماعية ، على الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية في دول أوربا والولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفياتي ، وقد أصيب هؤلاء الدارسون بالانبهار والإعجاب بنمط الحياة في هذه المجتمعات ، والأفكار والفلسفات التي تسودها والنظم السياسية التي تطبقها ، وقد أعقب حالة الانبهار والإعجاب اقتناع بهذه المنظومة من الأيديولوجيات والنظم ، تحول في معظم الأحوال إلى اعتناق ، تطور إلى اعتقاد ، وقد عُرفت هذه الظاهرة بظاهرة التغرُّب ، وقد ترتب على هذه الظاهرة نتائج عديدة ، تركت أثارها السيئة على الفكر الإسلامي في الدول الإسلامية .

صاحب حركة الابتعاث وظاهرة التغرُّب حركة ترجمة واسعة النطاق ، قام بها المبتعثون والدارسون أنفسهم ، انطلاقاً من إلمامهم بلغات الدول المقيمين فيها ، شملت هذه الحركة الأفكار والفلسفات والنظم السياسية ، وقد رسخ في ذهن العامة أن ترجمة تلك الفلسفات والنظم والأفكار يعني الإعجاب بها والرغبة في تطبيقها ، وكان ذلك هو نفس رأي وهدف الكثير من المترجمين ، وقلة قليلة منهم التي تمثل هدفها الأساسي في الرغبة المجردة في الإطلاع على ثقافات ومعارف الآخرين .

بفعل العاملين المتقدمين أقدم الكثير من الدول الإسلامية على نقل وتطبيق نماذج من النظم السياسية الأجنبية ، وذلك لسببين :

– السبب الأول : عدم وجود بدائل نابعة من الفكر الإسلامي ، الذي بدا في ذلك الوقت مهلهلاُ ، وغير قادر على تقديم البديل الملائم .

– السبب الثاني : إعجاب المجتمعات الإسلامية ، شعوباً ومثقفين ، بنماذج النظم السياسية والاقتصادية الأجنبية ، سواء أكانت فردية أو شمولية .

عدم قيام حالة من التآلف بين الفلسفات والنظم المستوردة ، وبين المجتمعات الإسلامية ، في الوقت الذي وجدت حالة من الاغتراب بين المواطن ونظامه السياسي والقانوني ، وهذا ما يفسر حالة الفوضى وعدم الاستقرار والتغيير الأيديولوجي والنظمي المستمر ، داخل تلك المجتمعات .

كان هذا هو حال الفكر الإسلامي فيما يتعلق بالظاهرة الاجتماعية ، ومن ثم فإن البحث في هذه الظاهرة المهمة ، يستوجب الخروج من الأزمة التي انزلق إليها الفكر الإسلامي بوصفه السابق ، والخروج من تلك الأزمة يعني الارتقاء فوق مستوى الواقع وذلك الارتقاء لابد أن يتم على ثلاثة مرتكزات : الارتقاء بالمفكر ، والارتقاء بالمنهج والارتقاء بأدوات التحليل ، والتي سنفصلها فيما يلي :

* الارتقاء بالمفكر :

المفكر هو أهم مرتكزات الارتقاء فوق مستوى الواقع ، فالمفكر هو الباحث في الظاهرة الاجتماعية ، والمتحمل لعبء التقاط واستنباط الظاهرة الاجتماعية من مصدري التشريع الإسلامي ، وكذا في الممارسات التي رصدها التاريخ الإسلامي في عهد النبوة الزاهر ، وفي

عهد الخلفاء الراشدين وتابعيهم ، قبل أن تخرج تلك الممارسات عن إطار مرجعها الأصولي الذي وُضعت قواعده في عهد النبوة الزاهر .

والمفكر الباحث الذي يؤول على نفسه ، أن يبحث في الظاهرة الاجتماعية وعناصر الوجود الإنساني ، عليه قبل أن يشرع في ذلك البحث ، أن يقوم بعدة عمليات تأهيلية ، يتمثل أهمها في الآتي :

– على المفكر الباحث في عناصر الوجود وأوجه النشاط البشري ، أن يتجرد من المفاهيم والأحكام المسبقة التي استقرت في ذهنه وضميره ، حول نماذج الممارسات العملية في المجتمعات الأجنبية ، والتي أضفي عليها صفة النموذجية ومسحة المثالية سواء تم إقناعه بهذه الأحكام ، أو توصل إليها ، نتيجة لإتباع منهج بحث خاطئ وأدوات تحليل غير سليمة .

– على المفكر الباحث في عناصر الوجود الإنساني وأوجه النشاط البشري ، أن يتجرد كذلك من المفاهيم والأحكام المسبقة ، التي استقرت في ذهنه وضميره ، حول الإسلام كإطار عام وشامل ، يستوعب كافة الظواهر الإنسانية ، ومفاد تلك الأحكام " أن الإسلام دين وشعائر فقط وليس حياة وشرائع " .

– على المفكر الباحث في أوجه النشاط الإنساني ، أن يدرب عقله ، ويمرن فكره ، على إمكانية استخدام منهج للبحث ، وأدوات وقواعد للتحليل ، تتفق مع طبيعة الإسلام كإطار عام ، ومرجع نهائي للظاهرة الاجتماعية محل البحث والدراسة .

– على المفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية ، أن يبدي استعداده الروحي والوجداني ، وما يتطلبه ذلك الاستعداد من قوة عقيدة ، واتساع أفق ، ورحابة صدر وقدرة فائقة على البحث ، ومقدرة متميزة ، على تتبع الظاهرة الاجتماعية ، بمعانيها ومضامينها ، التي قد تختلف شكلاً وهيكلاً ، وتتفق مضموناً وجوهراً .

– على المفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية ، أن يتقن ويجيد عمليات الرجوع إلى التفاسير الخاصة بالقرآن الكريم ، قديمها وحديثها وصحاح جوامع الحديث الشريف ، وأمهات كتب السيرة النبوية ، وسير الصحابة والتابعين ، وكتب التاريخ الإسلامي في عصوره الزاهرة ، التي استخدمت مناهج بحث موضوعية ، وأدوات وقواعد تحليل محايد .

– على المفكر الباحث في عناصر الوجود الإنساني وأوجه النشاط البشري ، في حالة قيامه بتحليل الوقائع والممارسات ، أو الأجهزة والتنظيمات ، خلال فترات حكم بعينها ، أن لا يتعامل مع تلك الوقائع والممارسات ، والأجهزة والتنظيمات ، بليّ عنقها ، واستدعائها إلى عصرنا ، ولكن بالسفر عبر الزمن ، والعودة إليها في عصرها وتحليلها بأدوات تحليل تتواءم مع ذلك العصر ، ولا تغفل العامل الزمني .

* الارتقاء بالمنهج :

منهج البحث من أهم العوامل التي تساعد المفكر الباحث على القيام بمهمته بتفوق واقتدار وكفاءة وفعالية ، ويحتاج البحث في عناصر الوجود الإنساني والظاهرة الاجتماعية ، إلى مناهج بحث ذات طبيعة خاصة ، ويتمثل أهم تلك المناهج في الآتي :

– مناهج تفسير القرآن الكريم : تتعدد مناهج تفسير القرآن الكريم ، الذي يتوجب على المفكر الباحث الاستعانة بها ، عندما يرجع إلى كتاب الله ، بوصفه المرجع النهائي للبحث في الظاهرة الاجتماعية ، ومن أهم مناهج التفسير :

○ التفسير حسب المعاني الخاصة بظاهر النص ، ويغلب على التفسير اقتصاره على إيضاح المعاني اللغوية للألفاظ والعبارات الواردة في آيات الذكر الحكيم .

○ التفسير حسب أسباب نزول الآيات ، وهذا التفسير يتجاوز إيضاح المعاني اللغوية للألفاظ والعبارات ، إلى أسباب نزول الآيات ، كما ورد في صحيح أحاديث الرسول الكريم ، وروايات كبار الصحابة والتابعين .

○ التفسير الذي يجمع بين المنهجين السابقين ، ويضيف إليهما شروحاً حول ما يتجاوز خصوصية أسباب النزول إلى عمومية المعاني ، وشمول الخطاب ، إلى سائر الحالات الشبيهة وعموم المسلمين .

– صحاح جوامع الحديث الشريف : الرجوع إلى جوامع الحديث الشريف ، واختيار صحاحها ، من المصادر التي يعتمد عليها ويعتد بها كثاني مصدر بعد كتاب الله ، لدراسة وتحليل موقف الإسلام تجاه عناصر الوجود الإنساني وأوجه النشاط البشري .

– كتب السيرة النبوية : الوصول إلى الأفعال ، وتحليل السلوكيات والممارسات ، ودراسة التنظيمات والأجهزة ، التي وُجدت في عهد رسول الله الزاهر ، لا يتم إلا من خلال الرجوع إلى أمهات كتب السيرة النبوية ، وهي تمثل مصدراً مهماً من مصادر الإسلام في دراسة الظاهرة الاجتماعية وعناصر الوجود البشري .

– كتب سير الصحابة ، وتاريخ الخلافة الراشدة : كتب سير الصحابة من أهم مصادر استقاء المعلومات حول السلوكيات والممارسات ، الخاصة بالتطبيقات العملية للجانب التطبيقي السلوكي في الظاهرة الاجتماعية ، كذلك من أهم الفترات في التاريخ الإسلامي ، التي ازدهرت فيها الأفكار النظرية ، وأينعت الممارسات العملية للنظرية الاجتماعية الإسلامية ، هي فترة الخلافة الراشدة ، ومن ثم فالرجوع إلى تلك الفترة ، ودراسة ما احتوته من أفكار ونظريات ونظم ، بدقة بالغة ، وموضوعية شديدة ، والإطلاع على سير الصحابة ، واستنباط ما ورد فيها من نماذج وأمثلة ، كل ذلك يعد ضرورة ملحة ، لا بديل عنها للمفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية وعناصر الوجود الإنساني في الإسلام .

• الارتقاء بأدوات وقواعد التحليل :

المفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام ، إضافة إلى ما يحتاج إليه من منهج بحث راقي ، يتواءم مع طبيعة الدين الإسلامي الفذة ، يحتاج كذلك إلى أدوات وقواعد تحليل ، قادرة على استنباط جزئيات ودقائق تلك الظاهرة ، من مصادر التشريع والفكر الإسلامي المختلفة ، وتتمثل أهم تلك الأدوات والقواعد في الآتي :

– دقة الملاحظة والصبر والأناة والمثابرة : يحتاج البحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام ، من المفكر الباحث ، إلى دقة ملاحظة ، وهمة عالية ، وعزيمة قوية ، وصبر وأناة ، حتى لا يصيبه الملل ، أو يأخذ منه الإجهاد ، أو يعتريه التواكل .

– لا اجتهاد مع النص : إذا كان هناك نص من القرآن الكريم ، أو الحديث الصحيح ، عندئذ لا ينبغي أن يكون هناك مجال للاجتهاد ، ويتم اللجوء إلى النص والاكتفاء به لإتمام التحليل ، فحسبنا النص دليلاً .

- الإجماع : يعني الإجماع في مجال البحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام ، إجماع الآراء المشهود لها بالعلم والاطلاع والاتزان والصلاح ، وثقة الآخرين ، ويكفي اجتماع تلك الآراء حول أمر بعينه ، أو رأي بذاته ، للأخذ به واعتماده .

- في الاستشهاد : عند الاستشهاد بآيات القرآن الكريم ، لا ينبغي فصل الآية عن سياقها ، أو الاستشهاد بصدرها دون عجزها ، أو بعجزها دون صدرها .

- رفض الغريب : ينبغي عدم اللجوء إلى غريب التفسير ، أو الحديث ، أو الرواية أو التحليل ، حتى ولو كان ذلك الغريب سيحقق هدف البحث ، ويثبت ما يذهب إليه .

- الحالة الخاصة التي يُقصد بها عمومية الخطاب : ينبغي التنبه والالتفات إلى الحالات الخاصة بأسباب نزول الآيات القرآنية ، والتي يُقصد بها عمومية الخطاب إلى كافة المسلمين ، فهذه الحالات دائماً ما تقرر أحكاماً ، وتقرّ توجيهات ، وتنظم ممارسات ، وتضبط سلوكات ، وتضع قواعد وقوانين .

- القياس : القياس في البحث ، يعني سحب الحكم في حالة بعينها ، وإطلاقه على حالة أو حالات أخرى ، مع اشتراط التجانس بين الحالة الأولى والحالات الأخرى ، ولهذه الأداة أو القاعدة أهمية كبيرة في البحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام .

- في العلاقة بين الخاص والعام : ينبغي التدقيق في الوقائع التي يتم فيها سحب صفات وأحكام الخاص لإطلاقها على العام ، حيث أن هذه العملية تتطلب مهارة من الباحث ، في التقاط أوجه الشبه والتماثل التي عادة ما تخدع الكثيرين ، بما ينعكس على سلامة الأحكام .

- في العلاقة بين الجزء والكل : كذلك ينبغي التدقيق في الوقائع التي يتم فيها الانتقال من الجزء إلى الكل ، كما في القاعدة السابقة .

- ما لم يرد فيه نص : ما لم يرد فيه نص قرآني ، أو حديث صحيح ، أو رواية ثابتة عن التابعين ، أو فكر المفكرين الثقاة ، فيخضع للتحليل الموضوعي المحايد ، الذي يتفق مع الفطر السليمة ، والعقول الراجحة ، والنفوس السوية .

المبحث الثاني

المواءمـــــة

المواءمة هي المحور الثاني من محوري إشكالية الفكر الإسلامي المعاصر والمواءمة تعني إيجاد حالة من التلاقي والعناق بين الفكر الإسلامي والواقع المعاصر ، وهذا التفاهم والتناغم بين الفكر الإسلامي والواقع ، ينفي عن ذلك الفكر تهم الانعزالية والجمود والانغلاق ، ويوضح حقيقته المتمثلة في قدرته على التأقلم والتكيف ، ويثبت ما له من خاصية التعامل والتفاعل مع كل زمان ومكان ، وكذلك فذلك التناغم يبرهن على أن الواقع المعاصر لا يمكن أن يستعصي على الفكر الإسلامي ، فيمكن أن يتحول إلى مادة طيّعة قابلة للتشكل والتحوير وفقاً لما جاء في شريعة الإسلام ، ونوضح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : الفهم الكلي الشامل للتصور الإسلامي :

تبدأ المواءمة من خلال عملية جذرية تهدف إلى الفهم الكلي الشامل المتكامل للعقائد والقيم والمفاهيم التي يقوم عليها التصور الإسلامي ، ويتم ذلك الفهم من خلال عملية ربط بين التوحيد والفقه ، أي التشريع والمعاملات .

وذلك يعني أن تكون العقائد والقيم والمفاهيم الإسلامية الأساسية ، التي تقوم على مبدأ التوحيد ، هي التي تحكم المعاملات والتنظيم الاجتماعي وتوجههما ، وتقر ضوابطهما القانونية على هذا التفاعل والترابط .

ثانياً : وضع الواقع المعاصر في إطاره الإسلامي :

كذلك تتمثل أهم جزئيات عملية المواءمة في جعل الفكر الإسلامي المعاصر منطلقات إسلامية ، تبدأ من الواقع المعاصر لتضعه في إطاره الإسلامي المناسب ، ويمكن القيام بهذه الجزئية من خلال الآتي :

ه مستلزمات التعامل مع الواقع المعاصر :

للتعامل مع الواقع المعاصر مستلزمات معينة ، ينبغي على الفكر الإسلامي المعاصر التنبه إليها ، والالتزام بها ، وتتمثل هذه المستلزمات في الآتي :

– وضوح الرؤية العقائدية : يتطلب وضوح الرؤية العقائدية أن تكون رؤية المفكر واضحة جلية ، غير متداخلة مع رؤى عقائدية أخرى ، منقولة أو موروثة ، كما ينبغي أن يدرك جيداً ماذا يريد من عقيدته ، وما هي القضايا التي يبحث عن معالجة عقيدته لها ، والتأكد من أن تلك الظواهر واقعية ، وذات شأن وتأثير في الواقع المعاصر ، وليست ظواهر وهمية أو هامشية من الصعب ضبطها ، والتثبت من ماهيتها ، كذلك ينبغي أن يمتلك المفكر شفافية وقناعة بأن العقيدة الإسلامية ، من السعة والرحابة بما يمكّنها من استيعاب قضايا العصر ، والتعامل مع الواقع المعاصر .

– نقاء المعتقدات : كذلك يلزم للتعامل مع الواقع المعاصر ، تنقية الأصول العقيدية من الشوائب والآراء والأفكار التي لحقت بها ، وغلّفتها خلال فترة الجمود الفكري الإسلامي ، كما ينبغي تجريد الأصول العقيدية من التفسيرات والتأويلات الدخيلة ، التي جاءت مع موجات الاستشراق .

– سلامة الممارسات الإسلامية : كذلك يعد من مستلزمات التعامل مع الواقع سلامة الممارسات الإسلامية ، وضمان سلامة الممارسات الإسلامية ، يتم من خلال الآتي :

○ من خلال دراسة الفترات التاريخية ، التي اتسمت بسلامة الممارسات الإسلامية أو الاستشهاد بتلك الفترات ، مثل عهد النبوة وعهد الخلفاء الراشدين .

○ من خلال الدعوة إلى ممارسات إسلامية سليمة ، قائمة على قواعد وأصول ، مستقاة من المصادر الأصلية للشريعة الإسلامية .

• التعامل مع المستجدات وحقائق الواقع المعاصر :

لكي نجعل من الفكر الإسلامي المعاصر منطلقات إسلامية ، تبدأ من الواقع المعاصر ، وتضعه في إطاره الإسلامي المناسب ، ينبغي التعامل مع ذلك الواقع ومواجهته بواقعية وموضوعية ، وليس برفض ذلك الواقع أو إنكار وجوده ، ويتم التعامل مع مستجدات وحقائق الواقع المعاصر ، كالآتي :

– التعامل مع الأفكار والفلسفات : الأفكار والفلسفات الاجتماعية المطروحة الآن على أرض الواقع ، تحتاج إلى دراسة مستفيضة ، وتحليل دقيق ، حتى يمكن الوقوف على ماهيتها ، وحتى يسهل بالتالي التوصل إلى صياغة أفكار وفلسفات بديلة ، اعتماداً على مصدري الشريعة الإسلامية [القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة] .

– التعامل مع القوانين والتشريعات الموضوعة : أما بالنسبة إلى القوانين والتشريعات الموضوعة ، فينبغي التعامل معها من خلال الرجوع إلى مصادرها وأهدافها ، حتى يمكن صياغة واستنباط المماثل لها ، والذي يمكن أن يقوم بدورها كبديل لها

– التعامل مع النظم السياسية : وفيما يتعلق بالنظم السياسية ، فالنظم السياسية الكائنة بمعظم الدول الإسلامية ، هي نظم مستوردة ، وهي في أغلبها مزيج من النظم ذات المذهب الفردي ، والأخرى ذات المذهب الشمولي ، وهذه النظم تحتاج إلى مراجعة شاملة ، لتحديد هويتها ومنابعها .

* الفكر الإسلامي المعاصر ، وصياغة البدائل :

ثم نصل إلى أهم مراحل المواءمة ، بين الإسلام بشريعته وفكره ونظمه ، وبين الواقع المعاصر بكل ما له وما عليه ، وتتبلور هذه المرحلة الحساسة والخطيرة ، في القيام بعملية صياغة شاملة ، لما يأتي :

– صياغة نظرية إسلامية : يمكن للفكر الإسلامي المعاصر ، صياغة نظرية سياسية إسلامية ، منطلقاً أساساً من هذا الفكر ، فالإسلام من الخصب والعطاء بما يجعل منه نبعاً لا ينضب ، وذخراً لا ينفد ، من الأصول والقيم والمبادئ ، في مجال السياسة والحكم .

– استنباط القوانين والتشريعات : يدّعي الكثيرون بأن الإسلام ليس لديه المقدرة على إمداد وتزويد الحياة العصرية باحتياجاتها ، وعناصر كيانها وانتظامها ، من التشريعات والقوانين ، والرد على تلك الدعاوى الداحضة ، لا يتم إلا من خلال تقديم الطرح الإسلامي ، لتنظيم كافة نواحي ومجالات الحياة العصرية .

– تخطيط النظام الإسلامي : لم يضع الإسلام نظاماً محدداً ذاتاً وصفةً ، ولكنه وضع الأصول والقواعد ، وترك لأبناء الأمة تخطيط ذلك النظام ورسمه بما يتواءم مع ظروف المجتمع ، ومتغيرات ومستجدات العصر ، وعليه يجب على المفكرين المسلمين الاجتهاد ، في إرساء قواعد نظام إسلامي ، يستمد عناصره وأساسياته من الإسلام بأصوله وفروعه .

الفصل الثالث

أصول السياسة والحكم في الإسلام

تبدو أهمية عمليتي الارتقاء والمواءمة — التي سبق دراستهما في الفصل السابق — عند تناول أصول السياسة والحكم في الإسلام في هذا الفصل ، فالظاهرة السياسية هي السياسة في أوسع معانيها ، والسياسة قد تكون أكثر تحديداً ، وتركيزاً ، وأقرب إلى فهم واستيعاب المتلقي ، ويزيد وضوح معنى لفظة السياسة ، إذا أضفنا إليها لفظة الحكم ، وقد اعتاد الكثير من المفكرين المسلمين المعاصرين ، استخدام لفظتي السياسة والحكم ، لدلالة على الظاهرة السياسية .

والارتقاء والمواءمة قد يفرضان على الباحث ، وهو بصدد دراسة أصول السياسة والحكم في الإسلام ، القيام بالآتي :

أولاً : الرجوع إلى المصادر الأصلية ، للسياسة والحكم في الإسلام وهما :

التوحيد

والشيرعة

ومن شأن الرجوع إلى تلك المصادر الأصلية ، استبعاد وإزاحة ، أي وسيط أو حائل يعوق الوصول إليها ، بشكل مباشر ، والبحث فيها ، والاستنباط منها .

ثانياً :عدم تشويه الذهن ، وتعكير الإدراك ، بأفكار وفلسفات ، تسيء إلى المصادر الأصلية ، وتقلل من شأنها .

وتتمتع أصول السياسة والحكم في الإسلام ، بأكثر من صفة :

أولاً : الخلود والأبدية : حيث تتمتع مصادر التشريع الإسلامي ، بالخلود والأبدية والصون من العبث والتحريف ، وهذا يعني أنها ذات طبيعة خاصة ، لا تقارن بمثيل أو شبيه ، ومن شأن كل ما يُستنبط منها ، أو يتفرع عنها ، أن يتسم بنفس السمات والصفات.

ثانياً : الكمال والمثالية : كذلك تتمتع مصادر وأصول السياسة والحكم في الإسلام ، بالكمال والمثالية ، فهي تقدم للظاهرة السياسية ، الأصول والقواعد والعموميات ، وتترك لذوي الشأن والمختصين ، وضع التفاصيل والجزئيات .

في هذا الفصل نتناول أصول السياسة والحكم في الإسلام ، وهذه الأصول — كما سبق الإيضاح — هي المصادر الأساسية التي يمكن للمفكر الباحث أن يلتقط منها الأطر العامة ويستنبط منها الكليات والأصول ، ويأتي هذا الفصل في مبحثين ، على النحو التالي :

المبحث الأول : التوحيد .

المبحث الثاني : الشِرعة .

المبحث الأول

التوحيــــد

التوحيد هو الأصل والأساس والمصدر ، لكل الأديان والشرائع ، المنزَّلة من عند الإله الخالق المعبود ، والتوحيد هو كذلك مصدر رئيسي للظاهرة السياسية ، بوصفها جزءاً من كلية الوجود الإنساني ، ومظهراً من مظاهر الحياة البشرية ، ودليلاً على تطورها ويمكن تناول العلاقة بين مبدأ التوحيد والظاهرة السياسية في شمولها وعموميتها ، من خلال الآتي :

أولاً : في التوحيد :

التوحيد هو إفراد الله بالألوهية والربوبية ، فهو الخالق الواحد ، لا شريك له في ملكه ، ولا معقب على حكمه ، وتفصيل ذلك في الآتي :

* التوحيد هو غاية كل الأديان والرسالات :

لقد خلق الله الخلق ، ثم أرسل الأنبياء والرسل ، لهداية الخلق إلى توحيد الله وإفراده بالألوهية والربوبية ، وتجسدت الغاية النهائية لكل الأديان والرسالات في إقرار مبدأ التوحيد بين البشر ، وقد جاء قول الحق تبارك وتعالى ليُقر هذه الحقيقة " إنّا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً وإن من أمة إلاّ خلا فيها نذير * وإن يكذبوك فقد كذب من قبلهم جاءتهم رسلهم بالبينات وبالزبر وبالكتاب المنير "[1] ، ويقول الله تعالى " وما نرسل المرسلين

---

[1]. سورة فاطر : ٢٤ و ٢٥ .

إلاّ مبشرين ومنذرين فمن آمن وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون "[1] ، وقال جلّ وعلا " لكل أمةٍ رسول فإذا جاء رسولهم قُضي بينهم بالقسط وهم لا يظلمون "[2] ، وقال تعالى " وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم "[3] ، وقال تعالى " وما أرسلنا قبلك إلاّ رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون "[4] ، وقال تعالى " لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز "[5] .

وإذا كان التوحيد هو غاية الأديان والرسالات ، فإن من يقر بمبدأ التوحيد يؤمن بشيرعة الله ، ويعتنق تعاليم أنبيائه ورسله ، ويصدّق بكل ما جاء من عند الله ويسلّم نفسه له ، ويتبع الأحكام التي تنظم علاقة الناس بخالقهم ، وعلاقتهم ببعضهم البعض .

* التوحيد المطلق ونفي الشريك :

التوحيد يعني أنه لا معبود بحق سوى الله ، ويقول عز وجل " قل إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم ديناً قيماً ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين * قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العلمين * لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين * قل أغير الله أبغي رباً وهو رب كل شيء ولا تكسب كل نفس إلاّ عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ثم إلى ربكم مرجعكم فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون "[6] ، ويقول تعالى " وقل الحمد لله الذي لم

[1]. سورة الأنعام : ٤٨ .
[2]. سورة يونس : ٤٧ .
[3]. سورة إبراهيم : ٤ .
[4]. سورة الأنبياء : ٧ .
[5]. سورة الحديد : ٢٥ .
[6]. سورة الأنعام : ١٦١-١٦٤ .

يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبّره تكبيراً "[1] ، ويقول جلّ وعلا " الذي له ملك السماوات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدّره تقديراً "[2] .

ثانياً : الهدف من وجود الإنسان في الكون :

لقد خلق الله كل شيء في الكون وقدّره تقديراً ، ولم يخلق أي شيء دون هدف أو غاية ويقول تبارك وتعالى " وإن من شيء إلاّ عندنا خزائنه وما ننزّله إلاّ بقدرٍ معلوم "[3] ، وقال تعالى " إنا كل شيء خلقناه بقدر "[4] ، ويقول تعالى " ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق وما كنا عن الخلق غافلين "[5] ، ويقول " أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون * فتعالى الله الملك الحق لا إله إلاّ هو رب العرش الكريم "[6] .

ولقد قدر الحق تبارك وتعالى للإنسان هدفاً محدداً في هذا الكون ، خلقه من أجله ، وسخر له كل موجوداته ، ويتحدد هذا الهدف من خلال الآتي :

* عبادة الله الواحد الأحد :

خلق الله الإنسان لهدف سام وعظيم ، هو عبادة الله والواحد الأحد " إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون "[7] ، وقال تعالى " وما

---

1. سورة الإسراء : ١١١ .
2. سورة الفرقان : ٢ .
3. سورة الحجر : ٢١ .
4. سورة القمر : ٤٩ .
5. سورة المؤمنون : ١٧ .
6. سورة المؤمنون : ١١٥-١١٦ .
7. سورة يوسف : ٤٠ .

خلقت الجن والإنس إلاّ ليعبدون "[1] ، ويقول جلّ وعلا " وما أمروا إلاّ ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة "[2] ، ويقول " قل هو الله أحد * الله الصمد * لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفواً أحد " .[3]

* إعمار الأرض :

لكي يتمكن الإنسان من أداء مهمته التي خُلق من أجلها ، وهي عبادة الله الواحد الأحد استخلفه الله في الأرض ، وسخر له كافة الموجودات ، وإذا كان الإنسان قد استُخلف في الأرض لإعمارها ، فهو في محل اختبار وابتلاء من الله سبحانه وتعالى ، ليقيم عليه الحجة أيؤمن أم يكفر " وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم "[4] ، ويقول " وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنّهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكّنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً " .[5]

* إقامة شرع الله :

مكّن الله للإنسان في الأرض ، وسخّر له كثيراً من مخلوقاته ، ليعمُر الأرض ، ويكثِر من الحرث والنسل ، وتزدهر الحياة ، وتينع المدنيات والحضارات ، وتحتاج هذه الحياة وما عليها من مدنيات وحضارات إلى تصريف شئونها وترتيب أمورها ، ولا يكون ذلك إلاّ بإقامة شرع الله ، والعمل بكتابه ، وتعاليم أنبيائه ورسله ، الذين أرسلهم مبشرين برضاه

[1]. سورة الذاريات : ٥٦ .
[2]. سورة البينة : ٥ .
[3]. سورة الإخلاص .
[4]. سورة الأنعام : ١٦٥ .
[5]. سورة النور : ٥٥ .

وثوابه مَن لزِم طاعته ، ومُنذرين من غضبه وعقابه مَن ضلَّ وعَصى " الذين إن مكّناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور "[1] .

* الدعوة إلى دين الله :

لم تقتصر مهمة المجتمع المسلم على عبادة الله الواحد الأحد ، وإعمار الأرض ، وإقامة شرع الله ، ولكن للمجتمع المسلم مهمة أخرى ، لا تقل أهمية عما تقدم ، ألا وهي الدعوة إلى دين الله ، ونشره بين الخلائق ، ويتم ذلك من خلال أسلوبين :

– الأسلوب الأول : تقديم القدوة الصالحة والأسوة الحسنة ، التي تعكس طبيعة الإنسان المسلم ، وهذا الأسلوب يعرف بأسلوب " تقديم الأنموذج " وهذا الأسلوب يجذب غير المسلم للإسلام ، إعجاباً وتقديراً للسلوك الإسلامي وأخلاقه " ولا تجادل أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن إلاّ الذين ظَلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أُنزل إلينا وأُنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون "[2] .

– الأسلوب الثاني : الدعوة بتوجيه الخطاب المباشر إلى غير المسلمين ، لتعريفهم بالإسلام ، ودعوتهم للدخول فيه " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضلَّ عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين "[3] .

---

[1]. سورة الحج : ٤١ .
[2]. سورة العنكبوت : ٤٦ .
[3]. سورة النحل : ١٢٥ .

ثالثاً : الظاهرة السياسية ومبدأ التوحيد :

يلتقي مبدأ التوحيد مع الظاهرة السياسية في أكثر من نقطة التقاء ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

* الله هو المشرّع :

الله هو الإله الواحد الأحد ، خالق الخلق ومدبر شئونهم ، والأعلم بهم " ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد "[1] ، وقد خلق الحق تبارك وتعالى نواميس الكون وسنن الحياة ، بما يتواءم مع النفس البشرية ، ويصلح من شئونها ، ويجعلها تعيش وترتقي كما أراد الله لها .

وقد أنشأ الله في كونه مجموعة من القوانين ، تقوم جميعها على حفظ نظام الكون ، بما يضمن استمرار الحياة ، وتتمثل هذه القوانين في :

– القانون الأزلي : وهو قانون الله الأزلي ، الذي يحكم ويسيّر هذا الكون ، ويعكس هذا القانون إرادة الخالق ومشيئته في خلقه .

– القانون الطبيعي : وهو قانون الفطرة السليمة والعقل السوي ، والذي يعرفه كل مؤمن ويتّبعه ، وهو جزء من القانون الأزلي ، أوحاه الله إلى خلقه من بني آدم ، فالإنسان هو الوحيد من مخلوقات الله الذي يتمتع بالعقل والبصيرة ، ومن ثم بمعرفة القانون الطبيعي .

---

[1] سورة ق : ١٦ .

– القانون الإلهي : وهو عبارة عن التعاليم والمبادئ المنزَّلة من عند الله سبحانه وتعالى لحكم وتسيير شئون خلقه ، وتوضيح ما يجب عليهم عمله ، ويتجسد القانون الإلهي فيما جاء في الكتب السماوية المنزَّلة على الأنبياء والرسل .

إضافة إلى القوانين الثلاثة سابقة الذكر ، هناك قانون آخر يضعه البشر ، لتسيير أمورهم وترتيب حياتهم ، بما يكفل تحقيق الخير والمصلحة العامة للمجتمع ، وذلك فيما لم يرد فيه نص من قوانين الله سبحانه وتعالى ، وهو سبحانه إنما ترك تنظيم هذه الأمور وتسييرها بما يتواءم مع متطلبات حياة الناس ذات الطبيعة المتغيرة والمتبدّلة ، وتقاس درجة صلاح القانون الوضعي بمدى التزامه بالقوانين الأسمى ، وخاصة القانون الطبيعي والقانون الإلهي ، فالقانون الوضعي يجب أن ينسجم مع القانونين الطبيعي والإلهي ، وكلما انحرفت القوانين الوضعية عن مبادئ القانونين الطبيعي والإلهي ، كانت فاسدة ووجب إصلاحها بإعادتها إلى إطارها الصحيح والأمثل ، وهو تمشيها مع القانونين الطبيعي والإلهي .

مما تقدم يتضح أن الله هو المشرع في هذا الكون :

○ مباشرة : من خلال قوانينه الأزلية والطبيعية والإلهية ، وهي الأسمى والأعلى .

○ غير مباشرة : من خلال ترك الأغيار والأعراض للبشر ، ينظمونها ويرتبونها بما يتواءم مع ظروفهم ، ومجريات حياتهم وتطوراتها ، وبما ينسجم مع القوانين الأزلية والطبيعية والإلهية ، ولا يخرج عنها ، أو يتعارض معها .

* التوحيد يعني التوحد حول هدف وجود الجماعة :

للجماعة هدف حدّده الخالق ، وطلب من خلقه السعي من أجل تحقيقه ، وقد سبق تحديد ذلك الهدف في الآتي :

- عباد الله .

- إعمار الأرض .

- إقامة شرع الله .

- الدعوة إلى دين الله .

فهل يمكن لمسلم يعتنق مبدأ التوحيد أن يكون له هدف آخر ، يخرج عن نطاق هذه المنظومة المترابطة المتكاملة من الأهداف ؟ إن المجتمع المسلم القائم على مبدأ التوحيد — كما سبق أن أوضحنا — لابد أن يتفق جميع أفراده حول أمرين :

○ الأمر الأول : هو الهدف الذي وضعه الخالق للمجتمع المسلم ، وأمره بل وفرض عليه السعي من أجل تحقيق ذلك الهدف ، وقد سبق لنا تحديد ذلك الهدف في أربعة جزئيات وتناولناه تفصيلاً ، وهذا الهدف لا ينبغي لمسلم أن يخرج عليه ، لأن في الخروج عليه خطورة ، تصل إلى حد الخروج على مبدأ التوحيد والعياذ بالله ، والهدف من خلق الإنسان والمحدد في أربعة أجزاء ، قد نظمته ورتبته القوانين الأزلية والطبيعية والإلهية ، ولا مجال فيها لأي اجتهاد أو تدخل بشري .

○ الأمر الثاني : هو وسائل وأساليب تحقيق ذلك الهدف ، وهذه الوسائل والأساليب منها ما حدده الله وبيّنه وأقرّه ، من خلال القانون الإلهي المنزّل على الرسل والأنبياء ومنها ما ترك تنظيمه وترتيبه لقوانين البشر (القوانين الوضعية) والتي تتمشى وتنسجم مع القانونين الطبيعي والإلهي .

مما تقدم نخلص إلى أن مبدأ التوحيد يعني توحد أفراد المجتمع حول الهدف من خلق الإنسان ، وكذا الوسائل والأساليب التي تحقق ذلك الهدف ، وتحقيق ذلك أن الهدف لا يمكن أن يكون محل خلاف بين أعضاء المجتمع .

أما بالنسبة إلى الوسائل والأساليب ، فقد بين الحق تبارك وتعالى وسائل وأساليب تحقيق كل جزئية من جزئيات الهدف الكلي الشامل ، وذلك وفق التفصيل التالي :

□ بالنسبة إلى :

- عباد الله .
- وإقامة شرع الله .
- والدعوة إلى دين الله .

فقد بيّن الله سبحانه وتعالى وسائل وأساليب تحقيق هذه الأهداف الثلاثة من خلال القانون الطبيعي والإلهي ، وأوضح في كتابه العزيز كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف وقد سبق لنا توضيح ذلك .

□ أما بالنسبة إلى إعمار الأرض ، فقد شاءت إرادة الحق تبارك وتعالى أن يتم تحقيق هذا الهدف عن طريقين :

• الطريق الأول : ما جاء في كتاب الله العزيز تحديداً ، فيما يتعلق بإعمار الأرض من شئون السياسة والاقتصاد والإدارة والحرب ، إلى آخر هذه الأمور .

• الطريق الثاني : ما تُرك لأفراد الجماعة ، ينظمونه ويرتبونه بما يتواءم مع مصلحة المجتمع وظروفه ، وبما يتمشى ولا يتعارض مع كتاب الله وسنة رسوله الكريم .

* الشورى والتشاور فيما ترك دون نص شرعي :

وبالنسبة إلى ما ترك دون نص شرعي ، فقد أتيحت الفرصة بصدده للتشاور والشورى بين أفراد المجتمع ، حكام ومحكومين ، ومن ثم " فإن قيمة الشورى في السياسة والحكم في الإسلام هي نتيجة حتمية وامتداد طبيعي لمبدأ التوحيد في حياة البشر ، وهكذا فهذه الرابطة والامتداد والعلاقة بين قيمة الشورى والسياسة والحكم وبين عقيدة التوحيد وحقيقتها الأزلية في الكون والوجود ، يفتح آفاقاً شاسعة رحبة لمعنى الشورى " .[1]

" ولأن فكر الجماعة المسلمة وكيانها يقوم على أساس مبدأ التوحيد ، فالأمر لا يهدف عند الجماعة المسلمة إلى مطالب وأهواء وغنائم ، ينقسم فيها البشر إلى أغلبية وأقلية ، وإنما هو يتجه ويقصد إلى الحقيقة الخالصة في علاقات الوجود والبشر ، ومن هنا ما كان في تصور هذه الجماعة أن يُهضم حق أو تضيع مسئولية ، لأن طرفاً ما كان قوياً أو كان ضعيفاً " .[2]

[1] د. عبدالحميد أبو سليمان ، السياسة والحكم في الإسلام ، بحث منشور في : أبحاث ووقائع اللقاء الثاني للندوة العالمية للشباب الإسلامي ، الرياض ، ١٩٧٣ ، ص ٣١٩ .
[2] المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

المبحث الثاني

الشِرعـــة

الشِرعة هي المصدر الثاني من مصادر السياسة والحكم في الإسلام ، وسنقوم بتوضيحها فيما يلي :

أولاً : في ماهية الشِرعة :

الشِرعة كما وردت في كتاب الله هي الشريعة ، والشِرعة أو الشريعة تعنى في اللغة الطريق إلى مورد الماء .

وقد وردت الشِرعة في كتاب الله في أكثر من موضع ، فقد وردت بمعني الأحكام والأصول والأسس " وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه ، فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم عمّا جاءك من الحق لكلٍ جعلنا شِرعةً ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون "[1] ، والشِرعة كما وردت في هذه الآية الكريمة ، تعني أصل الدين وأساس العقيدة وجامع أحكامها .

ويقول تبارك وتعالى " شَرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرّقوا فيه كَبُر على المشركين ما تدعوهم

[1]. سورة المائدة : ٤٨ .

إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب "[1] ، وجاءت لفظة " شَرع " بمعنى بَدأ ووضع وثبَّت ، ومنها أن " التشريع " هو الوضع والتثبيت ، و " التشريع " أو " الشرعِة " هي الموضوع والمثبَّت ، والمعنى أن الحق تبارك وتعالى وضع وثبَّت أساس الدين وأصله والحاوي لأحكامه .

ويقول عزَّ وجلَّ " أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم "[2]، أي أن المشركين لهم شركاء وضعوا لهم من الأحكام ما يخالف ما وضعه الله ، وقد جاءت لفظة " شرعوا " في هذه الآية بنفس معناها في الآية السابقة أي وضع أصول الدين وأحكامه .

ويقول عزَّ من قائل " ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون "[3]، والشريعة في هذه الآية تعني ما نزَّله الله على رسوله الكريم من أصول وأحكام الدين الحنيف ، سواء جاء به الوحي قرآناً ، أو سنة الرسول الكريم فعلاً وقولاً وتقريراً .

من الآيات الكريمة التي أوردناها يمكن استنباط معنى الشيرعة وخصائص ذلك المعنى من خلال الآتي :

* الشيرعة هي تشريع الله سبحانه وتعالى صاغه بعلمه وحكمته وطلاقة قدرته ، ونزّله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، عن طريق الوحي في :

---

[1]. سورة الشورى : ١٣ .
[2]. سورة الشورى : ٢١ .
[3]. سورة الجاثية : ١٨

- القرآن الكريم .

- والسنة النبوية المطهرة .

* الشِرعة هي تشريع الله صاغ فيه أصول الدين وأسس العقيدة وأحكامها ، وكتب عليها الخلود والبقاء ، وقدّر لها الأبدية .

* الشِرعة بما تحويه من أصول الدين وأسس العقيدة وأحكامها ، لا خلاف حولها ، ولا جدال بخصوصها ، فهي تعلو ولا يُعلى عليها ، وهي الأسمى والأمثل والأكمل .

* الشِرعة لا يمكن تناولها بالنقص أو الزيادة ، فقد حفظها الله ، وقيَّض لها من عباده من يدافع عنها إلى يوم الدين " إنا نحن نزَّلنا الذكر وإنا له لحافظون "[1] .

* الشِرعة بأصولياتها الدينية وأسسها وأحكامها ، لا ينبغي التعامل معها بالتأويل أو التخريج ، فهي أسمى من ذلك وأجلّ .

* الشِرعة لا اجتهاد إزاءها إلاَّ بالتفسير ، والدعوة إليها ، وهداية الناس إلى نورها وخيرها التي جاءت بهما من عند الله عزَّ وجلّ .

* إن الشِرعة بالمعنى المتقدم هي أصول الدين الإسلامي التي لا تتغير ولا تتطور ، أما عن القواعد والأسس التي تحكم حياة المسلمين فإن الشِرعة بالنسبة إليها تصبح مرادفاً للتشريع الإسلامي الذي لا يمنع من الاجتهاد في تفسير الأصول الدينية تفسيراً مستنيراً وعقلانياً ، وكذا الاجتهاد فيما يتعلق بالفروع والمعاملات بما يجعلها تتمشى مع مصلحة الجماعة .

---

[1]. سورة الحجر : ٩ .

وفي هذا المحل ينبغي التفرقة بين الشريعة والفقه — فلقد سبق أن أوضحنا في تفصيل معنى الشِرعة أو الشريعة — أما الفقه فهو يعني الأحكام التي نزل بها الوحي ، وأعمال المجتهدين في كافة المسائل المتعلقة بحياة المسلمين[1] .

ومن ثم تتضح العلاقة بين الشِرعة والفقه في :

– أنهما يتفقان في اشتمال كل منهما على الأحكام التي وردت بالقرآن والسنة .

– الشِرعة تنفرد بالاشتمال على أحكام العقائد وأصول الدين ، وكل ما ليس فقهاً .

– الفقه ينفرد بالاشتمال على الأحكام الاجتهادية وما يلتحق بها .

ثانياً : الشريعة تحدد معالم الظاهرة السياسية :

أوضحنا سلفاً أن الشريعة لا تعمد إلى الخوض في تفاصيل الفروع والمعاملات والعلاقات بين أعضاء الجماعة المسلمة ، ولكنها تكتفي بوضع الأطر العامة ، وتحديد المعالم والملامح الرئيسية لتلك الفروع والمعاملات والعلاقات ، فأعضاء الجماعة كفيلون بتدارس هذه الأمور ، وصياغة قواعد وضوابط تسييرها وتحقيق أهدافها ، مهتدين في ذلك بالأطر العامة والمعالم والملامح الرئيسية التي حددتها الشريعة .

ولقد تتبعنا كيف حددت الشريعة الإسلامية ، ممثلة في القرآن والسنة ، الملامح الرئيسية والأطر العامة للظاهرة السياسية ، التي هي بمثابة المادة الخام لموضوعات وقضايا السياسة والحكم في الإسلام ، ومن هذه الملامح والأطر يمكن للمختصين في أمور السياسة والحكم

[1]. دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الثالث عشر ، ص ص ٢٢٤-٢٤٤ .

صياغة النظريات السياسية الإسلامية ، ورسم المنهاج أو النظام الذي يضع هذه النظريات موضع التطبيق داخل المجتمع المسلم .

وإذا كانت الظاهرة السياسية هي إحدى الظواهر القديمة المرتبطة بوجود وانتظام المجتمع الإنساني في مدنيات وحضارات زاهرة ، إلا أنها كانت دائمة التطور والتجدد ، ليس في جوهرها ولكن في الكثير من موضوعاتها وقضاياها ، فالنظريات السياسية قد تطورت باستمرار ، والنظم السياسية قد تغيرت وتبدلت بشكل دائم ، والحكومات دائمة التعاقب والتباين .

ما هو إذن موقف الشريعة الإسلامية بوصفها مصدراً أصيلاً وأساسياً من مصادر السياسة والحكم في الإسلام ، إزاء هذه الظاهرة دائمة التطور والتبدل ؟ .

إن الشريعة الإسلامية تعد الأكثر مثالية والأقدر على معالجة الظاهرة السياسية دائمة التطور والتبدل ، ولعل أوضح وأظهر دليل على ذلك ، هو أنها لم تضع شكلاً محدداً للنظام السياسي الإسلامي ، ولم ترسم قالباً معيناً للحكومة الإسلامية ، ولم تتبن نظرية سياسية دوجماطيقية ، ومن ثم فقد ضمنت لنفسها التطور والتجدد تلقائياً ، لمواكبة تجدد وتطور الظاهرة السياسية ، حيث أتاحت الفرصة لأعضاء الجماعة الإسلامية لابتكار النظريات السياسية ، وإنشاء النظام السياسي ، وإقامة الحكومة ، بالشكل والنمط الذي يتواءم مع متطلبات وأحوال تلك الجماعة ، شريطة أن يلتزم المسلمون بالأطر العامة التي وضعتها الشريعة الإسلامية .

إن الشريعة الإسلامية هي الأكثر تطوراً ، والأمثل ملاءمة لكافة العصور ومختلف البيئات ، إنها تتعامل مع المتغيرات والمستجدات لا بالرفض ولا بالإعراض ، ولكن بالاحتواء والتذويب والتطويع ، وسوف يتضح ذلك من خلال تعامل الشريعة الإسلامية مع قضايا وموضوعات السياسة والحكم .

الفصل الرابع

تعصير الأصول والقواعد

القواعد والأصول – التي سبق لنا أن فصلّناها – هي مصدر الطروحات الإسلامية في كافة مناحي ومناشط الحياة ، وهي الأصل الثابت الذي لا يتغير ولا يتبدل ، ولكنه ينبغي أن يتواءم مع ما يعتري الإنسان من التبديلات والتعديلات ، وهذه المعادلة كثيراً ما تسبب بعض الإرباك والارتباك الفكري للمسلمين على كافة المستويات ، فكيف للقواعد الثابتة والأصول الراسخة أن تتواءم مع الطبيعة المتغيرة والسمة المتحولة للإنسان الذي يتفاعل مع الزمن ويجاريه فكراً وسلوكاً ، إنها معادلة تحتاج من المفكرين المسلمين إعمال العقل وتفعيل الفكر حتى تطمئن قلوب المسلمين وتقنع عقول الآخرين بمقدرة الإسلام وأبنائه على فهم حقيقته وكنه طبيعته والدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة ، إنها معادلة تعكس بدقة وصدق طبيعة الإسلام وحقيقته فهو الأصل الثابت والأساس الراسخ الذي يتواءم مع أحوال الإنسان وأغياره في الزمان والمكان .

إن هذه المعادلة تمثل سمة الإسلام المعجزة وطبيعته الخالدة التي تميزه وتمنحه التفرد والريادة وتظهره على الدين كله ، وإذا أفلحنا في إيضاح هذه المعادلة أفلحنا في ذات الوقت في إيضاح أهم سمات الإسلام كنظام متكامل وحياة تامة بكافة مناحيها وجوانبها ، ولقد أطلقنا على هذه المحاولة التي جاءت في سياق الجهود الهادفة إلي مواءمة القواعد والأصول الإسلامية مع ظروف المسلم وتطورات حياته تعبير " تعصير الأصالة " فما المقصود بهذا التعبير وما مدى أهميته للإسلام كنظام اجتماعي ؟ والي أي حد يمثل ذلك التعبير ضرورة ملحة للعملية الأبدية التي تلازم الإسلام وتجعل منه نظاماً دائم التطور مستمر التجاوب والتفاعل مع متغيرات الزمن ومستجداته وتحولات الإنسان وتبدّلاته ، إنها مسئولية حقاً جسيمة أن نتولى نحن المسلمون مهمة تعصير الأصول والقواعد وإكسابها خاصية التواؤم مع المتغيرات والمستجدات التي تلحق بالإنسان فتغير من طبيعته وتبدّل من أفكاره وسلوكه ، إن عملية التعصير كعملية مهمة وضرورية قد سبق للمسلمين أن قاموا بها في عصور سالفة

ولكن بأشكال ودرجات معينة ولعل أهم العصور التي شهدت ازدهار تلك العملية هو العصر العباسي الذي شهد في ذات الوقت إيناع الطروحات الإسلامية المنبعثة من الأصول والقواعد والمستقاة منها ، إلا أن عصر التفكك والانهيار على الرغم من امتداده التاريخي لم يشهد هذه العملية أو حتى محاولات في سبيلها .

إن الظروف التي يمر بها الإسلام والنابعة من الظروف التي يمر بها العالم وتمر بها الإنسانية جمعاء كفيلة بأن تجعل من عملية تعصير الأصول والقواعد عملية من أهم العمليات وأصعبها وأشدها تعقيداً لأنها هي التي تضفي على الإسلام وتثبت له أهم صفاته وسماته وهي التواؤم مع الزمان والمكان مهما تغيرت معالمهما وتبدلت ملامحهما .

إن القواعد والأصول الإسلامية تتسم بسمات وخصائص من شأنها أن تجعل تلك القواعد والأصول أكثر مقدرة على التأقلم والتواؤم مع التغييرات التي تعتري الإنسان فكراً وسلوكاً وبذلك يثبت أنها الأنسب والأكثر اهتماماً بالإنسان ومراعاة لظروفه ولتطورات حياته الدائمة التحول والتبدّل ، إن تلك القواعد والأصول قد وضعها خالق الناس لصون خلقه وضبط سلوكهم ومن ثم كانت الأجدر بالاهتمام والأولى بالإتباع ، فهي تتصف إذن بالخلود والأبدية وتتصف كذلك بالتواؤم التلقائي مع الفكر والسلوك الإنساني السوي القويم .

وتحتاج عملية تعصير الأصول والقواعد الإسلامية إلي آليات معينة في كل زمان ومكان تتعامل مع الواقع وتمثل حلقة الوصل بينه وبين تلك الأصول والقواعد ، وتتعين تلك الآليات في نوعين من الآليات : النوع الأول يتحدد في الطروحات الفكرية التي يستنبطها علماء المسلمين من الأصول والقواعد ، والنوع الثاني يتشكل في النظم والتنظيمات والبنى والهياكل التي تنقل الطروحات الفكرية إلي سلوكات وأفعال وممارسات ، وتعد آليات تعصير القواعد والأصول الإسلامية أهم ما في تلك العملية وأول ما يحقق أهدافها ومقاصدها ،

إن أدوات التعامل مع الواقع بمستوييها الفكري والحركي تتوزع تلقائياً وموضوعياً على الأصول والقواعد التي تمثل قوام الإسلام وصلبه كنظام اجتماعي وحياة متكاملة ، فالمستوى الفكري المتجسد في الطروحات التي تعبر عن رؤية الإسلام ووجهته تجاه كل مفردات الحياة وموجودات الكون ترتبط عضوياً بالأصول والقواعد حيث تستنبط منها ، وقد أطلقنا على هذا المستوى مصطلح " تعصير الأصول والقواعد " لأنه يعمد إلي مواءمة تلك الأصول والقواعد مع كل زمان ومكان على المستوى الفكري النظري من خلال ما يتوصل إليه علماء المسلمين من وجهات وآراء تناسب كل عصر وكل مجتمع وما يحمله من مستجدات ومتغيرات ، أما المستوى الحركي المتمثل في أدوات الحركة من الوسائل النظامية والتنظيمية التي تنقل الرؤى والوجهات والآراء والأفكار إلي سلوك وأفعال وممارسات فهي ترتبط بالطروحات الفكرية بشكل مباشر وترتبط بالأصول والقواعد بشكل غير مباشر ، وقد أطلقنا عليها مصطلح " أدوات الحركة " ، ثم أطلقنا على كل من " تعصير الأصول والقواعد " (المستوى الفكري) و " أدوات الحركة " (المستوى الحركي) أدوات التعامل مع الواقع ، وسوف نتناول في هذا الفصل المستوى الفكري أو ما اصطلحنا له " تعصير الأصول والقواعد " ، في حين نرجئ تناول المستوى الحركي أو ما اصطلحنا له " أدوات الحركة " إلي الفصل الأخير من الجزء الثاني من هذا المجلد .

وعندما نتحول من العام إلي الخاص نحصر التحليل في الظاهرة السياسية ونتعمق في تفصيل الأصول والقواعد الخاصة بهذه الظاهرة ثم نقرن ذلك بعملية تعصير تتضمن أهم الطروحات الإسلامية التي توائم بين واقع العصر وتلك الأصول والقواعد التي وردت في مصادر الشرع الإسلامي .

في هذا الفصل سوف نتناول جملة الأفكار والرؤى التي أوردناها من خلال أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : المقصود بتعصير القواعد والأصول .

المبحث الثاني : خصائص القواعد والأصول الإسلامية .

المبحث الثالث : آليات وأدوات التعصير .

المبحث الرابع : تعصير القواعد والأصول فيما يتعلق بالظاهرة السياسية .

المبحث الأول

المقصود بتعصير القواعد والأصول

في هذا المبحث نناقش مفردات علاقات طرفي المعادلة التي تتعلق بروابط المرجعيات الإسلامية بعنصري الزمان والمكان ، وتتبلور تلك النقاشات في سؤال محدد وبسيط ولكنه مهم وخطير : وهو كيف يمكن للأصول والقواعد التي تضمنتها المرجعيات الإسلامية والتي انبعثت منذ أربعة عشر قرناً من الزمان أن تتغلب على عنصري الزمان والمكان وتظل متسمة بسمات الاستمرارية والصلاحية والكفاءة لتؤدى مهمتها بعد هذا الزمن الطويل وكأنها وليدة اليوم أو الأمس القريب ؟! .

إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي مناقشة أكثر من مسألة تفضي في الأخير إلي تقديم توضيح لمعنى " تعصير الأصالة " أو بعبارة اكثر دقة تعصير القواعد والأصول ، ونتناول هذه المسائل فيما يلي :

أولاً : المرجعية الفكرية الإسلامية :

ينفرد الإسلام كشرع وكنظام اجتماعي بكونه ينبعث من مصادر محددة هي في ذات الوقت المرجعيات النهائية للأحكام والطروحات الشرعية الاجتماعية ، وعليه فتلك المصادر هي بمثابة مرجعيات فكرية تمثل الإطار العام والرأي النهائي والقول الأخير للإسلام الشرع والنظام في كل ما من شأنه ترتيب شئون الناس وتصريف أمورهم ، ومعلوم أن المرجعيات الفكرية الإسلامية تتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، فالأول هو كلام الله الذي

ضمنّه سبحانه التشريعات والأحكام والحدود والشعائر والنسك التي تمثل قوام الدين وعناصره الأساسية فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بربه عبر العبادات والشعائر ، وعلاقته بغيره فيما يتصل بالحياة الاجتماعية وتنظيمها ، ثم علاقته بعناصر الوجود فيما يختص بعلاقة الإنسان بالطبيعة والكون وهو ما درجنا في هذا العمل على تسميته بالحضارة ، والثاني هو ما نقل يقيناً عن الرسول الكريم المشرع الثاني بعد الحق تبارك وتعالى من قول أو عمل أو تقرير ، والعلاقة بين المرجعيتين علاقة واضحة جلية ، فالسنة مفصلة لما أجمل في القرآن الكريم ، وهي كذلك مفسرة لما خفي فيه ، وهي أخيراً مكملة لما لم يرد في الذكر الحكيم وسكت عنه الشارع العظيم .

ومعلوم أن المرجعية الأولى المتمثلة في القرآن الكريم تحمل في طياتها الأوامر والنواهي المتعلقة بالأحكام والحدود والعبادات والشعائر وهي في مجملها غيبية وترتبط عضوياً بالقيم الثابتة الراسخة في ذات الإنسان ، أما المرجعية الثانية فهي بمثابة التطبيق العملي والنقل الواقعي لتلك الأوامر والنواهي والأحكام والحدود والعبادات والشعائر إلى أرض الواقع وصياغة القدوة وتشكيل الأسوة التي يظل أبناء الإسلام وأجياله المتعاقبة تقتدي بها وتتأسى ، معنى ذلك أن المرجعية الأولى تختص بالجانب القيمي في حياة الإنسان ذلك الجانب ذو الطابع المعنوي الأخلاقي الذي يترتب عليه صلاح النفس البشرية ويتصف بالثبات والرسوخ ، إلا أن ذلك الجانب بوصفه المتقدم يحتاج إلى من يجسده وينقله إلى طور الحركة والفعل والسلوك ، وكان ذلك هو دور المرجعية الثانية المتعينة في السنة النبوية المطهرة بأشكالها ونماذجها المكملة والمفسرة والمفصلة .

إن المرجعيات الإسلامية تضع الأطر العامة والقواعد والأصول الأساسية لعلاقاته المختلفة والدوائر التي تتم وفقاً لها ، فتصيغ العلاقة بين الإنسان وخالقه من خلال العبادات

والشعائر والنسك ، كما تشكل علاقة الإنسان بذاته ، وأيضاً تحدد علاقاته بغيره ، وأخيراً تنظم علاقاته بكافة عناصر الوجود وموجودات الكون ، فهذه المرجعيات إذن تضع الأسس والمرتكزات التي بناء عليها يتفاعل الإنسان ويتعاطى مع هذا الكون ، خالقه العظيم ثم موجوداته ومخلوقاته .

ثانياً : المرجعيات الإسلامية تحمل أسس الطروحات والرؤى :

المرجعيات الإسلامية تحمل أسس وأصول الطروحات والرؤى التي تعرب عن وجهة نظر الإسلام ورأيه في كافة المسائل والإشكاليات التي تستجد بفعل الزمن أو تنشأ تبعاً لطبيعة المكان وخصائص وصفات الإنسان ، فالمرجعيات الإسلامية لا تتعامل مع تلك المسائل والإشكاليات بشكل مباشر وتلقائي ولكن من خلال طروحات ومخرجات فكرية يصيغها متخصصون خبروا كيف يغوصون في تلك المرجعيات ويستنبطون الأحكام والوجهات والآراء ، ثم يعرضوها بشكل يفهمه الناس فيستوعبونه فكراً ويسهل عليهم تطبيقه عملاً .

إن الطروحات والرؤى ما هي إلا حلقة الوصل وأداة الربط بين المرجعيات الإسلامية من جهة والمخاطبين بها من جهة أخرى ، يستنبطها أولو النهى وأصحاب العقول النيرة ، وما ينبغي الإشارة إليه والتأكيد عليه هو أن الطروحات قد لا تجد مفرداتها وعناصرها بشكل كامل ومطلق في المرجعيات الإسلامية ، ولكنها لابد أن تستمد منها الأطر العامة وتستلهم الخطوط العريضة وتبقي التفاصيل والمفردات من صياغة العقل وترتيب الفكر .

إن ما يفرزه العقل المسلم من إسهامات وآراء تجاه أمور وشئون المجتمع والحياة إجمالاً لابد أن ينطلق من المرجعيات الإسلامية التي تتضمن الأصول والقواعد والمرتكزات التي وضعها الشارع العظيم ورسوله الكريم ، وينبغي في ذات الوقت أن يصب في مجراها العام وبما

يحقق هدفها النهائي الذي يتحدد منذ الأزل في صلاح الكون وتوحيد الله وعبادته سبحانه .

ثالثاً : المرجعيات الإسلامية وصياغة وتشكيل النظام الاجتماعي :

المتأمل للمرجعيات الإسلامية يلحظ أنها تستهدف إقامة حياة ونظام اجتماعي متكامل ، وتتضمن كذلك وسائل وأساليب إصلاح ذلك النظام وتقويم الحياة بشكل مستديم ، وذلك من خلال صياغة وتشكيل أصول وأسس تلك الحياة بشكلها النموذجي ، ثم موالاتها بالرعاية والإصلاح .

فالمرجعيات الإسلامية لم تأت من أجل تعليم الناس كيفية إقامة شعائر العبادات والنسك فقط ، ولكنها جاءت لتعليمهم كذلك كيف يقيمون حياة مزدهرة ومجتمعاً صالحاً يُعبد فيه الله ويُقام شرعه وتسوده القيم الإسلامية .

رابعاً : القواعد والأصول تتسم بالثبات والدوام :

لقد اكتسبت القواعد والأصول التي تحويها المرجعيات الإسلامية صفتي الثبات والدوام من تلك المرجعيات ، فهي تمثل روحها وعصبها وقوامها ، ومن ثم فهي محفوظة ومصانة من التعديل أو التبديل أو التغيير أو التحريف ، ويرجع إحاطة هذه القواعد والأصول بتلك التحصينات المنيعة إلي كونها تحمل قيماً ومبادئ تتعلق بالجوانب والأبعاد الثابتة في حياة الإنسان وهذه الجوانب والأبعاد تعد أساس تلك الحياة وقوام النسق القيمي والأخلاقي فيها .

إن الثبات والدوام لا يعنى أبداً التخلف أو الجمود — كما يـتراءى أو يخيـل للبعض — ولكنه يعنى ثبات القيمة والفضيلة للقواعـد والأصـول ودوام عطائهـا وتفاعلـها مـع مفـردات الكون وعناصر الوجود ، ويبدو ثبات ودوام القواعد والأصول منطقياً وضرورياً لأنه يلتقي مع الأبعاد ذات الطبيعة الثابتة القيمية والأخلاقية والروحية في النفس البشرية .

خامساً : الأبعاد الثابتة في حياة الإنسان :

ترتكز النفس البشرية على مرتكزين أساسيين ، يتسم المرتكـز الأول بالثبـات حيـث يمـس الأبعاد الثابتة في حياة الإنسان ويتصل بالقيم والمبادئ الخالدة الأبديـة الـتي أودعهـا الله في الإنسان ، وقد قرن الخـالق سبحانه هـذه الأبعـاد ذات الطبيعـة الثابتـة الخالـدة بالأصـول والقواعد التي ضمنها المرجعيات الإسلامية لتلتقيان حول غايـة واحـدة نهائيـة هـي ترسـيخ جانب القيم والفضائل في حيـاة الإنـسان ، ومـن ثـم فـإن القواعـد والأصـول في المرجعيـات الإسلامية كانت دوماً لمواجهة ذلك الجانب بخصائصه المميزة ، فهذا الجانب إذن هو الذي يتوقف عليه مـصير حيـاة الإنـسان وتوجههـا الأساسـي ، فـإن صـلح وتوافـق مـع القواعـد والأصول صلحت حياة الإنسان واتجهت نحو الخير والصلاح ، وإن فـسد وتنـافر مـع تلـك القواعد والأصول ولم يلتق معها فسدت حياة الإنسان وبعدت عن مراد الخالق .

سادساً : الأبعاد المتغيرة في حياة الإنسان :

هناك كذلك في حياة الإنسان مرتكز آخر يتسم بالتغير الدائم والتطـور المـستمر المتواكـب مـع تغييرات الكـون ومـستجدات الحيـاة ، وهـذا البعـد في حيـاة الإنـسان ذو الطبيعـة المـتغيرة المتطورة هو الذي يتأثر بفعل المكان وتطور الزمان ، ومن شأن هذا البعد أن يؤثر تأثيراً بليغـاً

على البعد الثابت المشار إليه ولتلافي وتوقي ذلك التأثير ينبغي مواءمة ذلك البعد مع طبيعة القواعد والأصول ذات الطبيعة الثابتة .

سابعاً : تأثيرات الزمان والمكان :

الزمان والمكان هما الفاعلان الأساسيان في حياة الإنسان ، فالزمان والمكان يفرزان من المؤثرات ما ينعكس على حياة البشر ، وهنا ينبغي الإشارة إلي مسألة مهمة ومتداخلة ، فالإنسان هو الذي يتعاطى ويتفاعل مع تغييرات الزمان والمكان وهو الذي يحدث التغييرات والتطويرات في الكون والحياة استجابة لتلك التغييرات تحت مسمى الحضارة ، ثم يستجيب هو لها فيغير من ذاته ومن تصرفاته ، وعندئذ قد تؤثر متغيرات الزمان والمكان على الأبعاد الثابتة في حياة الإنسان ، وتؤثر حتماً ويقيناً على الأبعاد المتغيرة في تلك الحياة ، ولكنها لا يمكن أن تمد تأثيرها إلي القواعد والأصول في المرجعيات الإسلامية ، لأنها محصنة ضد تلك التغييرات وإفرازاتها .

ثامناً : جهود علماء الأمة لاحتواء تأثيرات الزمان والمكان [تعصير القواعد والأصول] :

ينبغي على علماء الأمة أن يواصلوا جهودهم من أجل إخراج الطروحات التي تحتوي تأثيرات الزمان والمكان ، حتى لا تمتد إلي القواعد والأصول ، فتلحق بها من التشويش والتعتيم ما يؤثر على صفاتها ونقائها في أذهان وعقول وقلوب أبناء الأمة .

فالطروحات الفكرية إذن مهمتها احتواء تأثيرات الزمان والمكان وابتكار أدوات وآليات تكون بمثابة حلقة الوصل وأداة الربط بين تلك الأصول والقواعد ومتغيرات الزمان والمكان ومن ثم تقي

الجوانب الثابتة والمتغيرة في حياة الإنسان من تأثيرات تلك المتغيرات في الوقت الذي تعايشها وتتجاوب معها ولا تنعزل عنها ، ولكن بمنطق وقيم القواعد والأصول التي تمثل عصب وقوام وروح المرجعيات الإسلامية .

إذا كنا قد استعرضنا جملة القضايا المتعلقة بمسألة " تعصير القواعد والأصول " فيمكننا أن ننهي هذه الجزئية بفذلكة تمكننا من الاقتراب أكثر من هذه المسألة وتساعدنا على بسط عناصرها ومفرداتها بتحديد أكثر ، وعليه نستطيع تعريف تعصير القواعد والأصول على أنه **عملية فكرية تهدف إلي تكثيف الضوء وتركيز الاهتمام على المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول تعتبر هي أساس الطروحات الإسلامية التي تعالج المستجدات والمتغيرات ، ويبذلها علماء الأمة من أجل إلحاق تلك المرجعيات بأدوات وآليات تمكنها من التعامل مع عنصري الزمان والمكان وتعالج قضاياهما وإشكالاتهما وتبطل مفعولهما وآثارهما على المرجعيات الإسلامية وعلى ما تحويه من قواعد وأصول وعلى الجوانب الثابتة والمتغيرة في حياة الإنسان .**

ويمكننا تحديد عناصر هذا التعريف وتحليلها في الآتي :

* إن عملية تعصير الأصول والقواعد هي عملية فكرية ترتكز عل إعمال الفكر والعقل عبر دراسات متأنية ومستفيضة للمرجعيات الإسلامية ومتوخية لروح العصر ، وهذه الدراسات تصدر عن علماء ثقاة يجمعون بين التعمق في المرجعيات الإسلامية من ناحية والفهم والخبرة للقضايا والإشكاليات ذات الطبيعة المتطورة المتغيرة في كافة مناحي ومناشط الحياة من سياسية واقتصادية وإدارية وحضارية وثقافية .. الخ من ناحية أخرى .

* إن تلك العملية الفكرية بالوصف المتقدم هدفها تكثيف الضوء وتركيز الاهتمام على المرجعيات الإسلامية لتجليتها وإبراز قيمتها وأهميتها وأفضليتها المطلقة على ما سواها من مرجعيات أخرى مردها العقل البشري ، ويعد هذا العنصر من أهم عناصر عملية تعصير الأصول والقواعد ، فالتركيز على تلك المرجعيات واستحضارها بشكل مستديم يجعلها ملازمة للتطورات والمتغيرات ويضفي عليها روح العصر .

* ثم تبدو بعد ذلك أهمية الأصول والقواعد التي تحويها تلك المرجعيات وتعتبر هي الأساس في كل طرح أو رؤية تعبر عن وجهة نظر الإسلام إزاء المستجدات والمتغيرات التي تزخر بها الأيام ويعايشها المسلمون وتتطور بها حياتهم .

* إن الأصول والقواعد التي ، تمثل قوام المرجعيات الإسلامية التي يستنبطها العلماء ومن ثم يبنون عليها طروحاتهم في شكل مجهودات فكرية لها أهميتها في العملية الفكرية الخاصة بتعصير الأصول والقواعد .

* تبدو أهمية الطروحات الإسلامية في كونها تقترن بالمرجعيات الإسلامية لتتعامل مع آثار ونتائج عنصري الزمان والمكان ، فتعالج قضاياهما وإشكالاتهما وتبطل مفعولهما وآثارهما على المرجعيات الإسلامية وعلى ما تحويه من قواعد وأصول وعلى الجوانب الثابتة والمتغيرة في حياة الإنسان ، ومن ثم تبدو المرجعيات الإسلامية في تفاعل وتعاطي مع تلك الآثار والنتائج بما يجعلها تبدو معاصرة ومتجددة دائماً .

المبحث الثاني

خصائص القواعد والأصول

حاولنا في المبحث السابق أن نتلمس تعريفاً مواتياً لعملية " تعصير الأصول والقواعد " التي تمثل قوام الطروحات الإسلامية في كافة مناحي ومناشط الحياة الإنسانية ، وفي هذا المبحث نحاول مرة أخرى أن نحدد خصائص القواعد والأصول المستنبطة من المرجعيات الإسلامية وذلك من خلال الآتي :

أولاً : اقتران القواعد والأصول بالمرجعيات الإسلامية :

المرجعيات الإسلامية هي مصادر الشريعة ، وهي تحتكم على قواعد وأصول تمثل رأي الإسلام ووجهته في كافة الأمور والمسائل التي تهم المسلمين وتشكل حياتهم وتحكم علاقاتهم بأنفسهم وبخالقهم وبكافة مفردات الكون وعناصره .

ولما كانت العلاقة عضوية بين القواعد والأصول والمرجعيات الإسلامية فهي تمثل علاقة الجزء بالكل ، حيث تشكل القواعد والأصول المفردات والعناصر والمقومات في الإطار العام الأشمل الذي هو المرجعيات ، ومن ثم فإن القواعد والأصول تتسم بنفس سمات المرجعيات والتي يتمثل أهمها في : أنها من وضع الشارع العظيم وهو الخالق سبحانه ، والبعض من وضع الرسول الكريم بوحي من الله جلّ وعلا ، كما أنها تتسم بالقداسة والمنزلة الرفيعة التي لا تدانيها أية أفكار أو طروحات ، كذلك فهي تتسم بالمثالية المطلقة والدقة المتناهية التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ، أيضاً فهي تتسم بالثبات والدوام

وبالوصف الذي قدمنا حيث لا تقبل تغييراً ولا تعديلاً ، ولكنها تتأقلم مع الواقع بمستجداته ومتغيراته من خلال أدوات التعامل مع الواقع — كما سبق وأوضحنا — أخيراً فهي تتسم بالخلود والأبدية وهما نفس سمات المرجعيات الإسلامية .

ثانياً : علاقة القواعد والأصول بالجوانب القيمية الثابتة من حياة الإنسان :

لقد شاءت إرادة المولى جلّ وعلا أن تسوى النفس البشرية مرتكنة على بعدين : الأول هو البعد الثابت المرتبط بالقيم والأخلاق والمثل والمبادئ ، والثاني هو البعد المتغير المرتبط بالمستجدات والتطورات ، ولما كان البعد الأول يرتبط بصلاح النفس وخيرها وضمان قوامها وكفالة سعادتها ، فقد وضع لها الخالق سبحانه القواعد والأصول وضمّنها المرجعيات المقدسة الأبدية الخالدة ، ومن ثم ارتسمت العلاقة بين القواعد والأصول والجوانب القيمية الثابتة من حياة الإنسان ، فكان التلاقي بين القواعد والأصول والجوانب القيمية الثابتة من حياة الإنسان يعنى الاتجاه بالنفس البشرية نحو السواء والكمال ، أما التنافر فيعني العكس حيث تتفوق في النفس البشرية عناصر الغواية وعدم الالتزام وتسير بها نحو الخروج على المثال الذي صاغه المولى لعباده وحثهم على امتثاله .

ثالثاً : القواعد والأصول تمثل أساس وقوام كل أمر مهم من أمور المسلمين :

ذكرنا أن القواعد والأصول هي قوام وصلب المرجعيات الإسلامية المعينة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ونلاحظ أنها في ذات الوقت أساس وعصب كافة الأمور التي يرتكن عليها الإسلام كنظام اجتماعي ، فالمرجعيات الإسلامية إذن تقدم للمسلمين ما يتضمن الحلول والآراء والوجهات الخاصة بالإسلام فيما يتعلق بكافة أمور الحياة .

فإذا كانت المرجعيات الإسلامية هي المنهل الذي يستمد منه المسلمون ما يحييهم ، فإن القواعد والأصول هي ذلك الإكسير الذي يكفل لتلك الحياة الاستمرارية ويضفي عليها الهوية الإسلامية التي تجمع صفات المثالية والرشد والصلاح .

ومن الأمور الجديرة بالإيضاح في هذا الصدد أن القواعد والأصول التي ترد في ثنايا المرجعيات الإسلامية ليست جميعها صالحة بذاتها لأن تشكل أبعاض أو أجزاء أو مفردات النظام الاجتماعي ، ولكنها ينبغي أن تصاغ ضمن أطر وأنساق وطروحات معينة تضعها في موضعها الملائم كأسس لذلك النظام الاجتماعي الإسلامي القريد .

رابعاً : القواعد والأصول أصيلة معاصرة :

عند تأمل القواعد والأصول التي تزخر بها المرجعيات الإسلامية والتي تمثل في ذات الوقت قوام وعصب الطروحات التي يقدمها الإسلام لمواجهة مستجدات ومتغيرات الزمان والمكان نلحظ أنها قديمة قدم الوجود الإنساني نشأت مرتبطة بالبعد القيمي في حياة الإنسان تتولاها بالتقويم والإصلاح ، وهنا يبدو الارتباط العضوي المطلق بين القواعد والأصول التي تكتنفها المرجعيات الإسلامية والإنسان كمخلوق مفضل على كافة المخلوقات وجدير بالرعاية والاهتمام .

وبذا تكون القواعد والأصول قديمة وأصيلة وقيمة ، وتتمة الملاحظة أن تلك القواعد والأصول هي في ذات الوقت جديدة تواكب وتعاصر كل تطور في حياة الإنسان ، وذلك أن كل تطور لابد أن يتم وفق نسق قيمي ووتيرة أخلاقية وكلاهما مشمول في ثناياها ومحتوى بداخلها ، فهي إذن أصيلة معاصرة قديمة متطورة عريقة متجددة .

خامساً : القواعد والأصول متوائمة بذاتها مع عنصري الزمان والمكان :

لقد شاء الخالق سبحانه أن يبث في القواعد والأصول التي تحويها المرجعيات الإسلامية صفة التواؤم مع عنصري الزمان والمكان ، وذلك تعويلاً عل دورها في حياة الإنسان واتصالها الوثيق بالبعد القيمي الثابت في تلك الحياة ، ومن ثم فهي تحمى الإنسان من التأثيرات والتغييرات التي يمكن أن يتركها هذان العنصران .

انطلاقاً مما تقدم تتعين مهمة علماء المسلمين في التنبيه إلي هذه الصفة التي تحملها القواعد والأصول المتمثلة في تواؤمها بذاتها مع عنصري الزمان والمكان ، وهذا التنبيه يأتي عبر آليات وأدوات معينة سوف نتناولها في المبحث التالي من هذا الفصل .

المبحث الثالث

آليات تعصير القواعد والأصول

في المبحثين السابقين تناولنا مفهوم تعصير القواعد والأصول بالتحليل والتفصيل ودرسنا كذلك خصائص تلك القواعد والأصول ، وفي هذا المبحث نحاول ربط الفكرتين عبر آليات ووسائل معينة نطلق عليها آليات تعصير القواعد والأصول ، وتتمثل هذه الآليات في آليتين على النحو التالي :

أولاً : الآلية الأولى : احتواء آثار ونتائج عنصري الزمان والمكان :

قد يكون من المواتي أن نتناول مسألة لعلها على درجة من الأهمية في هذا الموضع وهي المتعلقة بتأثير عنصري الزمان والمكان على الإنسان والعكس أي التأثير المتبادل بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان ، وهنا يثار تساؤل محوري مفاده : من يؤثر في الآخر الزمان والمكان أم الإنسان ؟ إن ثمة علاقة متبادلة بين الطرفين يمكن إيضاحها في الآتي :

* جدلية العلاقة بين الإنسان والزمان والمكان :

ثمة علاقة جدلية غريبة بين الإنسان من ناحية وعنصري الزمان والمكان من ناحية أخرى ، وعندما نستعرض هذه العناصر الثلاثة نجد أنها أهم عناصر الوجود ، فالإنسان فاعل رئيس سخر الله له موجودات الكون لكي يعيش حياته كما أرادها له خالقه وبالتفاعل والتعاطي مع العنصرين الآخرين ، أما الزمان فهو عنصر النمو والتطور والفناء الذي يعطي الحياة طابعي الحركية والتفاعل ، وهما أهم خصائصها اللذان يمنحاها سمتها الأساسية وبسببهما

حملت مسماها " الحياة " ، والمكان هو الحاوي الذي يحوي الموجودات ويمنحها فرصة التفاعل والحركة وممارسة مظاهر الحياة ، ويرتبط العناصر الثلاثة الإنسان والزمان والمكان عبر علاقة جدلية تقوم على أساسها الحياة .

* الإنسان صانع التغيير في الزمان والمكان [الفكر والسلوك] :

وإذا تعمقنا أكثر في طبيعة العلاقة بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان لوجدنا أن الإنسان هو صانع التغيير والفاعل الأساسي في عنصري الزمان والمكان ، حيث أن الزمان والمكان بذاتهما لا يتغيران ولا يغيران ، ولكنهما العنصران اللذان يتفاعل معهما الإنسان ويغيرهما ، فهما بمثابة المادة الخام التي يشكلها الإنسان ويُخرج منها دوماً أطواراً وأشكالاً جديدة ، فالإنسان إذن هو الفاعل ، والمكان هو الذي يتم فيه الفعل والحركة والتفاعل ، أما الزمان فهو الذي ينقل الفعل والحركة من طور إلي آخر .

وثمة موضوعان أساسيان لفعل وحركة الإنسان تجاه الزمان والمكان ، الموضوع الأول هو الفكر حيث يتعاطى الإنسان ويتفاعل مع الأفكار والآراء والمعتقدات ومن نتاج ذلك التفاعل ينتج الفكر والثقافة والعلم ، الموضوع الثاني هو السلوك حيث يتعاطى الإنسان ويتفاعل مع موجودات الكون ويتولاها بالتغيير والتعديل ومن نتاج ذلك التفاعل ينتج الحضارة ، ومن ثم فإن نتاج تفاعل الإنسان مع عنصري الزمان والمكان يتجسد في الثقافة والحضارة اللتين تتواردان في دورات زمنية .

* الإنسان صدى لتغييرات الزمان والمكان :

وتكتمل هذه العلاقة الجدلية بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان عندما نواصل تحليل التفاعل بين الطرفين ، ففي الجولة الأولى تمكن الإنسان من التأثير في الزمان والمكان فأنتج الثقافة والحضارة ، ثم تأتي جولة ثانية يعود عنصرا الزمان والمكان بوضعهما الجديد فيؤثرا في الإنسان أيضاً فكره وسلوكه ، ويتلو ذلك جولة ثالثة يعمد فيها الإنسان إلي تغيير الزمان والمكان ، ثم لا يلبث أن يستجيب لتأثيرهما مرة أخرى وليست أخيرة ، وتستمر هذه العلاقة الجدلية بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان بين اخذ وعطاء ، تأثير وتأثر .

* احتواء آثار الزمان والمكان ومنعها من التأثير في محتويات المرجعيات الإسلامية :

توصلنا إلي أن عنصري الزمان والمكان يملكان في وقت من الأوقات وفي لحظة تاريخية معينة ووضعية بذاتها التأثير في الإنسان فكره وسلوكه ، وهذه النتيجة قد تؤدي إلي إثارة سؤال مهم : هل يمكن لتأثيرات الزمان والمكان أن تمتد إلي المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ؟ .

وللإجابة على ذلك السؤال ، نطرح سؤالاً أخر فحواه : كيف يؤثر الزمان والمكان على محتويات المرجعيات الإسلامية من القواعد والأصول ؟ يمكن للزمان والمكان أن يؤثرا على المرجعيات الإسلامية وما تحويه من القواعد والأصول من خلال ما يلي :

- القدم وعدم التواؤم :

كما ذكرنا الزمن هو الذي يؤثر على الحياة ويصيب عناصر الوجود ومفردات الكون بالقدم ، وقد يتوهم البعض أن الزمن يمد آثاره على القواعد والأصول التي تحويها المرجعيات

الإسلامية ويصيبها هي الأخرى بالقدم ، وذلك يعنى أنها لا تستطيع أن تلاحق التطورات والتغيرات التي يحدثها الزمان عندما يتفاعل ويتعاطى مع الإنسان من خلال العلاقة الجدلية – التي سبق وأشرنا إليها – ، ويبدو هذا التحليل منطقياً وكذا متوافقاً مع التفكير العقلي الصرف ، إلا أنه عندما نضع الأمور في نصابها الصحيح ، ثم نتنبه إلي أهم خصائص المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ، وهي المتعلقة بأن هذه المرجعيات تحمل في ثناياها ما يجعلها دائمة التجدد والتطور والتواؤم مع المستجدات والتطورات التي يحدثها الزمن ، عندئذ نجد أن عنصر الزمان في علاقاته مع المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول يصيبها بالقدم ظاهرياً فقط أما فعلياً وجوهرياً فهي تظل متمتعة بحيويتها ونشاطها اللذين يجعلانها معاصرة مع أصالتها متجددة مع قدمها متطورة مع ثباتها وجامعة بين النشاط والحيوية والصلاحية والكفاءة .

بالإضافة إلي ما تقدم فإن المكان قد يشكل هو الآخر عنصر تأثير على المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ، عندما أيضاً يظن البعض أن تلك الأصول والقواعد قد لا تتواءم مع بعض الأماكن ، ولكن واقع الأمر أنها تحمل من الخصائص ما يجعلها قادرة على التواؤم والتأقلم مع كافة البيئات .

– الفكر البشري بديلاً كلياً أو جزئياً :

إن تفاعلات الزمان والمكان مع الإنسان تؤدي إلي إفراز مخرجات أشرنا إليها على أنها الثقافة والحضارة ، والأولى تحوى أفكاراً بشرية قد يرى البعض أنها يمكن أن تصلح لأن تكون بديلاً كلياً أو جزئياً عن المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ، وهذه المعضلة يعاني منها العالم الإسلامي في الوقت الراهن عندما حدث صراع بين الثقافة

الإسلامية المعتمدة على المرجعيات الإسلامية والثقافات الأخرى المستندة على الأفكار البشرية التي منبعها العقل الإنساني .

والآن ننطلق لنحدد الآلية الأولى الخاصة بتعصير الأصول والقواعد وهي المتمثلة في احتواء آثار ونتائج الزمان والمكان بالشكل الذي أشرنا إليه ، وذلك من خلال منع تأثيرهما من أن يمتد إلي المرجعيات الإسلامية وما تحويه من تلك الأصول والقواعد إن إبطال مفعول عنصري الزمان والمكان ومنع تأثيرهما من أن يمتد إلي محتويات المرجعيات الإسلامية هو من صميم مهمة علماء الأمة ، التي تتوزع على محورين : الأول يتمثل في إبراز صلاحية وكفاءة القواعد والأصول للتعامل مع المستجدات والتطورات ، والثاني يتجسد في عدم تمكين الفكر البشري من أن يشكل بديلاً يمكن أن يحل محل تلك الأصول والقواعد التي تقدمها المرجعيات الإسلامية لعلاج المستجدات والمتغيرات .

ثانياً :الآلية الثانية : إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان :

ثم ننتقل إلي تناول الآلية الثانية وهي المكملة للآلية الأولى ، وتتمثل هذه الآلية في إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، وإبراز المقدرة إنما يعني تبيان وإيضاح أمر قائم ولكنه غير واضح ، أو تنبيه الأذهان إليه والمدارك لأنها عنه غافلة ، وذلك لأن المرجعيات الإسلامية — وكما سبق وأوضحنا — هي بطبيعتها قادرة على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، ولكن تحتاج إلي من يتولى أمر إبراز المقدرة ، وهم علماء الأمة ، وعن كيفية إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، فثمة وسيلتان نتحدث عنهما في الآتي :

* منع تأثيرات الزمان والمكان على الأبعاد الثابتة والمتغيرة في الإنسان ، من خلال تقديم طروحات تعالج المستجدات والمتغيرات :

ذكرنا فيما سلف أن لكل من الزمان والمكان وبعد تفاعلات معينة تأثيرات على الأبعاد الثابتة والمتغيرة في الإنسان ، وهذه التأثيرات إن هي إلا متغيرات ومستجدات ، ويمكن لعلماء الأمة من الجامعين بين الأصول والقواعد التي تحويها المرجعيات وعلوم الحياة أن يقدموا من الطروحات ما يستوعب تلك المتغيرات والمستجدات .

ولابد لتأثيرات عنصري الزمان والمكان أن تكون أشد تأثيراً على الجوانب أو الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، فهي أقل صلابة وأكثر وأسرع استجابة لتلك التأثيرات ، ومن ثم فهي الأولى بالاهتمام والأجدر بتركيز الطروحات ، إلا أنه من جهة أخرى يمكن القول بأنه إذا كان ثمة تركيز وعناية من البداية بالأبعاد والجوانب الثابتة في الإنسان ، فإن ذلك سينعكس بدوره على الجوانب المتغيرة فيجعلها أكثر صلابة وأقل استجابة لتأثيرات عنصري الزمان والمكان .

* سد الفراغ التشريعي :

إن مسألة الفراغ التشريعي وحكمة فرضه من الخالق سبحانه لهي من أهم ما تتسم به المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ، ومن أبلغ ما تتمتع به من مقدرة مطلقة على التواؤم والتكيف مع متغيرات ومستجدات الزمان والمكان .

والفراغ التشريعي يعنى سكوت المرجعيات الإسلامية ممثلة في القرآن العظيم والسنة المطهرة عن معالجة الكثير من الأمور ، وترك مهمة القيام بتلك المعالجة لأبناء الأمة من النابهين

الثقاة ، والملاحظ على هذه الأمور أنها متغيرة من زمن إلي آخر ومتبدلة من مكان إلي آخر ومن أقوام إلي آخرين ، كما أن هذه الأمور تتصل مباشرة بالجوانب والأبعاد المتغيرة في الإنسان ، كما تتصل كذلك بالأبعاد الثابتة ولكن بشكل غير مباشر .

والسكوت عن معالجة الفروع والمتغيرات والمستجدات بقواعد وأصول تتضمنها المرجعيات يعني أن المرجعيات تعنى بثوابت الأمور ورواسخ الأوضاع ، كما أنها لا تضع المتغير المتجدد في قالب ثابت بل تتركه ليعالج حسب زمانه ومكانه برؤية واجتهاد أهل الزمن والمكان ، فهم الأقرب منه والأفهم له والأقدر بالتالي على معالجته ، فالمرجعيات الإسلامية لو وضعت الفروع والمتغيرات والمستجدات في قوالب وأنماط وأطر ، وأضفت عليها صفة الثبات والاستمرارية كما هو شأن الأصول والقواعد لعاش الناس في كل العصور بعقول ومدارك أهل العصر الأول ، ولظلوا منجذبين إلي الأوائل ، ولعجزوا عن مواجهة المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على عصورهم ولبدت المرجعيات الإسلامية بالفعل جامدة قاصرة على زمن بعينه ، ولأضحى المسلمون بالفعل في حيص بيص .

إن الفراغ التشريعي حكمة بالغة ، أراد بها رب الناس أن يُكسب المرجعيات الإسلامية على الدوام صفات التجدد والتواؤم والمعاصرة ، وأن يُشرك الناس أنفسهم في صياغة وتشكيل الكثير من أمورهم وشئونهم بما يتوافق مع الزمن الذي يعيشون فيه والمكان الذي يتواءمون معه ، حيث أنهم هم الأعلم بعد خالقهم بأمور دنياهم .

ومعنى ما تقدم أن المسلمين في كل زمان ومكان لديهم الحق الشرعي في التشريع ، ومقدرة المسلمين على التشريع نابعة من تآلفهم مع المتغيرات والمستجدات التي تقع في زمانهم وتفاعلهم معها ، إلا أن ما ينبغي التنبيه إليه والتأكيد عليه في هذا الموضع أن قيام المسلمين بالتشريع لسد الفراغ الحادث قصداً في المرجعيات الإسلامية يجب أن يتم في إطار القواعد

والأصول الواردة في تلك المرجعيات ، كما أن مهمة القيام به منوطة بمن لديهم المقدرة والمكنة العقلية والفكرية والخبرة العملية في كل مجال من المجالات أو تخصص من التخصصات .

وعليه بات قيام المسلمين بملء الفراغ التشريعي الخاص بمتغيرات الأمور ومستجدات الزمن بمثابة إبراز لقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع الزمان والمكان وقدرة ما تحويه من أصول وقواعد على التفاعل مع المتغيرات والمستجدات ، فالقواعد والأصول الثابتة الراسخة التي لا تتغير تتعامل وتتفاعل مع المتغيرات والمستجدات التي يفرزهما الزمان والمكان من خلال آليات وأدوات ، وأصبحت المرجعيات تحمل في ذاتها عنصري الثبات والرسوخ والتجدد والتطور ، فالأصول والقواعد تعطيها الثبات والرسوخ ، والآليات والأدوات تمنحها التجدد والتطور ، **وانتهت المرجعيات الإسلامية لأن تكون أصيلة معاصرة .**

المبحث الرابع

الظاهرَة السياسية وتعصير القواعد والأصول

فيما سلف من هذا الفصل تحدثنا عن تعصير القواعد والأصول بشكل عام ، وفي هذا المبحث نتحول إلي عملية تعصير الأصول والقواعد فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، وسوف نقوم بذلك من خلال ما يلي :

أولاً : ثبات مضمون ودلالة الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي :

ليس كما عهدنا فيما يتعلق بنظرة الفكر الوضعي للظاهرة السياسية ، يتسم المنظور الإسلامي للظاهرة السياسية بالثبات والوضوح والدقة في المرجعيات الإسلامية ، فهذه الظاهرة لم تتغير مضامينها أو دلالاتها منذ مجيء الإسلام ، كما أنها واضحة ومعروفة ولم يشبها أي لبس أو غموض في تلك المضامين والدلالات ، أو في نظرة وإدراك الناس لها ، وهي كذلك دقيقة ومحددة في مقوماتها ومفرداتها وأهدافها ومقاصدها ، وهي في كل ذلك عكس الظاهرة السياسية في الفكر الوضعي ، ظلت مبهمة غير واضحة تائهة بين معانٍ ومضامين متباينة تختلف من عصر إلي آخر كما سبق وأوضحنا .

والظاهرة السياسية كما وردت في المرجعيات الإسلامية تعنى بالحاكم والمحكوم والعلاقة بينهما حيث تفضي تلك العلاقة إلي الحياة الطيبة التي تستهدف عبادة الله وتوحيده ، كما أن السياسة في الإسلام تعني حكم الناس لأنفسهم وسياسة شئونهم وتصريف أمورهم والفصل فيما بينهم بشريعة الإسلام والأحكام المستنبطة والمستقاة منها ، إنها علاقة ائتلافية

بين طرفين كل منهما من الآخر وله ، وغاية ذلك الائتلاف والتآلف هي تسيير شئون الجماعة وتنظيم أمورها بما يحقق لها الحياة الطيبة التي تكفل لها عبادة الله التي هي المقصد الأخير من وجودها ، ويمكننا تحليل هذا المفهوم الإسلامي للظاهرة السياسية كما يلي :

* الحاكم :

يمثل الحاكم الركيزة الأولى في الظاهرة السياسية وفق المنظور الإسلامي ، كما أنه من الثوابت في هذه الظاهرة ، ويمكن تناول أهم مفردات هذه الركيزة من ركائز الظاهرة السياسية في الآتي :

- صفاته الخِلْقية والخُلُقية والعقلية :

الحاكم إنسان سوى الخِلقة مستقيم الخلق قويم النفس ، ليس شرطاً أن يكون فقيهاً في الدين ، ولكن لابد أن يكون حسناً إسلامه ، عارفاً بدينه أصوله وقواعده من عامة الناس ، معلوماً أصله ، نزيهاً مقرباً من الناس ومحبوباً لديهم ، لأنه من اختيارهم وما يستخلص مما تقدم أن الحاكم شخص مسلم من عموم المسلمين يختاره أفراد الجماعة لقربه منهم واتسامه بسمات يجلونها فيه ويتوسمون فيه المقدرة على تحقيق أهدافهم .

- يستمد وجوده وصلاحياته من الجماعة :

الجماعة المسلمة هي التي تختار الحاكم وتمنحه صلاحياته ، فالجماعة إذن هي أساس الحكم ومصدر صلاحيات الحاكم ، والأخير لا يصل إلي الحكم بمؤهلات أو مقدرات نابعة

من جذور عرقية أو أصول أثينية ، ولا يعتمد ضمن مسوغات قبوله لولاية الأمر على كنوز الغنى ومصادر الثروة أو مراتب الجاه .

إن رصيد الحاكم الفعلي والحقيقي الذي يوصله إلي الحكم في منظور الإسلام يتجسد في القبول الذي يلقاه من الجماعة والرضاء الذي تمنحه إياه ، فالقبول والرضاء هما اللذان يشفعان له ويمثلان سنده من أجل الوصول إلي الحكم ، والحكم في الإسلام لا يعنى التحكم في الجماعة والانفراد بالتصرف في مقدراتها ، ولكن الحكم يعنى الفصل بين الناس والسهر على راحتهم وخدمتهم وتيسير سبل الحياة لهم ، ومن ثم كانت هناك الشراكة بين الحاكم بصفته الفاصل بين الناس الحكيم في أمورهم والجماعة التي أوكلت مهمة قيادتها ، ووسدت أمورها إلي من قبلته واختارته وتوسمت فيه مكنات القيام بهذه المهام ، فالحاكم هو القاضي بين الناس فيوزع عليهم مقدراتهم والفاصل بينهم في عظيم أمورهم ، كما أنه الحكيم بشئونهم يعالجها بحكمته ويداولها بحلمه ، وهو في ذلك وذاك لا يمل مشاركة أفراد الجماعة في كافة الأمور وجميع الشئون ، فلا يغدو هناك فرق بين الجماعة وحاكمها .

– مهام الحاكم وصلاحياته :

تتمثل مهام وصلاحيات الحاكم المسلم إجمالاً في تحقيق أهداف الدولة الإسلامية ، وتتوزع أهداف الدولة الإسلامية إلي المهام والصلاحيات التالية :

○ المهام : تتوزع مهام الحاكم المسلم على المهام التالية :

□ إعمار الأرض وإنماء الموارد : أهم مهام الحاكم المسلم هي إعمار الأرض وإنماء موارد الجماعة ، وهذه المهمة تمثل في ذات الوقت أهم أهداف الدولة في الإسلام ، وتتجسد أهمية

هذه المهمة في كونها أول الوسائل وأقرب الأدوات لتحقيق الحياة الطيبة للجماعة ، ولعل أهم آليات تحقيق هذه المهمة يتعين في تطبيق نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .[1]

□ حماية الجماعة داخلياً والدفاع عنها خارجياً : كذلك من أهم مهام الحاكم المسلم حماية الجماعة داخلياً أي تحقيق الاستقرار الداخلي على كافة المستويات والأصعدة وخارجياً ضد الاعتداءات التي تستهدف الجماعة نظاماً وعقيدة .

□ نشر الإسلام والدفاع عنه : كذلك من مهام الحاكم المسلم نشر الإسلام بكافة الوسائل المتاحة والمكنة والدفاع عنه شعوباً وأوطاناً ومعتقدات .

○ الصلاحيات : تحتاج المهام سالفة التبيان إلي صلاحيات تخولها الجماعة الحاكم المسلم لكي يتمكن من القيام بتلك المهام ، وتتمثل تلك الصلاحيات فيما يلي :

□ توزيع مقدرات الإنماء وثماره : من صلاحيات الحاكم متضامناً مع الجماعة ممثلة في مجلس الشورى والجهات الأخرى ذات الاختصاص توزيع مقدرات الإنماء على أفرادها ومقدرات الإنماء هي مصادر الثروة أو مرحلة ما قبل الإنتاج حتى يشترك الأفراد جميعاً في الإنتاج وتملك عناصره ، كذلك من صلاحياته ومعه مجلس الشورى توزيع ثمار الإنماء أو ما بعد الإنتاج ، فالأول لخلق الثروة وتمليك الأفراد أدوات ووسائل الإنتاج وخلق طاقات إنتاجية ، والثاني لإعادة التوزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تحقق بدورها " نطاق الغنى "[2]، ونتاج هذه الصلاحية تحقيق الحياة الطيبة .

---

[1]. في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الثاني ، الاقتصاد الإسلامي ونموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، الجزء الثاني ، نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .
[2]. المرجع السابق .

□ الفصل والحكم بما أنزل الله : الصلاحية الأخرى التي تمكن الحاكم المسلم من تحقيق مهامه التي تمثل في ذات الوقت أهداف الدولة الإسلامية هي إقامة شرع الله والعمل بكتابه ، حيث يفصل ويحكم بين الناس ويقيم الحدود وفق شرع الله المعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة .

- التزامات الحاكم وضوابط سلوكه :

يتم تسييج الحاكم المسلم بمجموعة من الالتزامات ، وتحصينه بجملة من ضوابط السلوك ، حتى لا ينحرف عن المنهج القويم الذي وضعته المرجعيات الإسلامية لمسار حركته وهو بصدد تحقيق مهامه التي هي في ذات الوقت أهداف الدولة الإسلامية ، وتتحدد تلك الالتزامات والضوابط في الآتي :

○ الالتزام بالمنهج الإسلامي : يأتي على قمة التزامات الحاكم وضوابط سلوكه التزامه بالمنهج الإسلامي ، والالتزام بالمنهج يعني إجمالاً الالتزام بتشريعات الله التي وردت في القرآن الكريم والسنة المطهرة ، ولا يجوز للحاكم أن يخرج على هذا المنهج بأي شكل من الأشكال أو تحت أي ظرف من الظروف .

○ احترام ميثاق البيعة : ميثاق البيعة هو عهد موقع بين الحاكم والجماعة ، وهذا الميثاق يرتب حقوقاً وينشئ واجبات لكل طرف تجاه الآخر ، ويعد ميثاق البيعة من أهم الالتزامات التي تضبط سلوك الحاكم ، لأن ميثاق البيعة يمثل الشرعية التي تمنح الحاكم صلاحيات الحكم وخروجه على ميثاق البيعة يمثل خروجاً على الشرعية المترتبة على ذلك الميثاق ، وعندئذ يكون كل طرف في حلٍ من الالتزام بذلك الميثاق ، ويحق للجماعة سحب ثقتها في الحاكم وتجرده من صلاحياته .

○ الالتزام بنسق القيم الإسلامية : ثمة نسق للقيم الإسلامية موزع بشكل نوعي على مختلف مناحي ونشاطات الحياة ، فهناك القيم الإنسانية المطلقة وهناك القيم السياسية والقيم الاقتصادية والقيم الاجتماعية والقيم الإدارية والقيم الحضارية والقيم الثقافية ، وعلى الحاكم أن يحترم هذه الأنساق القيمية ويقدسها ، ولا يخرج على أي منها ، لأن الخروج عليها يعد في ذات الوقت خروجاً على المنهج الإسلامي وميثاق البيعة .

* الجماعة :

تمثل الجماعة الركيزة الثانية في الظاهرة السياسية من المنظور الإسلامي ، وهي من الثوابت في الظاهرة السياسية ، ونتناول مفردات هذه الركيزة في الآتي :

– صفات الجماعة المسلمة :

تتعين صفات الجماعة المسلمة في حزمة من الصفات ، يمكننا مناقشة أهمها والذي يعتبر من صميم القيم الإسلامية ، وذلك علي النحو التالي :

○ المساواة :

الجماعة الإسلامية تحكمها وتمثل أهم صفاتها قيمة المساواة ، فجميع أفرادها متساوون في كل شيء تحت الشعار الإسلامي الشهير " إنما المؤمنون أخوة " ولا يفرق بينهم إلا التقوى فهي معيار التفاضل بين المسلمين والقرب من الله ، وهذه القيمة من أجلّ القيم الإسلامية التي تجمع كافة مناحي الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية .. الخ ، وقد جاءت هذه القيمة من الخالق سبحانه لتصف العلاقة بين أفراد الجماعة الإسلامية ، ولا يغير من كون قيمة المساواة أهم صفات الجماعة الإسلامية ما يقوم بين أفراد تلك الجماعة من تباينات

وفروق هي بمثابة أغيار عرضية ، أما المساواة فتبقى القيمة التي يتسم بها المسلمون في علاقتهم بخالقهم وتتعلق بجوهر الإسلام وسمته الإنسانية .

○ للمسلم حق الحياة جميعاً :

لقد خلق الله الإنسان وجعله أكرم المخلوقات وميزه بالعقل والإدراك ، ومن أجل ذلك منحه الحياة بما يتواءم مع كرامته ومنزلته فيها ، فأصبحت الحياة جميعاً بمواصفاتها وسماتها حقاً للإنسان يعيشها وفقاً لما هو مؤهل ومهيأ له من قيادة المخلوقات بعقله وريادة الموجودات والتفوق عليها بالطاعة المقرونة بالشهوة والاحتفاظ بحقه في اختيار التكليف .

إن الله وهب الحياة للإنسان دفعة واحدة ، ومن ثم يتمتع بكل ما فيها كمشمولة واحدة جميعها هبة من الله ، لا ينبغي لكائن من كان من جنس البشر أو من غيره أن ينتقص من تلك الحياة التي تميز بها على سواه .

وتوج الله سبحانه وتعالى الحياة التي وهبها للإنسان بالإسلام فجعلها أفضل وأطيب وأكرم ، وأصبح المسلم ينعم بحياة هي غاية ما يرغب فيه الناس ، حياة منطلقها الفضيلة ، وقوامها الكرامة وطيب العيش ، وهدفها عبادة الخالق وتوحيده ، فهي غاية كل مخلوق .

○ الجماعة المسلمة تحي حياة طيبة :

لقد وضع الخالق سبحانه مواصفات وخصائص لحياة البشر ، وفرض عليهم أن يحيوا وفق مشيئته وإرادته جلّ وعلا ، ومنحهم مع الحياة أهم خصائصها على الإطلاق وهي المتمثلة في الاحتفاظ بحرية اختيار التكليف وهي أم الحريات جميعاً وتنتهي بحرية المعتقد ، ويتفرع عنها حرية الفكر والسلوك المسيّجة بمراعاة واحترام حريات الآخرين .

إن الحق تبارك وتعالى وقد صاغ للإنسان حياة تتواءم مع أهميته في الكـون ، وتتناسـب مـع دوره المنوط به وهو إعمار ذلك الكون والاستخلاف فيه ، فأنعم عليه بالإسـلام الـذي يمكنـه في النهاية من توحيده وعبادته ، وهي الغاية النهائية من وجود البشر جميعاً .

والحياة التي أرادها واهب الحياة للمسلم هي الحياة الطيبة التي هي قمة مـا سـعى ويـسعى إليه البشر تحت مسمى " حياة الرفاه " و " حقـوق الإنـسان " حيـث تحـترم فيهـا آدميـة الإنسان ويكرم كما كرمه خالقه ، فيسمو فكره ويرقـى سـلوكه ، وقـد قـال تعـالى في وصـف الحياة الطيبة التي تتسم بها الجماعة المسلمة " من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مـؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون " .[1]

– مهام الجماعة وصلاحياتها :

كما للحاكم في الظاهرة السياسية من المنظور الإسلامي مهـام وصـلاحيات ، كـذلك للجماعـة المسلمة مهام وصلاحيات ، ويمكن تناول مهام الجماعة المسلمة وصلاحياتها في الآتي :

○ مهام الجماعة المسلمة :

تتمثل مهام الجماعة المسلمة في الآتي :

□ المشاركة في الحكم وممارسة السياسة :

الجماعة المسلمة تشارك في الحكم وتمارس السياسة ، فهي تشارك الحاكم في تـشريع مـا لم يرد في شأنه تشريع في القرآن والسنة ، وهي تشارك كذلك في تصريف الشئون وتسيير الأمور

[1]. سورة النحل : ٩٧ .

بأساليب وعبر آليات معينة ، سنوضحها فيما بعد ، وسنوضح كذلك كيف يتم تطويرها بما يتواءم مع تأثيرات عنصري الزمان والمكان ، وينبغي أن يُعلم أن هذه المهمة وغيرها من المهام الأخرى التي توكل إلي الجماعة المسلمة هي من صميم الصفات والخصائص اللصيقة بها والتي فرضها عليها الخالق سبحانه ، وباتت في حكم الفريضة ، وأصبح التقاعس عنها في عداد التقصير الذي تؤاخذ عليه الجماعة بجملتها على أساس فرض العين أو ذوى الشأن فيها على اعتبار فرض الكفاية ، فكل فرد إذن داخل الجماعة وفق المنظور الإسلامي مطالب بأن يؤدى دوره في تسيير شئونها وترتيب أوضاعها وصناعة أحداثها والتفاعل مع تطوراتها بمقدار ما لديه من مقدرة وكفاءة وصلاحية .

إن المنظور الإسلامي لدور الجماعة ومهمتها في المشاركة في الحكم وممارسة السياسة يتخطى بذلك الدور وتلك المهمة مرحلة المشاركة ذات الطبيعة الجزئية الشكلية إلي مرحلة الممارسة ذات الطبيعة الكلية الفعلية المباشرة والدائمة ، وهذا ما ينبغي الإشارة إليه والتأكيد عليه وتبيانه على أنه يميز الطرح الإسلامي والرؤية الإسلامية في هذا الصدد ، فالممارسة السياسية من وجهة نظر الإسلام يقوم بها الفرد بنفسه ، ولا يجوز لأحد أن يمثله أو ينوب عنه في تلك الممارسة ، فهو الوحيد الذي يملك ممارسة السياسة ، بالطرح والحوار والنقاش وصنع واتخاذ القرار وتنفيذه ومراقبة ذلك التنفيذ وتقييم نتائجه ، ومن ثم عرفت تلك الممارسة بأنها ممارسة مباشرة تتم من خلال اتصال مباشر بين الفرد والحدث الذي يصنعه أو التطور الذي يصيغه أو التفاعل الذي يتعاطى معه ، وكذلك اتسمت تلك الممارسة بالواقعية والموضوعية ، فكل شئون المجتمع مطروحة أمام أفراد الجماعة ، وليس هناك ما يخفى أو يستر ، وعلى كل فرد أن يناقش ويحاور ويقرر بموضوعية وحرية دون ضغط من متسلط أو إجبار من متنفذ .

ممارسة الجماعة المسلمة للسياسة من المنظور الإسلامي هي عبارة عن سلوك دائم وليس مؤقتاً أو دورياً ، فالفرد يمارس صناعة القرار في المؤسسة أو الجهة التي يعمل بها ، وفي الحي الذي يسكن فيه . وهكذا تكون الممارسة السياسية للجماعة المسلمة سلوكاً دائماً وشاملاً لكافة قضايا المجتمع ، فلا يرتبط بمناسبة سياسية ، أو انتخابات دورية ، ولا يقتصر على قضية دون أخرى أو مسألة دون سواها .

□ إعمار الأرض وإنماء الموارد :

دور الجماعة المسلمة لا يقل في أهميته أو في خطورته عن دور الحاكم أو ولى الأمر فيما يتعلق بإعمار الأرض وإنماء موارد الجماعة ، وإعمار الأرض هو المعنى المرادف للحضارة بكافة أشكالها ونماذجها ، وإنماء الموارد هو الحفاظ على مقدرات الجماعة من الثروة والرزق من التبديد والإهدار بإنماء الموجود وزيادته واكتشاف المزيد وإدخاله إلي حلبة الإنتاج .

والجماعة المسلمة مأمورة شرعاً بالقيام بهذه المهمة على أكمل وجه وأتم صورة بالتعاون والتضافر المطلق مع الحاكم أو ولى الأمر ، وذلك من حيث التخطيط والتنفيذ والتوزيع والرقابة والتقويم .

وثمة ارتباط عضوي جلي بين مهمة المشاركة في الحكم وممارسة السياسة وبين مهمة إعمار الأرض وإنماء الموارد ، فالمهمة الثانية تبدو في مظهرها اقتصادية ، ولكن إذا تأملنا في مقوماتها ومفرداتها لتوصلنا إلي أنها تبدأ بقرار سياسي لابد أن يصنع ويتخذ بالتشاور بين الحاكم والجماعة ، وهو قرار توزيع مقدرات الإنماء وقرار التخطيط للإنماء ، ثم إن هذه المهمة تنتهي كذلك بقرار سياسي يصنع بنفس الطريقة بين ولى الأمر والجماعة ، وهو قرار توزيع نتاج وثمار الإنماء أو ما يعرف بتوزيع الثروة أو إعادة توزيعها على أفراد الجماعة .

□ الدفاع عن الجماعة داخلياً وخارجياً :

من مهام الجماعة كذلك الدفاع عنها داخلياً وخارجياً ، فهي تدافع عن نفسها ضد القلاقل أو الفتن الداخلية التي تقود إلي عدم الاستقرار ، وتدافع عن نفسها كذلك ضد أية تعديات أو اعتداءات خارجية ، وللحاكم ولمجلس الشورى في هذه المهمة دور التخطيط والقيادة وللجماعة المسلمة دور التنفيذ والتكتل خلف القيادة .

□ نشر الإسلام والدفاع عنه :

من مهام الجماعة المسلمة كذلك نشر الإسلام بالطرق والوسائل المتاحة والملائمة لكل زمان ولكل مكان ، وينبغي على الجماعة المسلمة أن تدرس تلك الطرق والوسائل وتفاضل وتختار بينها ، فنشر الإسلام وتبليغه فريضة على كل جماعة مسلمة انتظمت في شكل دولة ، وهذه تدخل ضمن أهم مفردات الوظيفة الاتصالية للدولة الإسلامية ، ويضاف إلي نشر الإسلام ويرتبط به أمر آخر وهو الدفاع عنه ضد أي اعتداء أو تعدى ، وصور وأشكال الاعتداءات والتعديات على الإسلام كثيرة ومتعددة فهناك الاعتداءات على المسلمين في أشخاصهم ، والاعتداءات على أوطانهم وممتلكاتهم ، والاعتداءات على أفكارهم وثقافتهم ومعتقداتهم وكل هذه الاعتداءات والتعديات تحتاج إلي أساليب ووسائل محددة للدفاع ورد تلك الاعتداءات ، وسوف نفصل ذلك في مواضع شتى من هذا العمل الموسوعي .

إن نظرة ثاقبة إلي جملة المهام التي توكل إلي الجماعة المسلمة في إطار تحليل الظاهرة السياسية لتفضي إلي خلاصة مفادها أن كل تلك المهام هي جميعها درجات ونماذج وأشكال من الجهاد الذي يمثل فرض عين على جميع أفراد الجماعة المسلمة إلا أن مهمة الدفاع عن الجماعة داخلياً وخارجياً والدفاع عن الإسلام هي النموذج الوحيد الذي يتحول

فيه الجهاد إلي صراع عضوي ويمثل فرض كفاية على كل ذي مرة من أفراد الجماعة المسلمة[1] ، ومن ثم فإن كافة مهام الجماعة الإسلامية هي من قبيل الجهاد في سبيل الله .

O صلاحيات الجماعة المسلمة :

كما للحاكم المسلم صلاحياته التي يستمدها من الجماعة المسلمة فإن للجماعة صلاحياتها التي تستمدها من المرجعيات الإسلامية أولاً ثم من ذاتها ثانياً ، وتتمثل أهم هذه الصلاحيات في الآتي :

□ النصح والتوجيه للحاكم :

الحاكم المسلم في ممارسته لمهامه ليس في حلٍ من الضوابط والزواجر والمقومات التي تضبط سلوكه وتزجره وترده عن الخروج على قويم الأفعال وتقّوم تصرفاته ، وتتدرج تلك الضوابط والمقومات من المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول إلي القيم الإسلامية ، وتنتهي بمهمة النصح والتوجيه التي تتولاها الجماعة تجاه الحاكم وتمثل إحدى أهم صلاحياتها التي تمنحها الولاية والقوامة على الحاكم ، وتجعل منها خط الدفاع الأخير الذي لا يجوز للحاكم أن يتخطاه ، فالمرجعيات والقيم الإسلامية هي مقومات معنوية ، أما الجماعة فهي الفاعل الفعّال الذي يعد بمثابة الحارس الأمين على تلك المرجعيات والقيم .

إن أساس قيام الجماعة بهذه المهمة واكتسابها لهذه الصلاحية يأتي من كونها مصدر الشرعية للحاكم ومنبع صلاحياته — التي سبق وتحدثنا عن اكتسابه لها – ، كما أنها قد أبرمت معه ميثاق البيعة التي بموجبه قبل كل طرف ما ورد فيه من حقوق وواجبات ، فإذا

---

[1]. للتفصيل يمكن الرجوع إلي : المجلد الرابع : الذات الحضارية للإسلام (الحضارة الإسلامية) ، الجزء الرابع : " الجيش " .

كانت الجماعة هي التي منحت الصلاحيات وأبرمت ميثاق البيعة فمن حقها إذن أن تسحب تلك الصلاحيات وتتحلل من ميثاق البيعة إذا أساء الحاكم استخدام تلك الصلاحيات أو نقض ميثاق البيعة بخروجه على الالتزامات والتعهدات .

□ الرقابة الذاتية :

ثم تواصل الجماعة قيامها بممارسة صلاحياتها وتولى مسئولياتها ، حيث تنقل ولايتها وقوامتها من نصح وتوجيه الحاكم إلي مراقبة ذاتها وتقويم سلوكات وضبط تصرفات أفرادها ، وهذه الرقابة الذاتية التي تمارسها الجماعة تجاه أفرادها نابعة كذلك من كونها مصدر الشرعية والمنبع الأساسي لكافة الصلاحيات والمسئوليات ، والمنطق يقول بأن على من يتول القوامة أن يكون هو ذاته قويماً رشيداً ، وقادراً على تقويم ذاته وترشيد سلوكاته .

– التزام الجماعة وضوابط سلوكها :

المجتمع المسلم قاطبة الحاكم والجماعة مسيّجون بحصن منيع يفرض عليهم الالتزام ويتولى ضبط سلوكهم ، وقد أوضحنا كيف أن الحاكم أو ولى الأمر يلتزم وينضبط بفعل ثلاثة ضوابط ، فإن هذه الضوابط الثلاثة هي ذاتها التي تتولى ضبط سلوكات وتصرفات أفراد الجماعة ، ويتضح ذلك مما يلي :

○ الالتزام بالمنهج الإسلامي :

منهج الإسلام كما ورد في مرجعياته المتمثلة في القرآن والسنة يمثل الإطار العام الذي يحكم سلوكات الحاكم والجماعة معاً ، وإذا كان الحاكم يلتزم بالمنهج الإسلامي في ممارسته لمهامه وصلاحياته ومسئولياته التي آلت إليه عندما حاز على قبول الجماعة وأبرم معها ميثاق

البيعة ، فإن على الجماعة أن تلتزم هي الأخرى بالمنهج الإسلامي الذي يضع الأصول والقواعد والأسس لحركة المجتمع المسلم ، فالجماعة المسلمة تدرك أنها تعيش في ظل الشريعة الإسلامية بمصدريها القرآن الكريم والسنة المطهرة وتعي كذلك أنها تحكم بما أنزل الله في كتابه .

○ القيم الإسلامية :

بالإضافة إلي المنهج الإسلامي كإطار عام تلتزم الجماعة بالقيم الإسلامية على اختلاف أنواعها وتجعل منها معايير للسلوكات والتصرفات ، وعندما تسود القيم الإسلامية الجماعة المسلمة فهي تمثل وازعاً قوياً يدعم الالتزام بالمنهج الإسلامي .

○ احترام ميثاق البيعة :

في مواجهة الحاكم يمثل ميثاق البيعة ضابطاً يقّوم سلوك الجماعة باستمرار ويجعل منه أداة لمراقبة الحاكم ، ورقابة الجماعة في ذات الوقت .

في هذا السياق يثار تساؤل مهم ذو شقين : شقه الأول : هل يمكن أن تخرج الجماعة على المقومات وضوابط السلوك الثلاثة المذكورة ؟ ليس من المستعبد ولو بشكل نظري لغرض التحليل أن نفترض أن الجماعة قد تخرج على منهج الله وتخرق الضوابط المذكورة ، وفي هذه الحالة على الحاكم أن يقوم بمهامه ويمارس صلاحياته ويعمل على أن يعيد الجماعة إلي جادة الصواب ويلزمها بمنهج الله ، فإذا عم الفساد وعتت الجماعة عن منهج الله فللحاكم أن يفرض الشرع ويقر القيم الإسلامية ولو بحد السيف ، فالله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

أما الشق الثاني من السؤال : هل يمكن أن تخرج الجماعة ، حاكم ومحكوم عن منهج الله ؟ كما ذكرنا في الشق الأول من السؤال ، قد نفترض حدوث ذلك لغرض التحليل وتبيان الحكم الشرعي ، وهذه الحالة تتطلب تدخل أهل الحل والعقد في العالم الإسلامي للنظر في هذه المسألة ومعالجتها بدقة وتعمق فهذا الأمر يمس الأمة جميعاً ويمس شرعها الحنيف .

* العلاقة بين الحاكم والجماعة :

الركيزة الثالثة في مجمل مرتكزات (ركائز) الظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي تتمثل في العلاقة بين الحاكم والجماعة ، وهذه العلاقة نظر إليها الإسلام ممثلاً في مرجعياته نظرة عميقة ومتفردة ، وإيضاح ذلك فيما يلي :

- العلاقة بين الحاكم والجماعة هي علاقة شراكة وتوزيع أدوار :

كما سبق وأشرنا ليست العلاقة بين الحاكم والجماعة علاقة تحكم وسيطرة واستبداد من الأعلى في الأدنى ، ولكنها علاقة شراكة يمارس من خلالها كل طرف مهامه المنوط به القيام بها مدعومة ومعززة بالصلاحيات والمسئوليات المسندة إليه ، وهذه وتلك مسيجة ومحصنة بالتزامات وضوابط ، إن الطرفين شركاء في حياة واحدة ومجتمع واحد ، هدفاهما جميعاً أن تطيب هذه الحياة وينعم ذلك المجتمع ويمّكن الناس من القيام بما خلقوا من أجله وهو عبادة الله .

إن ثمة توزيع أدوار بديع بين الحاكم والجماعة المسلمة ، وهذا التوزيع صاغت أطره العامة المرجعيات الإسلامية ، ومن شأن هذا التوزيع للأدوار أن يمنع أي طرف من أن يتسلط على

الآخر ، أو يستبد بما خوله دوره من صلاحيات أو مسئوليات أو يسئ استغلالها ، وعليه فإن توزيع الأدوار يتمم علاقة الشراكة بين الحاكم والجماعة المسلمة .

– الاحترام المتبادل بين الحاكم والجماعة المسلمة :

لقد فرض الله سبحانه وتعالى الاحترام المتبادل سمة أساسية للعلاقة بين الحاكم والجماعة المسلمة ، فالحاكم يتبسط في علاقته بأفراد الجماعة ، ويخفض لهم جناحه ، ويتواضع في معاملتهم ، ولا يفرق بينهم ، إلي آخر هذه القواعد ، والجماعة من ناحيتها تنزل الحاكم منزلته ، وتقدم له فروض الولاء والطاعة مادام يطيع الله فيهم ويلتزم بمنهج الله .

وإذا كان الحق تبارك وتعالى قد فرض وضعية الاحترام المتبادل كوضعية مثلي للعلاقة بين الحاكم والجماعة المسلمة في كتابه الكريم ، وكذلك قدمها الرسول الكريم كمثال ونموذج لعموم المسلمين من بعده ، فإن هذه الوضعية تفرض نفسها مرة أخرى انطلاقاً من ميثاق البيعة المبرم بين الجماعة والحاكم ، ومن ثم أصبحت علاقة الاحترام المتبادل وضعية تفرضها المرجعيات الإسلامية وتزكيها الأبعاد والأواصر الاجتماعية والقانونية لميثاق البيعة .

– الالتزام بالحق والواجب :

مرة أخرى تتضمن المرجعيات الإسلامية من القواعد والأصول ما ينظم العلاقة بين الحاكم والجماعة المسلمة ، حيث تنزل ميثاق البيعة بين الطرفين منزلة العهد الذي يُسأل عن الالتزام به وتقديسه الإنسان ، ومن شأن ذلك أن يغلف تلك العلاقة بغلاف من القداسة والمسئولية ، ويترتب على ما تقدم أن كل طرف من طرفي ميثاق البيعة سيُسأل عن التزامه

بما ورد في ذلك الميثاق من حقوق وواجبات مرتين : المرة الأولى أمام الله سبحانه وتعالى لأنه جلّ وعلا هو الذي فرض في كتابه العزيز احترام وتقديس ذلك الميثاق وأنزله منزلة العهد ، والمرة الثانية أمام الناس وذلك ترتيباً على ما للميثاق من ارتباطات وأبعاد قانونية واجتماعية مجالها الحقوق والواجبات وغايتها صالح الجماعة بمرضاة الله ولزوم طاعته وحسن عبادته.

* الحياة الطيبة :

ركيزة أخرى من ركائز الظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي وهي المتعلقة بالحياة الطيبة ، والحياة الطيبة هي بيئة المجتمع المسلم وهي في ذات الوقت الهدف الذي يتوخاه كل من الحاكم والجماعة ، ولا يُتصور أن يكون ثمة مجتمع مسلم ولا يستهدف تحقيق الحياة المثالية التي تتم وفق منهج الله وذكرها الله في كتابه العزيز بالحياة الطيبة .

إن الظاهرة السياسية لا تكتمل مقوماتها في المنظور الإسلامي إلا بالحياة الطيبة ، وتلك الظاهرة تبدو بكافة مفرداتها كتلة واحدة ، وهذا التكتل هو من لزومياتها ومن خصائصها التي انفردت بها عن نظيراتها في الأفكار الموضوعة .

والحياة الطيبة التي تعد مفردة مهمة من مفردات الظاهرة السياسية هي نتاج للعلاقة القويمة التي تربط بين الحاكم والجماعة المسلمة — والتي سبق وتناولناها — في الجزئية السابقة ، ومفاد ذلك أن الحياة الطيبة حصيلة لما يبتغيه كل من الحاكم والجماعة المسلمة من تطبيق منهج الله والعمل بكتابه ، وأنها تمثل النتيجة الطبيعية التلقائية لذلك المسعى إذا كان كل طرف يعمل بإخلاص وتفان في هذا الاتجاه ، ويترتب على ذلك أنه يمكن القول بأن ما يلاقيه المجتمع المسلم من معاناة وفساد وابتعاد عن الحياة الطيبة بالوصف الذي تقدم يعد

نتيجة منطقية لعدم الالتزام بمنهج الله وسوء العلاقة بين الحاكم والجماعة المسلمة وعدم إخلاص النية لله والرغبة غير الصادقة في تحقيق تلك الحياة .

* عبادة الله الواحد الأحد :

تنفرد الظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي بتضافر مفرداتها وتماسكها واتصالها ببعضها اتصالاً عضوياً ، فكل مفردة من مفرداتها تسبب خللاً ظاهراً في الظاهرة إذا انتفت أو توقفت عن التفاعل مع بقية المفردات فأول المفردات له أهميته ووجوده الضروري مثل آخرها ، وعليه فإن عبادة الله الواحد الأحد وهي صلب عقيدة التوحيد تمثل الغاية النهائية للظاهرة السياسية وفق الرؤية الإسلامية ، فلا جدوى إذن ولا أهمية للحاكم أو الجماعة المسلمة أو للعلاقة القويمة المفترضة بينهما إذا لم تؤد جميعها متكاتفة ومتضافرة إلى الحياة الطيبة التي تمكّن بدورها الناس من عبادة الله وتوحيده وهي الغاية التي خلق الله من أجلها العباد .

مما تقدم نستخلص أن الظاهرة السياسية في الإسلام تعنى بعلاقة طرفيها الحاكم والجماعة المسلمة ، وتحكيم شرع الله في ضبط مفردات هذه العلاقة وسياسة الجماعة من أجل إقامة الحياة الطيبة التي قوامها عقيدة التوحيد .

ثانياً : ثبات قواعد وأصول الظاهرة السياسية في مصادر الطرح الإسلامي [المرجعيات الإسلامية] :

الظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي بالوصف الذي قدمناه تحوى جانبين من المفردات أو العناصر ، **الجانب الأول** هو الجانب الثابت الراسخ الذي لا يتغير ولا يتبدل مع الزمن أو

باختلاف المكان ، وهو يمثل قواعد وأصول هذه الظاهرة ، **والجانب الثاني** هو الجانب المتغير المتطور الذي يتغير ويتبدل مع الزمان وباختلاف المكان ، وسوف نعمد في هذه الجزئية إلي إيضاح قواعد وأصول الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي والتي تتسم بالثبات والرسوخ ، وهذا الإيضاح إن هو إلاّ استنباط من المرجعيات الإسلامية المتمثلة في القرآن العظيم والسنة النبوية المطهرة ، ويتم هذا الإيضاح من خلال الآتي :

* خصائص الجماعة المسلمة :

في مواضع عديدة في القرآن الكريم ، وكذا في أحاديث الرسول العظيم ، وردت الإشارات إلي خصائص الجماعة المسلمة ، وكانت تلك الإشارات بمثابة قواعد وأصول اكتسبت صفات الثبات والرسوخ والخلود ، وتتصل هذه القواعد والأصول بالظاهرة السياسية اتصالاً مباشراً ووثيقاً ، ونرصد أهم تلك الخصائص في الآتي :

- انتشار ورسوخ الفضائل والقيم :

الجماعة المسلمة من أهم سماتها أنها تقر الفضائل وتنشر القيم مثل : المساواة والعدالة والإخاء والتكافل الاجتماعي ، وهي في ذلك لا تفعله عن أمرها ولكنها مأمورة بأوامر تصل إلي حد الفريضة ، وهذه الأوامر تضمنتها المرجعيات الإسلامية التي ذكرناها لتونا .

- الجماعة المسلمة تختار الحاكم وتمنحه الصلاحيات :

من خصائص الجماعة المسلمة والتي تمثل قواعد ثابتة تتصل بالظاهرة السياسية ، هي أنها تختار الحاكم ، وتمنحه الصلاحيات التي تمكنه من أداء مهامه ، وهذا ما يعرف في الأفكار الموضوعة بالشرعية ، وتمثل هذه الخصية أهم خصائص الجماعة المسلمة وأوثقها اتصالاً

بالظاهرة السياسية ، وتؤصل المرجعيات الإسلامية لهذه الخصية وتعتبرها من أهم مهام الجماعة وتحضها على القيام بها ، وترى أن التقاعس عن القيام بهذه المهمة يمثل تقصيراً يستوجب العقاب ، وسبب ذلك أن الإهمال في إدراك هذه المهمة قد يستتبعه انتشار الفساد وسيادة الفوضى داخل المجتمع ، وهذا ما ترفضه تلك المرجعيات .

– الجماعة المسلمة تمارس السياسة والحكم :

لعله من أهم ثوابت الظاهرة السياسية من المنظور الإسلامي هو أن الجماعة المسلمة تمارس السياسة والحكم عبر قيمة شهيرة في المرجعيات الإسلامية هي قيمة الشورى وتنظيماتها التي ازدهرت في عصور الإيناع الإسلامي ، عصر الرسول الكريم والخلافة الراشدة .

فالجماعة المسلمة تشارك جميعها في حكم نفسها وسياسة أمورها ، وتشير المرجعيات الإسلامية إلي أن ممارسة الجماعة المسلمة لحكم نفسها وسياسة أمورها وشئونها تعد من أهم خصائصها ، وسوف يتضح ذلك في الجزء الثاني من هذا المجلد .

* خصائص الحاكم وصلاحياته :

كذلك تعتبر خصائص الحاكم المسلم وصلاحياته من ثوابت الظاهرة السياسية في المرجعيات الإسلامية ، وتتوزع خصائص الحاكم المسلم وصلاحياته على شقين : الشق الأول يتعلق بخصائص الحاكم المسلم ، والشق الثاني يرتبط بصلاحياته :

- صفات الحاكم المسلم :

حدد القرآن الكريم ومعه السنة المطهرة صفات الحاكم المسلم قياساً على صفات الرسول الكريم التي اعتمدت فيما بعد صفات للحاكم المسلم وتفصيل ذلك في الجزء الثاني من هذا المجلد .

- صلاحيات الحاكم المسلم :

مع صفات الحاكم المسلم حددت المرجعيات الإسلامية صلاحياته ومهامه وظلت هذه الصلاحيات والمهام من ثوابت الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي .

* البيعة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم :

واصلت المرجعيات الإسلامية تفردها ومثاليتها فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، فكانت لها الريادة فيما يخص العلاقة بين الجماعة المسلمة والحاكم ، حيث صاغت ميثاق البيعة لتنظيم تلك العلاقة ، وقد منحت ذلك الميثاق قداسة وأهمية بالغة انطلاقاً من تحكمه في العلاقة بين الطرفين وكفالته لقيام كل طرف بمهامه واستثماره لصلاحياته التي حددها الميثاق على أكمل وجه وأتم صوره .

* الحياة الطيبة :

الحياة الطيبة تمثل جماعاً مشتركاً وهدفاً واحداً للجماعة المسلمة والحاكم في ذات الوقت ، وقد حددت المرجعيات الإسلامية الحياة الطيبة بوصفها أصلاً وقاعدة لواقع المجتمع المسلم وهي في ذات الوقت إحدى ثوابت الظاهرة السياسية التي لا تتبدل ولا تتغير مع الزمن .

• عقيدة التوحيد :

لا يمكن للظاهرة السياسية أن تتحلل أو تنفصل عن عقيدة التوحيد ذلك المحور الأساسي والأصل الراسخ الذي يدور في فلكه كافة الظواهر الاجتماعية والطبيعية التي يزخر بها الكون ، فمنبع الظواهر ومرجعها هو التوحيد الذي هو في ذات الوقت صلب المرجعيات الإسلامية وقوامها .

والظاهرة السياسية بمفرداتها وتفاعلاتها إنما تعمل في نطاق عقيدة التوحيد ، حيث تنطلق منها وتنتهي إليها ، فتلك الظاهرة تسير المجتمع المسلم وفق منهج معين حيث ينتهي به إلي عقيدة التوحيد ، ومن ثم يمكن الانتهاء إلي ما مؤداه أن عقيدة التوحيد هي أهم ثوابت الظاهرة السياسية على الإطلاق .

ثالثاً : تعصير قواعد وأصول السياسة والحكم في الإسلام :

قدمنا فيما سلف مفردات الظاهرة السياسية من المنظور الإسلامي ، واتبعنا ذلك برصد القواعد والأصول الثابتة في تلك الظاهرة ، حيث لا ينالها تغيير ولا يعتريها تعديل ، وفي هذه الجزئية نخلو إلي تناول الكيفية التي يمكن عن طريقها تعصير قواعد وأصول الظاهرة السياسية .

وكل ما تقدم يمثل مسائل ثابتة ذات طبيعة فكرية تحدد الإطار العام للظاهرة السياسية في المرجعيات الإسلامية ، وهذا الإطار الفكري يحتاج إلي أدوات وآليات تنقله من الطور الفكري إلي الطور الحركي ، وهذه الأدوات تعرف بأدوات وآليات الحركة وهي عبارة عن أنظمة وتنظيمات ، سوف نتناولها بوصفها الشق المكمل للإطار النظري الفكري .

إن القواعد والأصول الثابتة التي قدمناها بصدد الظاهرة السياسية والتي استنبطناها من المرجعيات الإسلامية تحتاج إلي تعصير ، وذلك حتى يقدّر لتلك القواعد والأصول أن تتواءم مع متغيرات ومستجدات عنصري الزمان والمكان وما يحدثانه من آثار وتأثيرات على الجوانب الثابتة والمتغيرة في الإنسان ، فكيف إذن تتم عملية التعصير هذه ؟ يمكننا أن نقدم بعض الطروحات التي تمثل محاولة لإتمام تلك العملية ، وذلك فيما يلي :

* تواؤم القواعد والأصول بطبيعتها مع المتغيرات والمستجدات وعنصري الزمان والمكان :

المتأمل لثوابت الظاهرة السياسية التي رصدناها في البند السابق يمكن أن يكتشف أن تلك الثوابت هي المفردات الراسخة والأساسية التي تحاول أن تبلورها وتحددها الأفكار الإنسانية منذ بروزها في شكل منظم فيما يعرف بالفكر السياسي ، وهي في ذات الوقت الأهداف والمقاصد التي تنشدها تلك الأفكار بشكلها المثالي النموذجي في المستقبل وفي كافة المجتمعات في وقتنا الراهن .

إن القواعد والأصول الخاصة بالظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي تتواءم بطبيعتها مع التأثيرات التي يتركها عنصري الزمان والمكان من متغيرات ومستجدات على الجوانب الثابتة والمتغيرة في الإنسان ويقف وراء ذلك أمران : **الأمر الأول** أن الخالق العظيم سبحانه وتعالى هو الذي وضع بحكمته تلك القواعد والأصول وصاغها بعلمه وهو الأدرى والأعلم بالنفس البشرية وبما يصلحها ويرفع من شأنها ، **الأمر الثاني** أن تلك الأصول والقواعد ترتبط عضوياً وبشكل مباشر بالأبعاد والجوانب الثابتة الراسخة في الإنسان ولم تتعرض للأبعاد والجوانب المتغيرة ، حيث تركتها فارغة تشريعياً ليتولى أبناء الجماعة المسلمة ملء ذلك الفراغ بما يتواءم مع الظروف المتغيرة والمستجدات .

إن القواعد والأصول الخاصة بالظاهرة السياسية مهما مضى عليها الزمن وأينما وجدت على ظهر الأرض نجدها تحقق أهداف الإنسان وتلبى متطلباته التي لا تتغير مع الزمن ولا تتبدل بفعل المكان ، فهذه القواعد والأصول المتعلقة بالظاهرة السياسية والواردة في المرجعيات الإسلامية نراها في أيامنا تعالج نفس القضايا وتتعاطى مع نفس الإشكاليات وتقدم لها الحلول والمعالجات بالرغم من أنها قد جاءت في تلك المرجعيات منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام ، إن تلك القواعد والأصول إذن تتسم بخاصية التواؤم الذاتي مع المتغيرات والمستجدات ، وهذا التواؤم الذاتي يعنى أنها تختلف عن أية طروحات من ابتكار الإنسان ، وهذا التميز والاختلاف يعود إلي مصدرها وهو خالق الإنسان وبارئ الأكوان .

تتميز مفردات الظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي بالثبات وعدم القابلية للتغيير ، ومن ثم فإن القواعد والأصول الإسلامية التي تتصل بهذه المفردات بدورها لا تتغير كذلك فإن الإشكاليات التي تعالجها الظاهرة هي الأخرى تتسم بالرسوخ وعدم القابلية للتبدل ، وعليه فإن القواعد والأصول الواردة في المرجعيات الإسلامية والمتعلقة بهذه الإشكاليات تظل على حالها لا تتبدل ، وأخيراً فإن الأهداف والمقاصد التي تتوخاها الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي لم تتحول ، وعلى ذلك فإن القواعد والأصول المرتبطة بتلك الأهداف والمقاصد والتي تتضمنها المرجعيات الإسلامية لا يمكن أن تتقلب ، ومفاد ما تقدم أن الأصول والقواعد الإسلامية المتعلقة بالظاهرة السياسية تناسب مفردات وقضايا وأهداف تلك الظاهرة من حيث الثبات والخلود والأبدية .

* التنقيب عن الظاهرة السياسية في المرجعيات الإسلامية :

المجتمعات الإسلامية في حاجة ماسة إلي أن تقف من علمائها على مفردات الظاهرة السياسية كما وردت في المرجعيات الإسلامية ، فقد رسخ في ذهن أبناء الإسلام منذ زمن

طويل أن الظاهرة السياسية لا وجود لها في تلك المرجعيات وقد تضافرت عوامل كثيرة من أجل ترسيخ تلك الفكرة ، ومن ثم فهذه الفكرة في حاجة إلي تغيير ، ثم يعقب ذلك إحلال لفكرة أخرى بديلة مفادها أن الظاهرة السياسية أصيلة ومتأصلة في تلك المرجعيات ، فهل شرع علماء الإسلام في القيام بهذه المهمة التي من شأنها أن تجعل أصول وقواعد الظاهرة السياسية كما وردت في المرجعيات الإسلامية حاضرة في ذهن وفكر المسلمين ؟ .

إن أبناء الإسلام في وقتنا الراهن وفي الأوقات القابلة عليهم أن يدركوا عن وعي وفهم واستيعاب أصول وقواعد الظاهرة السياسية كما وردت في المرجعيات الإسلامية ويتعلموا كيف يمارسون السياسة والحكم ، ولن يتم ذلك إلاّ من خلال طروحات يقدمها علماء المسلمين ، وقد يثار تساؤل في هذا السياق مفاده : أن المرجعيات الإسلامية تحمل في طياتها ما يشير إلي ضرورة تحمل الجماعة الإسلامية ، علمائها وعامتها لتبعات فهم واستيعاب مفردات الظاهرة السياسية : العلماء بالطروحات والإسهامات الفكرية القائمة على الاستنباط من المرجعيات الإسلامية ، والعامة باستيعاب وفهم تلك الطروحات وممارسة السياسة والحكم ، فهل يمكن أن نتلمس ذلك في عالمنا الإسلامي ؟ .

الحديث عن الظاهرة السياسية عندما يصدر عن ما يسمى " برجال الدين " يفقد كثيراً من مضمونه ومفاده المتخصص ، لأن هؤلاء الرجال لم يتعمقوا في دراسة وفهم تلك الظاهرة بمضمونها المتخصص وواقعها العملي الحركي ، ومن ثم فإن ما يصدر عن رجال الدين من طروحات ورؤى قد لا يحقق هدفه المنشود المتمثل في إبراز واقع الظاهرة السياسية كما وردت في المرجعيات الإسلامية ويخفق بالتالي في الجمع بين مضمون الظاهرة كظاهرة حياتية ذات خصوصية في الواقع والعمل وبين الرؤية الشرعية للظاهرة كقواعد وأصول متضمنة في ثنايا المرجعيات الإسلامية ، وقد يؤدي هذا الإخفاق المتكرر إلي بناء قناعة مفادها أن الإسلام لا يقدم طرحاً حقيقياً واقعياً خاصاً بالظاهرة السياسية ، وهذا ما روج له الكثيرون منذ زمن

طويل وقنع به أبناء الإسلام أنفسهم مما أصاب قواعد وأصول الظاهرة السياسية في المرجعيات الإسلامية بتعتيم وتشويش شديدين ، وأقعدها عن متابعة المتغيرات والمستجدات ، وجعلها تبدو جامدة متخلفة لا يمكنها التواؤم مع تأثيرات عنصري الزمان والمكان .

ومن ناحية أخرى عندما يتحدث المتضلعون من أبناء الإسلام في الظاهرة السياسية بمعناها الحياتي ومضمونها المتخصص ، فهم يؤكدون أن الظاهرة السياسية إن هي إلا ظاهرة حياتية من الصعب البحث عن جذورها وأصولها في المرجعيات الإسلامية وسبب ذلك قلة أو انعدام إطلاع أولئك المتخصصين في الظاهرة السياسية على المرجعيات الإسلامية بفهم واستيعاب حيث تشبعوا منذ تخصصهم في تلك الظاهرة بالأفكار والرؤى الإنسانية التي أبرزتها على أنها طروحات إنسانية حياتية بحتة من الصعب ربطها بالمرجعيات الشرعية .

وسيصل هؤلاء المتخصصون في الظاهرة السياسية بمفهومها الفكري الإنساني إلي النتيجة التي وصل إليها رجال الدين ، حيث أفادوا أن مرجعيات الإسلام لا تحوى في ثناياها مفردات الظاهرة السياسية ، وأن ما يحدث إن هو إلا سحب لصفة الإسلام على ظواهر حياتية ، وقد أطلق البعض على ذلك " أسلمة الظواهر " ومرة أخرى تبدو قواعد وأصول الظاهرة السياسية في المرجعيات الإسلامية مشوشة وغير واضحة ، وإذا قدّر للبعض الإشارة إلي بعضها وصفت بالجمود والتخلف ، وأنها أفكار متناثرة لا تمثل طرحاً أو نظرية متكاملة ، إضافة إلي عدم مقدرتها على التأقلم والتكيف مع متغيرات عنصري الزمان والمكان .

وخلاصة ما تقدم أننا في حاجة إلي طروحات إسلامية جادة وعلمية وواقعية تجمع بين الفهم والاستيعاب للظاهرة السياسية كظاهرة حياتية متخصصة ، وبين التعمق والتبحر في المرجعيات الإسلامية للتوصل إلي قواعد وأصول الظاهرة السياسية ، والانتهاء إلي قناعات مفادها أن الإسلام يملك رؤية خاصة فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، وأن هذه الرؤية من الحيوية والديناميكية ما يجعلها تضفي على قواعد وأصول تلك الظاهرة صفة الأصالة المعاصرة ، فهي متأصلة في المرجعيات الإسلامية أصالة التمكن والتخصص ، وهي في ذات الوقت متطورة ومتوائمة مع متغيرات الزمان والمكان انطلاقاً من براعة علماء الإسلام ومقدرتهم على الإيضاح المستمر والتبيان الدائم .

صفوة القول أن عملية تعصير قواعد وأصول الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي تتم بفعل فاعلين : الفاعل الأول هو الطبيعة الخاصة والمميزة لقواعد وأصول الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي وهذه الطبيعة مفادها أن تلك القواعد والأصول تملك خاصية التواؤم أو التكيف الذاتي مع متغيرات ومستجدات وأثار الزمان والمكان ، والفاعل الثاني هو الطروحات التي يقدمها علماء الأمة لتوضيح تلك الخاصية ، وكذا لاستنباط قواعد وأصول الظاهرة السياسية من المرجعيات الإسلامية وتوضيحها وشرحها لأبناء الأمة ، وهكذا تأتى تلك الأصول والقواعد من زمانها البعيد التي بزغت فيه لتعيش بيننا أصيلة معاصرة .

والله من وراء القصد



البريد الإليكتروني

ALDORAR_ALZAHERA@YAHOO.COM



من أجل
منهج إلهي محقق
وعالم إسلامي موحد
وحياة اجتماعية طيبة
ومسلم صالح حصيف
وخاتمة سعيدة
Russia
Mongolia
China
India
Malaysia
Zaire
Spain
Turkey
Algeria
Libya
نهدي هذا
الجهد المتواضع
العبد الفقير إلى عون ربه